

تأليمة أبو عبدالله عبدالرحمن بن عبد الحيد

مُعَامِد

إن الحد لله ، نستمينه ونستهديه ونستغفره ، ونموذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، ونصلى ونسلم على رسوله عمد وعلى آله وصحبه ... وبعد :

فلقد عالجنا في البحثين السابقين (١) تقطتين من أم النقاط التي انحرفت فيها المفاهم السائدة عن الحق الواضح ، مما أدّى إلى تقديم الإسلام الأبناء هذا الجيل مشوها مبتوراً ، ناقصاً هزيلاً ، بل مقطوع الصلة بالدين الذي أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم ، اللهم إلا من بعض الشكليات الفرعية دون الأمول .

كان مجننا الأول عن حقيقة معنى التوحيد ، وبيان الدي الحقيقي والأصيل للمبودية لله عز وجل ، والتي هي أصل دعوة الرسل جيماً صلوات الله وسلامه عليهم أجمين . كا بينا أصل الإسلام الذي لا يكون دين الله إلا به .

وكان عثنا الثانى عن ضبط خقيقة الإيمان ، وأنه قول وهمل يزيد وينقص ، وناقشنا فيه عناصر الإيمان ، من المعرفة والتصديق والانقياد القلبي والالتزام العملي باللسان والجوارح ، كاأوضحنا معنى الإصرار ، والرد

⁽١) ها بحث (النوحيد) ، وبحث (الإيمان) .

الشريعة ، ثم رددنا مزاءم المرجئة من أن الإيمان مجرد كلمة تقال باللسان. وكذلك رددنا مزاءم الخوارج الذين. أدخلوا في أصل الإسلام ما ليس منه ، وحدوا له حدوداً جديدة حسبوها من أصل الدين ، بينا هي من كالانه وواجبانه .

كذلك أمكن لنا تحديد المقاييس الدقيقة التي نستطيع بها ضبط الواقع القائم، سواء كان واقع فرد معين أم واقع مجتمع ما . حيث إن من لم يستوعب هذه الأصول ويفهمها على وجهها الصحيح فإنه يفقد القدرة على ضبط أى واقع، بل يختلط عليه الأمر اختلاطاً شديداً، فيحسب الكافر مسلماً ، ويرمي المسلم بالكفر، ويموه عليه المنافق بما يؤذيه ، ويضره في دينه ودنياه ، وهو غير بالكفر، ويموه عليه المنافق بما يؤذيه ، ويضره في دينه ودنياه ، وهو غير عالم لحقيقته ، بل غير واع لما يجرى حوله .

إن من الأهداف الأساسية للشريعة الإسلامية التي نبه عليها القرآن الكويم: ضبط الواقع القائم دائماً ضبطاً شرعياً ، لسكى يتميز الخبيث من الطيب ، ويعرف السكافر من السلم ، ويتبين الفاسق من المعابد ، فيمكن حينئذ معاملة كل بما يستحقه ، حسب ما شرعه الله سبحانه وتعالى لذلك من ضو أبط وحدود .

قال تعالى ﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لَيَذُرِ المُؤْمِنَيْنَ عَلَى مَا أَنْتُمَ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزِ الخبيث. من الطيب ﴾(١) .

وقال تعالى ﴿ وَكَذَلَكُ نَفُصُلُ الْآيَاتُ وَلَتُسْتَمِينَ سَبِيلُ الْحِرْمِينَ ﴾ (٢٠).

إن هذا الأمر قد صار من أهم الأمور وأخطرها ، في هذه العصور المنكودة بالذات ، وذلك لاختلاط الحق فيها بالباطل والحابل بالنابل اختلاطاً شديداً ، حيث رفع فيها الكافرون شعار الإسلام ، بينها هم يخفون ورا.ه كل العداء والحقد للإسلام ولأهله .

⁽١) آل عمران ١٧٩ . (٢) الاتمام ٥٥ .

وسنحاول هنا بمشيئة الله أن نعالج جذا البحث ، قضية صارت _ بقدراً الله _ واحدة من أخطر القصايا التي يتعرض لها الفكر الإسلامي ، ومن ثم العمل الإسلامي في وقتنا هذا . وهي قضية تأثير عارض ه الجهل ، على صحة الإسلام أو فساده وبطلانه ، ودائرة تأثيره على التكليف ، وما يصلح أن يكون فيه عذراً وما لا يصلح .

ولقد أصبح من الأمور الواضحة الآن مدى تأثير هذه القضية على الواقع الحالى لبعض « دعاة الإسلام » ، من حيث تقييمهم للواقع الحالى ، ومن مم من حيث منطلقهم فى الدعوة إلى دين الله . بل إن الأمر تعدى ذلك إلى فهمهم الأصلى لحقيقة التوحيد وأصل الإسلام ، فكان من لازم قولهم و نتيجته ومساقه ما نعيذهم منه و نأباه لهم .

كا أن هؤلاء ﴿ الدعاة ﴾ قد أظهروا الواقع الإسلامى ، وكأن فيه خلافاً . وصراعاً بين انجاهين قائمين في الفكر الإسلامى ، أقل ما يقال فيهما أنهما عثلان ﴿ موضع خلاف ﴾ بين الأئمة ، فيسوغ لسكل مسلم أن يأخذ بأى الإنجاهين شاء! بل تعدى الأمر بالبعض إلى اعتبار أن أحد الانجاهين ما هو إلا ﴿ بدعة منكرة ﴾ ، وخروج على مذهب أهل السنة والجماعة!

فهذا الخلاف _ بزعمهم _ إن صح أن فيه خلافًا معتبراً (١) _ هو خلاف

⁽١) الحلاف المعتبر شرعاً هو ما مختلف نيه مجتهدان أو بعض الحبهدين الذين استسكلوا كام شروط الاجتهاد المرعية . فهناك مالا يعتبر خلافاً - من الوجهة الاصولية الشرعية - وإن بدا للبعض أنه خلاف ؟ مثل خلاف من لا يعتد بخلافهم من المبتدعة - كالخوارج وغيرهمين أصحاب الفرق - وكمنكرى القياس من الظاهرية - في بعض أقوال أهل السنة - وكذلك خلاف من لا يعتد بقوله أصلا لعدم قيام شروط الاجتهاد والنظر لديه فما بالك مخلاف من لاعلم له بأقوال السلف والحلف ؟!

أصلى لا فرعى ؟ تنبنى عليه أخطاء جسيمة في الدعوة إلى دين الله ، بل إن الأمر قد يتمدى عند البعض إلى الإخلال بنهم أصول التوحيد نفسها ، واعتبار من يسقط منها أصلاً ، ما بزال « مسلماً » رغم سقوطه في الشرك وتلبسه به ا

وبرتبط بهذه القصية ارتباطاً وثيقاً ، ما يعرف بقضية لا تكفير المعينه .
وهي قضية محسومة عند الأنمة الأعلام ، ولكن التناول المريش لبعض النيون ، والخطأ في تحقيق المناط الذي تنطبق عليه بعض النصوص ، أثار حولها شبهات لا وجرد لها في حقيقة الأمر ، وذلك تنيجة لعدم الدراسة المتأنية في بعض الأحيان ، ولغير ذلك من الأسباب في أحيان أخرى كثيرة !

والله تعالى نسأل أن يلهمنا التتوفيق والسداد ٢٠

الفضل الأول

All the Court of the second

مقدمات ضرورية 🔻 💮 💮

(١) إنَّ من المعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن مدار النبعاة يوم القيامة ، إنما هو في تحقيق الإسلام الحقيقي لله ظاهراً وباطباً ، وهو ما يستلزم الإنقياد والطاعة له سبحانه وتعالى .

قال تعالى ﴿ وَمِن يَفِتُغُ غَيْرِ الْاصلامُ دَيْنَا فَلَنْ يَقَبِلُ مَنْهُ وَهُو فَي الْآخِرَةُ مِنْ الْخَاسِرِينَ ﴾(١)

وقال ملى الله عليه وسلم و لا تدخل الجنة إلا نقس مسلمة ، (٢) .

كا أن عصمة الدم والمال بالإسلام في الدنيا مترتبة على صحة الإسلام في الظاهو ، والله يتولى السر اثر . قال صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دما م وأمو الهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله به وقال صلى الله عليه وسلم _ في رواية « إنما أمرت وحسابهم على الله به وقال صلى الله عليه وسلم _ في رواية « إنما أمرت

⁽۱) آل عمران ۸۵.

⁽٣) أخرجه بروايات عتلفة أحمد والطبراني والبزار، وفي رواية البخاري: « لا يدخل الجنة إلا مؤمن » .

⁽٣) متفق عليه .

مِالظاهر .. أو إنما تمكم بالظاهر - والله يتولى السرائر »(١).

ولقد عالجنا هذه النقطة باستفاضة في البحثين السابقين ، موضعين لسكل معانى الشهادة المعتبرة سواء على الحقيقة أو في أحكام الظاهر . فن مات على غير الإسلام ، فليس بمتقبل منه دبنه عند الله عز وجل _ بنص السكتاب والسنة _ كائناً ما كان الدين الذي مات عليه .

(ب) وقد سبق أن بينا بوضوح واستفاضة حدود دائرة الملة الإسلامية ، وقلنا إن الدين ينقسم إلى أصل وفروع^(٢) :

ه أصل : وهو التوحيد أو الإيمان المجمل أو كلمة السواء أو أصل الإسلام . وهذا لم يختلف فيه الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمين ، ولا نزلت بغيره الرسالات كلها .

ع فروع : وهي فروع الشرائع المختلفة بين كل رسول ، حسب زمانه وأمراض قومه ، وحسب ما شاءت حكمة الله سبحانه وتعالى .

⁽۱) ذكره ابن العربى فى أحكام القرآن ح ١ ص ١٤٣ . طبعة الحلبي . وقال عنه الشؤكانى ۵ وهو وإن لم يتبت من وجه معتبر فله شواهد متفق على صحتها ٥ (فيل الأوطار ج ١ ص ٣٤٠ . طبعة الحلبي) . وذكر الشوكانى حديثاً متفقاً عليه جاء فيه : «إنى لم أؤمر أن أنقب عن قاوب الناس ولا أشق بطونهم» (فيل الأوطار ح ١ ص ٣٣٨) .

 ⁽۲) راجع البحث الأول «التوحيد» . وراجع أيضاً «رسالة في أصول الدين»
 و « معارج الوصول إلى أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول » لشيخ الإسلام ابن تيمية . وحجة الله البالغة لولى الله الدهاوى < ١ ص ٨٦ (دار المعرفة)
 وغيرها كثير .

فأصل الدين هذا هو الذي يحد الدائرة التي يدخل بها الفرد في الاسلام، عيث يصبح شرعاً أن يعتبر من المسلمين المتقبل دينهم عند الله عز وجل

(ح) ثم إن هناك هوارض تعرض على الإنسان المكاف ، تسقط عنه التكليف سواء بصورة كلية أو بصورة جزئية ، وسواء فيها يتعلق بالاسلام كأصل أو بفروع الشريعة . وتؤدى هذه الدوارض إلى رفع العقوبة عند (۱)، أو إلى عدم اعتمار تصر فاته في بعض الأحيان .

وتبقسم هذه العوارض إلى قسمين (٢):

١ - عوارض لا تأتى من قبل المـكلفين أنفسهم مثل:

- ء الجنون .
- * النسيان .
 - * الإغان
 - æ النوم .

⁽١) هناك فرق بين رفع العقوبة بالأعراض المذكورة وبين رفعها بالإباحة والأصلية فرفع العقوبة بالأعراض يكون لشيء في الفاعل المسكلف نفسه يتول فروال العارض . أما الإباحة الأصلية فيباح الفعل فيها لشيء في الفعل نفسه يقتضي إباحته أصلا . ﴿ وَاجْعُ التَّسْرِيعُ الْجِنَائِي لَعْبِدُ القادر عودة . ح ١ ص ٥٦٢ ﴾ .

⁽٢) قدم الشيخ محمد أبو زهرة العوارض إلى : عوارض سماوية وهي الجنون . والعته والنسيان والإنجاء والنوم ، وعوارض غير سماوية وهي إما من ذات المسكلف مثل السفه والجهل والسكر والحطأ ، وإما من غيره وهي الإكراه . « راجع أصول . الفقه لابي زهرة ص ٢٦٨ ، دار الفكر العربي .

٢ - عوارض تأتى من قبل المكلفين أنفسهم مثل:

- ۽ السفه .
- # الجهل.
- * السكر.
- * الطأ.
- الإكراه(1).

(١) نظراً لاهمية عارض و الإكراه » فيحسن بنا أن نجمل فيه القول لبيان. معناه الشرعي ودائرة تأثيره :

١ - تعريفه : وهو حمل الغير على أن يفعل ما لا يرضاه ولا مختار مباشرته
 لو ترك ونفسه .

ويتضح من هذا التعريف الفرق بين الإكراء والضرورة وهو أنه في حالة الإكراء يدفع المكره إلى إتيان الفعل شخص آخر ويجبره عليه . أما في حالة الضرورة فإن الشخص يوجد في ظروف ضرورية تحتم عليه فعل المحرم دون تدخل من أحد .

٧ - أنواعه : ينقسم الإكراء إلى نوعين :

- (١) الإكراء اللجيء: وهو الذي يندم فيه الرضا ويفسد الإختيار فلا يكون المكره فيه راضياً عما يفعل ولا يستطيع اختيار غيره .
- (ب) الإكراء الناقص : وهو الذي ينعدم فيه الرضا ولا يفسد الاختيار . والإكراء الملجيء أو التام هو موضوع بحثنا .

٣ حدود الإكراه اللجيء : وهو ما يخشى معه هلاك النفس أو تلف عضو من الأعضاء أو الضرب الشديد المؤدى إلى أحدها . هذا إذا وجه الوعيد إلى نفس المكره ، وأما إذا وجه إلى غيره فإن فيه خلافاً :

إذا وجه لاجني: فيرى المالكية وبعض الحنفية انه ليس إكراها ، بينا
 يرى البعض الآخر من الحنفية أنه إكراه .

وكل عارض من هذه الموارض باب كامل، يشتمل على أمحاث تفصيلية تتناول تحديد معناه، وأشكاله، وتأثيره، وكلها تؤدى إلى رفع العقوبة كليًا أو جزئيًا بشكل من الأشكال.

= * وإذا وجه إلى الآب أو الابن: فيرى الحنابلة والشانعية وبعض الحنفية انه إكراء .

* وإذا وجه إلى إنلاف المال ؛ كان ذلك إكراها عند مالك والشافعي واحمد إذا كان المال كثيراً . وليس إكراها عند الحنفية لأن محل الإكراه عندهم الاشخاص لا الاموال .

٤ ــ شروطه :

* أَنْ يَكُونَ الوعيد بأمر حال اى سيقع فوراً ، فإنْ كان بأمر بعيد الوقوع فلا إكراه لإمكان دفع الضرر عن المكره .

* أن يكون المكره قادراً على إنفاذ وعيده ، كأمر الزوج لزوجته ، أو أمر السلطان إن علم أن المخالفة له يترتب عليها حالا الإهلاك أو الإتلاف .

* أن يغلب على ظن المسكر، أن الوعيد سيحل به إن لم يفعل ماأكر، عليه. ومن الحنابلة من اشترط وقوع بعض العذاب ليثبت الإكرا، وإلا فلا إكرا، هناك .

٥ - ما يباح بالإكراه: يباح به كل فعل محرم ، كأكل الميتة وشرب الحمر ، والتلفظ بكلمة الكفر باللسان مع اطمئان القلب بالإيمان . فإن ثبتت عوامل الإكراه الملجىء لم يحركم بكفره لمجرد تلفظه ، وإن لم تثبت عوامل الإكراه الملجىء فيحكم بكفره ظاهراً حتى لو ادعى وجود الإكراه ، فإن التلفظ بالكفر يعتبر اصلا عملا مكفراً ، ولا يستثنى من ذلك إلا من ثبت وقوع الإكراه الملجىء عليه فعلا ، فإن لم يثبت الإكراه عاد الفعل إلى تأثيره وحكمه الاصلى .

قال تعالى: ﴿ من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من اكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم ﴾ (النحل: ١٠٦). يقول ابن تيمية « مصار من تسكام بالكفر كافراً إلا من اكره فقال بلسانه كامة الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان » (الصارم المسلول ص ٢٤٥).

وما يعنينا هنا فى هذا البحث هو مناقشة تأثير عارض « الجهل » على التسكليف الشرعى ؛ سواء على أصل الإسلام أو على فروع الشريعة ، وبيان مذاهب العلماء فيه .

وستتضمن مناقشتنا بعض الإعتبارات الهامة ، منها :

١ - إعتبار الجهل من حيث موضوعه:

الجهل بالتوحيد أو أصل الدين .

= ٢- مالا يباح بالإكراد:

* القتل أو الضرب المفضى إليه : فلا يباح إحجاءاً .

* الزنا ، فلا يباح للرجل المكره على قول المالكية والحنابلة ، ويباح على قول الشافعية والحنفية .

* وعند مالك لا يصح النطق بكامة الكفر إلا عند النهديد بالقتل بقط ، أما
 قطع الاعضاء أو غيره فلا يعتبر إكراها عند المالكية للنطق بكامة للكفر .

﴿ وَفَى الْإِكْرَاهُ عَلَى الْكَفْرِ عَمُوماً ، فإن التقية تكون باللسان وليست بالعمل،
 فإن التكام بما فيه معصية جائز للتقية ، وليست المشاركة في عمل الكفر بتقية .

يقول ابن كثير نقلا عن ابن عباس « ليست التقية بالعمل وإنما باللسان » . وذكرها عن العوفى والضحاك وأبي العالية وأبي الشماء والربيع بن أنس .

وقال الطبرى نقلا عن الضحاك « التقية باللسان . من حمل على أمر يتسكلم به فيه لله معصية فتسكلم به محافة على نفسه ، وقلبه مطمئن بالإيمان فلا أَثْم عليه . إنما التقية باللسان » .

وقد روى هذا عن الحسن البصرى والأوزاعي وسحنون ومجد بن الحسن وهو قول ابن عباس .

الجهل بأصول الشريعة ، والمتواتر من الأخبار ، والصفات التي تعرف بالنقل ، ومواضع الإجماع ، والمعلوم من الدين بالضرورة .

وقد روى عن مالك والشافعي إن الرخصة تـكون فى القول والفعل معاً .

وقد يكون ذلك فيا محتص بأنمال المماصى ، فإن إرتكابها اخف من احتمال القتل. مثلا ـ بشرط عدم القتل او الزنا بالغير كا ذكرنا اما فى اعمال الكفر فيبدو انها خارجة عن مقتضى قولهم فلا تحل بإكراه كغيرها من الأعمال ، على تفصيل فى المذاهب المختلفة ، فليس بتقية مثلا ان يدل الرجل على عودات المسلمين ومقاتلهم من مجرد التهديد ، بزعم انه مكره .

نعم ، اعتبار الأمر الواقع وتقديره ضرورى في مثل هذه الحالات ، فهناك حالات مثلا يتعرض فيها المرمم إلى درجة من التعذيب الشديد الذى يبلغ حداً يفقد معه المرء إرادته تماماً ، ، فيتحدث أو يقوم بما يملى عليه وهر غير مالك لنفسه ولا عاقل لما يصدر منه ، فني حق مثل هذا قد يكون دخول الرخصة على الفعل تحت باب الإكراء ،

وعلى كل فإن تقدير عوامل الإكراء ومدى تأثيرها لاشك تختلف من حالة إلى اخرى ومن شخص إلى آخر ، وقد يصعب كثيراً الحكم بصحة وقوع الإكراه المبيح لقول او نعل ما هو كفر .

وقد ذهب محمد بن الحسن الشيباني إلى القول بأن من اظهر الشرك _حق لوكان. مكرها _ فإنه مرتد فى ظاهر امره ، حتى أو إن كان فيا بينه وبين الله مازال مسلما . داجع فى موضوع الإكراه : الطبرى حسس ٢٢٩ طبعة الحلبي _ التشريع الجنائي لموده ح ١ ص ٥٦٣ .

ابن كثير ح ٧ ص ٢٤ طبعة الشمب ــ الجريمة لا بى زهرة بند ٥٣٠ ــ ٥٥٥. القرطبى ح ١٠ ص ١٨٠ طبعة الهامة ــ نظرية الضرورة الشرعية لوهبة الزحيلي ص ٨٢ . بدائع الصنائع الكاساني ح ٩ ص ٤٤٧٩ طبعة ذكريا على يوسف ٠٠ وغيرها من كتب الفقه كثير .

- ه الجهل بأصول اعتقادية ثبتت بأحاديث آحاد ، رغم اعتبارها من اصول أهل السنة والجاعة .
 - ٧ اعتبار الجهل من حيث مكان المكلف ، سواء في :
 - * دار الإسلام ، أو حيث تتوفر ، ظنة العلم .
 - دار الحرب ، أو حيث لا تتوفر مظنة العلم .
 - ٣ اعتبار الجهل من حيث صحة الإسلام وأثره عليه ، سواء :
- ته الإسلام على الحقيقة ، أى فى أحكام الثواب والعقاب الأخروى عبد الله تعالى . مر
 - * الإسلام على الظاهر ، أى في إجراء الأحكام في الدنيا .
- (د) وقبل ذلك ، فن الضرورى أن نوضح معانى الجهل التي تعنيبا في هذا البحث . فإن الجهل يأنى في الشرع بمعنيين أساسيين وردا في القرآن الكرم(١) :

١ - فقد العلم:

كقوله تعالى ﴿ يحسبهم الجاهل أغنياء من التعنف ﴾ (٢) . أى الغير العالم بحقيقة حالهم .

٣ - سفه العقل وتدنى النفس وسوء التقدير :

كَقُولِهُ تَعَالَىٰ ﴿ وَقَالُوا يَامُوسَى اجْعَلُ لَنَا إِلَمَّا كَمَّا لَمُمَّ آلِمَةً قَالَ إِنْكُم

(٢) البقرة ١٧٣.

⁽۱) لمريد بيان راجع ﴿ المفردات في غريب القرآن ﴾ للراغب الأصفهائي _ ص

قوم تجهلون ﴾ (١) . وعلى هذا المهنى أكثر ما ورد لفظ الجهل في القرآن المكرم .

وقد يطلق على الصغير الغير الواعى « جاهل » لعدم استيمابه الحجة والفهم لها . كقوله تعالى في سورة يوسف ﴿ قال هل عامرُم ما فعلمُ بيوسف وأخيه إذ أنتم جاهلون ﴾ (٢)

قال القرطبي « أي فعلتم ذلك إذ أنتم صفار تجهلون ه (٢).

والجهل المقصود بدراستها هنا ، هو الجهل بمعناه الأول : أى فقد العلم . وأما الجهل بمعنى سفه العقل والنفس ، فهذا إن استتهمه الكفر في كون الأول أحد أصباب ، ويكون كذلك أصباب أخرى للسكفر مع عدم فقد العلم ، كالتسكذيب أو الإعراض أو الاستسكبار .

⁽١) الأعراف ١٣٨.

⁽۲) يوسب ۸۹

[.] ۲۵۲ س ۹ م القرطي ح ۹ س ۲۵۲.

الفصالاتان

تأثير عارض الجمل على التوحيد

أصل الدين (١) هو معرفة الله عز وجل وعبادته وحده لا شريك له .

(۱) كلمة « الأصل » أو « الأصول » من الألفاظ المشتركة التي تحمل عدة معان ، الخلط بينها يؤدى إلى الحلط بين الأمور التي يعذر فيها الجاهل والامور التي لايعذر فيها ، فقد قرأ البعض أن من الأصول ما يعذر فيها الجاهل فاعتقد ذلك جارياً حتى على التوحيد ، والحق أن كلمة « الأصول » تجرى عادة في كتب أهل العلم والفقه على ثلاثة معان :

الأول: أصل الدين بمه في التوحيد أو أصل الإسلام. يقول ابن تيمية «وذلك أن أصول الدين إما أن تسكون مسائل بجب اعتقادها قولا أو قولا وعملا ، كسائل التوحيد، والصنات، والقدد، والنبوة، والمعاد، أو دلائل هـذه السائل» اه.

(رسالة فى أصول الدين ص ٨) ، (وراجع روضة الناظر وجنة المناظر لابن. قدامة ص ٨٣ المطبعة السلفية) . (وحجة الله البالغة للدهاوى ص ٨٦) وغيرها . وتجمل القول فى هذا الاصل فنقول : إن توحيد الله عز وجل ينقسم إلى قسمين :

١ — توحيد الربوبية : وهو أن يثبت لله كل ماهو من لوازم كال ربوبيته على خلقه سبحانه و تعـالى ، وأن ينفى عنه كل مايضاد ذلك مثل الشبيه والنظير والنسب . . . النح . وأن يصدق خبر الرسول إصلى الله عليه وسلم عن ربه جملة وعلى النيب .

٢ - توحيد الالوهية أو العبادة : يمهنى التاقى من الله وحده والتوجه إليه
 وحده لاشريك له . ومداره ثلاثة أمور :

وهذا لا عذر فيه بالجهل، سواء وجدت مظنة العلم _ كدار الإسلام _

أم لم توجد ـ كدار الحرب ـ وسواء ثبتت إقامة الحجة أم لم نثبت . وبجب

اعتبار الجاهل فيه كافراً في ظاهر الأمر .

وهذا القدر متفق عليه بين الأعمة :

ا - قال تمالی ﴿ و إِدَا أَخَدُ رَبِكُ مِن بَنِي آدَم مِن ظَهُورَهُم ذَرَبَهُم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلي شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا

= * إثبات الحكم لله وحده ونفيه عمن عداه . [أنغير الله أبتغى حكما] (الانعام ١١٤) .

* إثبات الولاء لله وحده ونفيه عمن عداه . [قل أغير الله أتخذ وليآ] (الأنمام ١٤) .

* إثبات الشعائروالنسك لله وحده ونفيها عمن عداه . [قل إن صلاً في و نسكي و سكي و عياى و مماتى لله رب العالمين] (الانعام ١٩٦٢) .

(راجع شرح الطحاوية ص ٢١ وبمدها . طبعة ذكريا على يوسف) . (وممارج القبول ج ١ ص ٥٣ وبمدها وص ٣٥٠ وبمدها) . (والرسالة التدمرية لابن تيمية) . وغيرها كثير .

الثانى : أصول الدين بمعنى الأصول الاعتقادية التى قد تثبت بأحاديث لم تبلغ درجة التوانر والتى مختص غالباً بأمور اعتقادية غيبية مثل عذاب القبر وغيره ممايعتبر من أصول الدين عند أهل السنة والجماعة ويدخل فى هذا القسم أيضاً ماثبت بأدلة قطعية عند أهل السنة فلم يذكرها غيرهم من الفرق بل سعوا إلى تأويلها وصرفها . (داجع الإبانة في أصول الديانة للأشعرى) . (وأصول الدبن للبغدادى) .

الثالث: أصول الدين بمعنى أصول الفقه أو أصول الشريعة فى الدين. أى القواعد القطعية فى الشريعة والفقه، والتى ثبتت بالنص أو بالاستقراء. (راجع الوافقات الشاطبي ج ١ ص ٢٩٠).

فيجب النمييز جيداً بين كل من هذه الأصول فى تأثير عارض الجهل عليها كما سيتبين خلال البحث إن شاء الله .

كنا عن هذا غافلين أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم أفنها كنا بما فعل الموطلون وكدلك نفصل الآيات و لعلمهم يرجعون (١).

قال صلى الله عليه وسلم [يقال لارجل من أهل الناريوم القيامة: أرأيت لوكان لك ماعلى الأرض من شيء، أكنت مفتدياً به ؟ قال: فيقول: نعم . فيقول: قد أردت منك أهون من ذلك . قد أخذت عليك في ظهر آدم أن لاتشرك بي شيئاً ، فأبيت إلا أن تشرك بي](٢) .

وقال ابن عباس [إن الله مسح صلب آدم فاستخرج منه كل نسمة هو خالفها إلى يوم القيامة ، فأخذ منهم الميثاق أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا راً.

وقال صلى الله عليه وسلم [كل مولود يولد على الفطرة - وفى رواية على هذه الله - فأبواه يهوّ دانه ، وينصّر انه ، ويجِّسانه](ع) .

وقال صلى الله عليه وسلم [يقول الله تعالى: إنى خلقت عبادى حنفاء، فأدتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وحرمت عليهم ما أحلات لهم](٥).

وعن أبى بن كعب [قال الله : فإنى أشهد عليكم السموات السبع والأرضين

⁽۱) الأعراف ۱۷۲ ـ ۱۷۶ . وهذه الآيات دليل واضح على أن الفطر قد جبلها الله سبحانه وتمالى على معرفته وتوحيده سواء فى دبوبيته أو فى ألوهيته وعبادته وحده لاشريك له كما سيأتى .

⁽٢) رواه الشيخان .

⁽۳) رواه این جریر .

⁽٤) رواه الشيخان عن أبي هريرة .

⁽٥) رواه مسلم عن عياض بن حماد رضي الله عنه .

السبع ، وأشهد عليكم أباكم آدم ، أن نقولوا يوم القيامة لم نعلم بهذا ، إعلموا أنه لا إله غيرى ولا رب غيرى ولا تشركوا بى شيئًا](١).

يقول الإمام ابن كثير [وذهب طائفة من السلف والخلف أن المراد بهذا الإشهاد إنما هو فطرهم على التوحيد](٢).

ويقول [إن المراد بهذا أن جعل هذا الإشهاد حجية عليهم في الإشراك] (٢)

ويقول [وهذا جعل حجة مستقلة عليهم فدل على أنه الفطرة التي فطروا عليما من الإقرار بالتوحيد م] ا ه (٤) . ا

ويقول الإمام البغوى [يقول إنما أخذ الميثاق عليكم لئلا تقولوا أيها المشركون إنما أشرك آباؤنا من قبل ونقصوا العهد وكنا درية من بعدهم أى كنا أنهاعاً لهم فاقتدينا بهم، فتجعلوا هذا عذراً لأنفسكم وتقولوا . هافتملكنا بما فعل المبطلون ، أفتعذبنا بجناية آبائنا المبطلين ؟ فلا يمسكنهم أن يحتجوا بمثل هذا الكلام بعد تذكير الله تعالى بأخذ الميثاق على التوحيد .

﴿ وَكَذَلَكُ نَفُصُلُ الْآيَاتَ ﴾ أى نبين الآيات ليتدبرها العهاد ﴿ ولعلمهم يرجعون ﴾ من الكفر إلى التوحيد] اه (٥).

⁽۱) رواه بنامه عبد الله بن أحمد في مسند أبيه وابن أبي حاتم وابن جرير وابن مردويه .

⁽۲) تفسير ابن كثير ج ٣ س ٥٠٦

⁽٣) السابق .

⁽٤) السابق .

⁽٥) معارج القبول ج١ ص ٥٥

وبقول ابن كثير [ولهذا قال ـ أن يقولوا ـ أى لئلا يقولوا يوم القيامة إناكنا عن هذا غافلين ، أى عن التوحيد غافلين] اه (١).

ويقول ابن كشير [يخبر تمالى أنه استخرج ذرية بنى آدم من أصلابهم شاهدين على أنفسهم أن الله ربهم ومليكهم وأنه لا إله إلا هو ، كما أنه تعالى فطرهم على ذلك وجبلهم عليه] . ا ه (٢).

ويقول القرطبي [قوله ﴿ شَهُدنا ﴾ أى من قول بني آدم ، والمعنى شهدنا أنك ربنا وإلهنا آ^(٣).

ويقول الطبرى [يقول تعالى ذكره: شهدنا عليكم أيها المقرون بأن الله ربكم كيلا تقولوا يوم القيامة « إنا كناءن هذا غافلين » أى إنا كنا لانعلم ذلك، وكنا فى غفلة منه ، « أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدهم » اتبعنا مناهجهم « أفتهلكنا » بإشراك من أشرك من آبائنا واتباعنا

⁽۱) تفسير ابن كثير ج٣ ص ٥٠٦ . طبعة الشعب ، ويقول الإمام النسنى فى تفسيره « لأن نصب الأدلة على التوحيد وما نبهوا عليه قائم معهم فلا عذر لهم فى الإعراض عنه والاقتداء بالآباء ، كا لاعذر لآبائهم فى الشرك وأدلة التوحيد منصو بة لهم . إلى هذا ذهب المحققون من أهل التفسير منهم الشيخ أبو منصور والزجاج والزمخشرى » (راجع تفسير النسنى . جا ص٨٨٥ طبعة المطبعة الأميرية ببولاق) .

⁽٢) تفسير ابن كثير جه ص٥٠٠٠

⁽٣) تفسير القرطبي ج٧ ص ٣١٨

⁽٤) السابق ص ٣١٩

مناهجهم على جهل منا بالحق] ا ه(١).

ويقول البيصاوى [أى كراهة أن تقولوا إنا كنا عن هذا غافلين ، أى لم نقبه عليه بدليل .. أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا ذرية من بعدم ، فاقتدينا بهم ، لأن التقليد عند قيام الدليل والتمكن من العلم به لايصلح عذراً]. اهر٧٠ .

ويقول صاحب المنسار [والمعنى : واذكر أيها الرسول ما أخذه الله من ميثاق الفطرة والعقل على البشر عامة ، إذ استخرج من بنى آدم ذريتهم بطناً بعد بطن ، فحلقهم الله على فطرة الإسلام ، وأودع فى أنفسهم غريزة الإيمان ، وجعل من مدارك عقولهم الضرورية أن كل فعل لابد له من فاعل ، وكل حادث لابد له من محدث ، وأن فوق العوالم المكنة القائمة على سنة الأسباب والمسببات ، والعلل والمعلولات ، سلطاناً أعلى على جميّع الكائبات ، هو الأول والآخر ، وهو المستحق للعبادة وحده] . اهراكاً

ويقول: [قالوا: بلى شهـدنا ، أى بلى أنت ربنـا والمستحق وحده المبادتيا]. اه(١)

ويقول صاحب المنار أيضاً [بين سهجانه سبب هذا الإشهاد وعلته فقال في تقولوا يوم القيامة إناكنا عن همذا غافلين في أى فعلنا هذا منعاً لاعتذاركم أو احتجاجكم يوم القيامة بأن تقولوا _ إذا أنتم أشركتم به ما إنا

⁽۱) تفسير الطبرى ، ج ۱۳ ص ۲۵۱ طبعة دار المازف تحقيق الشيخ مجمود شاكر والشيخ أحمد شاكر .

⁽٢) تفسير البيشاؤي ج ١ ص ٤٠٤ طبعة المشهد الحسين .

⁽٣) تفسير النارج ۽ ص ٣٠٠٠

⁽٤) السابق.

كنا غافلين عن هذا التوحيد للوبوبية وما يستلزمه من توحيد الإلمية بعبادة الرب وحده ، والمراد أنه تعالى لايقبل مهم الاعتذار بالجهل .

(أو تقولوا إنما أشرك آباؤنا من قبل وكنا درية من بعدهم ﴾ جاهلين ببطلان شركهم ، فلم يسعنا إلا الاقتداء بهم ﴿ أفتهلكنا بما فعل المبطلان ﴾ بإختراع الشرك فتجعل عذابنا كعذابهم ، مع عذرنا بتحسين الظن بهم ، والمراد أن الله تعالى لايقبل منهم الإعتذار يتقليد آبائهم وأجدادهم ، كا أنه لم يقبل منهم الإعتذار بالجهل . بعد ما أقام عليهم من حجة الفطرة والعقل .

﴿ وَكَذَلِكُ نَفُصِلُ الآياتِ وَلَعَلَمُم يُرْجُعُونَ ﴾ أى وَمثلُ هـذَا التَفْصِيلُ البِيعَ نَفْصِلُ لِبَنِي آدم الآياتِ والدلائلُ ليستَّملُوا عَقُولُم ، ولعلهم يُرْجُعُونُ مِها عِن جَهلُهِم وتقليده ، والآيات تدل على أن من لم تهلفه بعثة رسول لايعذر يوم القيامة بالشرك بالله تعالى ، ولا بفعل الفواحش والمفكرات التى تنقر منها الفطرة السليمة ، وتدرك ضررها وفسادها العقول المستقلة ، وإنما يعدرون الفطرة السليمة ، وتدرك ضررها وفسادها العقول المستقلة ، وإنما يعدرون عما الفطرة السليمة ، وهو أكثر العبادات عمالة هداية الرسل فيا شافه أن لا يعرف إلا منهم ، وهو أكثر العبادات التفصيلية] . اهر(١)

و يقول الإمام ابن القيم : [فيكون تأويل قوله فوو إذ أخذ ربك) وإذ يأخذ

⁽۱) تفسير المنارج و ص ٣٦٠ - ٣٦١ . ولا خلاف بين العلماء على إجراء احكام الدنيا على الظاهر ، سواء في أحكام السكفر والإيمان أو غيرها . يقول الإمام ابن القيم « الواجب على العبد أن يعتقد أن كل من دان بدين غير دين الإسلام فهو كافر » (طريق الهجرتين ص ٣٨٤) . وأما في أحكام الثواب والعقاب فهناك خلاف بين العلماء في إمكان وجود من لم تبلغه الدعوة ولم تقم عليه الجعجة الرسالية ، فلاف بين العلماء في إمكان وجود من لم تبلغه الدعوة ولم تقم عليه الجعجة الرسالية ،

ربك ، وكذلك قوله ﴿ وأشهده على أنفسهم ﴾ أى ويشهده بما ركبه فيهم من العقل الذى يسكون به الفهم ، ويجب به الثواب والعقاب وكل من ولد وبلغ الحنث وعقل الضر والنفع ، وفهم الوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، صار كأن الله تعالى أخذ عليه الميثاق في التوحيد بما ركب فيه من العقل ، وأرواه من الآيات والدلائل] . ا هذا .

ويقول ابن القيم [ولما كانت آية الأعراف هذه في سورة مكية ذكرفيها الميثاق والإشهاد العام لجميع المكلفين بمن أقووا بربوبيته ووحدانيته وبطلان الشرك، وهو ميثاق راشهاد تقوم به عليهم الحجة وينقطع به العذر وتحل به العدوبة ويستحق بمخالفته الإهلاك] اه (٢).

ويقول: [قوله تعالى ﴿ أَو تقولُوا إِمَا أَشْرِكَ آبَاؤُنا مِن قَبِلُ وَكَنا ذَرِيةُ مِن بِمَدَامُ ﴾ فَذَكَرَ حَكُمْتِينَ فَى هَذَا التّعريف والإشهاد (أحدهما) أن لابدَّ عَوَا الفَّهَالَةُ (والثّانية) أن لابدّ عول التقليد. فالفاقل لاشعور له ، والمقال متهم في تقليسده لفيره] أه (ال

ويقول ابن القيم [إنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربه وخالفه، واحتج عليهم بهذا الإشهاد في غير موضع من كتابه ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَنْنَ سَالَتُهُم مِنْ خَلَقْهُم لِيقُولُنَ اللهُ فَأَنِى يَوْفَكُونَ ﴾ (٤) ، أي فكيف يصرفون عن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأنى يؤفكون ﴾

⁽١) تفسير المنارج ٩ ص ٢٦٩ . نقلا عن كتاب « الروح » للامام أن القم .

⁽٢) المابق ص ٢٧١

⁽٣) السابق

⁽٤) الزخرف ٨٧

التوحيد بعد هــذا الاقرار منهم أن الله ربهم وخالقهم، وهــذا كثير في القرآن] . ا هـ(١) .

ويقول ابن القيم [﴿ وكذلك نفصل الآيات ﴾ أى مثل هـذا التفصيل والتبيين نفصل الآيات ﴿ ولعلهم يرجعون ﴾ من الشرك إلى التوحيد ، ومن الكفر إلى الإيمان]. اهر (٢) .

٧ - روى الإمام مسلم في صحيحه [حدثنا أبوبكر بن أبى شببة ثنيا حفص بن غيات عن داود عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: قلت: بارسول الله ، إن ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ، ويطعم المسكين، فهل ذلك نافعه ؟ قال : لاينقعه ، إنه لم يقل يوماً : رب اغفر في خطيئتي يوم الدين آ (٢).

وروی الإمام أحمد بسنده حدیثاً طویلا فی قدوم وفد بنی المنتفق علی رسول الله صلی الله علیه وسلم ، جاه فیه [. . فقلت: یارسول الله ، هل لأحد ما مضی من خیر فی جاهلیتهم ؟ فقال رجل من عرض قریش : والله إن أباك المنتفق لغی النار . قال: فكأنه وقع حر بین جلد وجهی ولحمه مما قال لأبی علی رؤوس الناس ، فهممت أن أقول : وأبوك یارسول الله ؟ ثم إذا الأخری أجمل ، فقلت : یارسول الله و أهلك ؟ قال: وأهلی ، لهمر الله حیث ما أنیت علی قبر عاموی أو قوشی أو دوسی ، قل: أرسانی إلیك محمد ، فأبشر بما یسو ، ك قبر عاموی أو قوشی أو دوسی ، قل: أرسانی إلیك محمد ، فأبشر بما یسو ، ك ثمر علی وجهك و بطنك فی النار . قال: فقلت : یارسول الله ، ومافعل بهم

⁽١) تفسير المنارج ٩ ص ٣٧١

⁽٢) السابق ص ٣٧٢

⁽۴) رواه مسلم .

ذلك وقد كانوا على عمل لا يحسبون إلا إباه ، وكانوا يحسبون أنهم مصلحون. قال صلى الله عليه وسلم : ذلك بأن الله بعث في آخر كل سبع أمم نبياً ، فن عصى نبيه كان من الضالين، ومن أطاع نبيه كان من المهتدين »(1).

وروى مسلم في صحيحه « عن أنس رضى الله عنه أن رجلا قال: يارسول الله ، أين أبى ؟ قال: في النار . قال: في النار ، قال: في النار ، قال: في النار ، (٢٠).

فيتضح من الأحاديث السابقة أن جهل من مضى قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم بالتوحيد، لم يكن عذراً لم سواء في الحكم عليهم في الدنيها بظاهر أمرهم ، أو في حقيقة أمرهم عند الله تعالى . وذلك بإخبار الرسول طلى الله عليه وسلم أنهم في الدار.

(١) رُواْهُ أَحْمَدُ . وَذَكَرُهُ الإِمَامُ ابنُ القيمَ في « زَادَ المَّادُ » جَ ٣ صُ ٢٥ ثم قال في تعليقة على الحديث :

« هذا حديث كبير جليل تنادى جلالته و خامته و عظمته على أنه قد خرج من مشكاة النبوة . لا يمرف إلا من حديث عبدالرحمن بن الغيرة بن عبد الرحمن المدى ، رواه عنه إبراهيم بن حمزة الزبيدى ، وها من كبار علماء المدينة ثقتان محتج بهما في الصحيح ، احتج بهما إمام أهل الحديث البخارى . ورواه أثمة أهل السنة في الصحيح ، احتج بهما إمام أهل الحديث البخارى . ورواه أثمة أهل السنة في كتبهم وتلقوه بالقبول وقابلوه بالنسليم والإنقياد ، ولم يطعن أحد منهم فيه ولا في أحد من رواته ... ثم قال : وقد رواه عبد الله بن أحمد بن حنبل في مسند أبيه ورواه الحافظ ابن أبي عاصم في كتاب السنة والحافظ النسال في كتاب المرفة والحافظ ابن مردويه الطبراني والحافظ ابن حبان في كتاب السنة والحافظ ابن منده والحافظ ابن مردويه والحافظ أبو نهيم وجماعة من الحفاظ يطول ذكرهم .. ثم قال : ولا ينكر هذا المحديث إلا جاحد جاهل أو مخالف للكتاب والدنة » ا ه .

(۲) دواه مسلم .

صلى الله عليه وسلم رأى رجلا فى يده حلقة من صفر فقال: ماهذه ؟ قال: من اله عند أن النبى الله عليه وسلم رأى رجلا فى يده حلقة من صفر فقال: ماهذه ؟ قال: من الواهنة . فقال: انزعها ، فإنها لانزيدك إلا وهنا ، فإنك لو مت وهى عليك ما أفلحت أبداً] (1)

يَهُولُ الإِمامِ عَمَدُ بِن عِبد الوَهَابِ فِي تَعلَيْقُهُ عَلَى الحَدَيثُ [فيدَهُ شَاهد لكلام الصحابة: أن الشرك الأصفر أكبر الكبائر ، وأنه لم يُعدد للربائد ، وأنه لم يُعدد الربائد ، وأنه المربائد ، وأنه

المنظمة المنظ

وروى الإمام أحمد أيضاً عن طارق بن شهماب [أن رسول ألله صلى الله عليه وسلم قال: دخل الجنة رجل فى دباب ، و دخل النار رجل فى دباب. قالوا: وكيف ذلك يارسول الله ؟ قال: مر رجلان على قوم لهم صم ، لا يجوزه أحد حتى يقرب له شيئاً ، فقالوا لأحدها: قرّب . قال: ليس عندى شىء أقرّب . قالوا له : قرب ولو دباباً . فقرب ذباباً ، فخلوا سبيله فدخل النار وقالوا للا حرقوب ، فقال: ما كنت لأقرب لأحد شيئاً دون الله عز وجل فضر بوا عنقه فله خل البعنة ، (1) .

يقول صاحب فتح المجيد[وفي هذا الحديث التحدد بر من الوقوع في

The said to the said to the said

17 1 3 4 10 12 19

A Company of the second

الله احمد المداري المارية

⁽٢) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص ١١٧٠

⁽٣) رواه أحمد في كتاب الزهد .

الشرك ، وأن الإنسان قد يقع فيه وهو لأبدرى أنه من الشرك الذي يوجب الفيار »(١).

ويقول « إن ذلك الرجل كان مسلماً قبل ذلك _ أى أنه كغربهذا ألفعل فقط ـ وإلا فلو لم يكن مسلماً لم يقل دخل النار في ذباب ، ، ا ه(٢).

٤ ــ وأورد الإمام القراف المالكي كلاماً هاماً في (الشرح) ثم قال في مهايته [.. ولذلك لم يعذره الله بالجهل في أصول الدين إجماعاً] . اه(٢).

ولقد أورد القرافي الكلام أكثر تفصيلا في (الفروق) فقال [اعلم أن الجهل نوعان: النوع الأول: جهل تسامح صاحب الشرع عنه في الشريعة فعفا عن مرتكبه، وضابطه أن كل ما يتعذر الإحتراز عنه عادة فهو معفو عنه، وله صور: أحدها من وطيء امرأة أجنبية بالليل يظلما امرأته أو جاريته عنى عنه لأن الفحص عن ذلك بما يشق على الناس

مم أورد صوراً أخرى ، إلى أن قال : . . النوع الثانى : جهل لم يتسامح صاحب الشرع عنه في الشريعة ألم يعف عن مرتكبه ، وضابطه أن كل ما لا يتعذر الإحتراز عنه ولايشق لم يعف عنه . وهذا النوع يطرد في أصول الدين ، وأصول الفقه ، وفي بعض أنواع من الفروع .

أما أصول الدين فلأن صاحب الشرع لما شدد في جميع الاعتقادات

May the second

⁽١) فتح الحيد ص ١٤٩ .

⁽٣) السابق .

⁽٣) شرح تنقيح الفصول القرافي ص ١١٨٤ و ١٠٠٠ ١٠ من من المهارية

تشديداً عظياً ، بحيث أن الإنسان لو بذل جهده واستفرغ وسعه في رفع العمل عنه في صفة من صفات الله ، أوفى شيء بحب اعتقاده من أصول الديانات والم يرتفع ذلك الجهل ، لكان بترك ذلك الاعتقاد آثماً كافراً ، مخلد في النيران على المشهور من المذاهب] . اله (١) .

ويقول وهبة الزحيلي [النوع الثاني من الجهل: جهل لم يتسامح به صاحب الشرع في الشريعة ، فلم يقف عن مرتكبه .. وهددا النوع تجرى في أصول الدين أو الاعتقاديات ، وأصول الفقه وبعض الأحكام الشرعية ...

الما أصول الدين فلا يعتبر الجهل فيها ، وإنماجب معرفة العقيدة الصحيحة بالتعلم والسؤال ، ومن اعتنق عقيدة مع الجهل فقد أثم إنما مهينا ، لأن المشرع قد شدد في عقائد أصول الدين تشديداً عظيا ، حتى إن الإنسان لو بذل جهده واجتهد في تعرف العقيدة الحقة ولم يؤده اجتماده إلى ذلك ، فهو آثم كامرعلى المشهور في المذاهب ، ولا يعذر مخطئه في الاجتماداً الهدي.

ويقول الشيخ محد أو زهرة [القدم الأول : جهل الايعذر فيد ماحهه والأشهرة فية ما الله الأصول من ذلك جهد ل غير الله الإحداثية] الم

· 是那 ... 网络你的我。

⁽١) الفروق للامام القرافي ج ٢ ص ١٤٩ ، ص ١٦٣ . طيعة دار المرفة . واللفظ الشَّادَحُ الرَّبِينِ فِي مَنْ اللَّمِ فَقَ .

⁽٢) نظرية الضرورة الشرعية للدكتور وهبة الزحيلي . ص ١١٢ وبعدها . وسيأتي في الفصول القادمة إن شــاء الله مقام الجاهل في بعض الاحتكام الشرعية ، وأصول الفقة وبعض الفروع .

⁽٣) أصول النقه لابي زهرة . ص وسم .

في المحفول صاحب معدارج القبول [ان أنواع المحفور لا تخرج عن أربعة : كفر جهل و تكذيب ، وكفر جحود ، وكفر عناد واستكبار، وكفر نفاق ، فأحدها يخرج من الملة بالمحلية . إلى أن يقول : وإن انتفى تصديق القلب مع عدم العلم بالحق ، فكفر الجهل والشكذيب .

قال تعالى ﴿ بِل كَذَبُوا عَا لَم يحيطُوا بِعَلَمَهُ وَلَمَّا يَأْتُهُم تَأْوِيلُهُ ﴾ (١)

وقال تعالى ﴿ أَكِذَبَتُمْ بَآيَاتُى وَلَمْ تَحْيَطُوا بِهَا عَلَمَا أَمْ مَاذَا كَنْتُمْ تَعْمُلُونَ ﴾ (٢)

ويقول الشيخ محد بن عبد الوهاب في صدد شرحه لمنى التوحيد والشرك [.. وأفادك أيضاً الخوف العظم ، فإنك إذا عرفت أن الإنسان بكامة يخرجها من لمنانع، وقد يقولها وهو جاهل ، فلا يعذر بالعمل] اه().

ويقول الإمام ابن القيم [والإسلام هو توحيسات الله وعبسادته وحده لاشريك له ، والإيمان بالله و برسوله واتباعه فيا جاء يه ، فالم يأت العبسا بهذا فليس بمسلم ، وإن لم يكن كافراً معانداً فهو كافر جاهل . فغاية هذه الطبقة أنهم كفار جهال غير معاندين ، وعدم عنداده لا يخرجهم عن كونهم

⁽۱) يونس ۲۹ .

⁽٢) النمل ١٨٠

⁽٣) معارج القبول : ج ٢ ص ٢١ وبعدها على ا

⁽٤) رسالة كشف الشبه أن . مجموعة التوحيد ص ٨٢.

كفاراً ؛ فإن المكافر من جعد توحيد الله وكذب رسوله إما عناداً أوجهلا وتقليداً لأهل العناد]. اه(١)

ويقول الإمام الصنعانى عن مشركى هـذه الأيام مثل عبدة الأعبرجة والأولياء [فإن قلت : أفيصير هؤلاء الذين يعتقدون فى القبور والأولياء والفسقة والخلعاء مشركين ، كالذين يعتقدون فى الأصنام ؟

قلت: نعم، قد حصل منهم ماحصل من أوائك وساووه في ذلك، بل زادوا في الإعتقاد والإنقياد والإستعباد، فلا فرق بينهم.

فإن قلت : هؤلاء القبوريون يقولون من لانشرك بالله تمالي ولانجمل له نداً ، والإلتجاء إلى الأولياء والإعتقاد فيهم ايس شركا

قلت ؛ نعم ﴿ يقولون بأفواهم ماليس في قلوبهم ﴾ الكن هذا جهل منهم بمدى الشرك و منان تعظيم منهم بمدى المناس في المناس في المناس في المناس في المناس في المناس في المناس و المناس و المناس في المناس في

عديما ين أن المن على على الله على الله عليه وسل قد سي الرياء شركا ، وقد على الرياء شركا ، وقد على الله عليه وسل قد سي الرياء شركا ، في على على الله على على الله على

فَهُذَا الذي يَفْعَلُونَهُ لَأُولِيمَانُهُم : هو عين مافعلِه الشركون وصاروا يه مشركين ، ولاينفسهم قولهم : نحن لانشرك بالله شيئًا ، لأن فعلهم أكذب قولهم .

فإن قلت : هم جاهلون أنهم مشركون بما يفعلونه

⁽١) طريق الهجرتين ص ٤١١ .

قلت : قد صرح الفقها، في كتب الفقه في باب الردة : أن من تكلم بكامة الكفر بكفر، و إن لم يقصد معناها . وهذا دال على أنهم لا يعرفون حقيقة الإسلام ، ولا ماهية التوحيد ، فصاروا حقائل كفاراً كفراً أصلياً .

فإن قلت : فإذا كانوا مشركين وحَب جهاده ، والسلوك فهم ماسلك رسول الله صلى الله عُلْمَة وَسَلّم في الْمُشْرِكِينَ بِهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَيْمَةً وَسَلّم فِي الْمُشْرِكِينَ بِهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَيْمَةً وَسَلّم فِي الْمُشْرِكِينَ بِهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَيْمَةً وَسَلّم فِي الْمُشْرِكِينَ بِهُ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ عَلَيْمَةً وَسَلّم فِي الْمُشْرِكِينَ بِهُ إِنّهُ مِنْ اللّهُ عَلَيْمَةً وَسَلّم فِي اللّهُ عَلَيْمَةً وَسَلّم فِي اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّم فِي اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّم فِي اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّم فِي اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّم فِي اللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّم فِي اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَسَلّمُ فَي اللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّمُ وَاللّهُ وَلَّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّمُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ وَلّمُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَّا لَا مُعْلِّمُ وَاللّهُ وَلّهُ وَلّمُ وَاللّهُ و

التوحيد] و أه الم المناه المناه المن المن المن المناه المن المناول المن المناول المناول المناول المناه ال

Telegraphic and the second

Proceeding the End gold march the commence

⁽¹⁾ history withing to be desired in the major of the more than the major of the ma

MARCHER CONTROL OF THE RESERVE OF TH

رد) رسم القراطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاج. للامام الضنعاني إياض عمل المراه المعلم المستعمل المراه المراع

الفصل لتالث

and the second the second control of the second

to a secretary by a many of the second by the second

تأثير عارض الجهل في الإسلام على الحقيقة (١)

الماعن اعتماد الجمل وتأثيره في حقيقة التوحيد ، أي في أحكام الآخرة عند الله من ثواب وعقاب ؛ فنيه تفصيل ، حيث اختلف العلماء في أمرين

أولا : مناط التكايف (٢) « أي في حساب الآخرة » :

١ - دُهُبُ البعض إلى أن العقل وحده هو مناط التكليف في هــذا ،

فواضح أن الحلاف بين العلماء إنما هو في أحكام الآخرة نقط، أما من كان كافراً في الدنيا فلا وجه للخلاف على كفره! سواء قامت عليه الحجة أم لم تقم، وأمره إلى الله في احكام الآخرة. وهذا ما قررناه في الفصل السابق.

⁽۱) استخدام هذا النعبير الإمام البخارى رحمه الله ليمبر به عن حقيقة الملاقة بين المرء وربه في أحكام الآخرة ، أى أحكام الثواب والعقاب ، فقال رحمه الله في سحيحه « باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة وكان على الاستسلام أو الحوف من القتل » (راجع فتح البارى . د ١ ص ٧٩).

⁽٢) يقول الشنقيطى « وهذا الحلاف الذي ذكرنا ، هل يكتني في الإلزام بالنوحيد بنصب الآدلة ، أو لابد من بعث الرسل لينذروا ؟ هو مبنى الحلاف الشهور عند أهل الآصول في أهل الفترة . هل يدخلون النار بكفره ؟ أو يعذرون بالفترة ؟ » (أضواء البيان ح ٢ ص ٣٠٢) . ويقول في موضع آخر أيضاً : « أعلم أولا أن من لم يأته نذير في دار الدنيا وكان كافراً حق مات ، اختلف العلماء فيه . هل هو من أهل النار لكفره ، أو هو معذور لآنه لم يأته تذير ؟ » (دفع إيهام الإضطراب ص ١٨٠) .

وأن الإنسان قد فطر على إدراك التوحيد وحده ، فيجب عليه أن يصل إلى الحق بالنظو والاستدلال ، وأنه سيحاسب فى الآخرة على هذا الأساس حتى ولو لم يأنه رسول من الله عز وجل . ومن هؤلاء : المعزلة ، وجهور الحنفية ، وغيرهم .

يقول الإمام أبو حبيفة [لاعذر لأحد من الخلق في جهسله معرفة خالقه على الأن الواجب على جميم الخلق معرفة الرب سبحانه وتعالى، وتوحيده ، لما يرى من خلق السموات والأرض ، وخلق نفسه ، وسائر ما خلق الله تعالى ؛ قأما الفرائض فمن لم يعلمها ولم تبلغه ، فإن هذا لم تقم عليه حجة حكية] . ا هذا .

ويتمول العلامة الشنقيطي [قد قال قوم: إن الكافو في الغار، ولو مات في زمن الفترة الذين ماتوا على في زمن الفترة الذين ماتوا على الكفو مهم في النار ـ النووى في شرح سملم (٢٠).

وحكى القرافى فى شرح التنقيح الإجماع على أن موتى أهل الجاهلية فى النار لكفره ، كا حكاه عنه صاحب [نشر الهنود] [ا ه (٢) .

وأنجاب أول هذا القول عن آية ﴿ وَمَا كَنَا مُمَذَّبُينَ عَتَى نَبُعَثُ رَمْوُلًا ﴾ (1)

⁽۱) راجع ﴿ بدائع الصنائع ﴾ للكاساني . حـ ٩ ص ٤٣٧٨ . والفقه الأكبر بشرح ملا على القارى ص ١١٦٠ .

 ⁽۲) یری النووی أن اهل الفترة لابد و إن یکون عندهم بقیة إنذار مما جاءت
 به الرسل السابقین و إن الحجمة قائمة علیهم بذلك ، كا سیأتی .

⁽٣) اصواء البيان - ح ٢ ص ٣٠٢ و دفع إيرام الاضطراب ص ١٨٠ . واصواء البيان . ح٣ ص ٤٣٣ .

⁽٤) الإسراء ١٥.

⁽٥) اشواء البيان ج٣ ص ٣٣٪ ، ودنع إيهام الاضطراب ص ١٨٠ .

الأول: أن التعذيب المنفى في قوله ﴿ وما كنا معذبين.. ﴾ الآية وأمثالها ، إنما هو التعذيب الدنيوى ، كا وقع في الدنيا من العذاب بقوم نوح ، وقوم هو د ، وقوم صالح ؛ وقوم لوط ، وقوم شعيب ، وقوم موسى ، وأمثالهم . وإذا فلاينافي التعذيب في الآخرة . ونسب هذا القول القرطبي ، وأبوحيان ، والشوكاني ، وغيرهم في تفاسيرهم إلى الجمود .

الثانى: أن محل العذر بالفترة المنصوص فى قوله تعالى ﴿ وما كنا معذبين ﴾ الآية وأمثالها . فى غيرالواضح الذى لا يلتبس على عاقل . أما الواضح الذى لا يخنى على من عنده عقل ، كعبادة الأوثان فلا يعذر فيه أحد لأن جميع الذى لا يخنى على من عنده عقل ، كعبادة الأوثان فلا يعذر فيه أحد لأن جميع الكفار يقرون بأن الله هو ربهم وهو خالقهم ورازقهم ، ويتحققون أن الأوثان لانقدر على جلب نفع ولا على دفع ضر ، لكنهم غالطوا أنفسهم ، فرعوا أنها تقربهم إلى الله ذلنى ، وأنها شفعاؤهم عند الله ، مع أن العقل يقطع بنغى ذلك .

النائث: أن عندهم يقية إنذار بما جاءت به الرسل الذين أرسلوا منافقها نبيها ملى الله عليه وسلم ، كإبراهيم وغيره ، وأن الحجة قائمة عليهم بذلك . وجزم بهذا النووى في شرح مسلم ، ومال إليه ابن قاسم العبادى في [الآيات الهينات](٠).

⁽۱) يقول النووى فى شرح مسلم ﴿ إِنْ مِنْ مَاتُ فِى الْفَتَرَةُ عَلَى مَا كَانَتُ عَلَيْهُ الْمُعْرِبُ مِنْ عَبَادَةُ الْآوَوْءُ فَالْنَادِ ، وليس فى هذا مؤاخذة قبل بلوغ الدعوة ، فإن هؤلاء كانت بلغتهم دعوة إراهيم وغيره من الرسل عليهم السلام ﴾ . (راجع الآلوسي حـ ١٥ . ص ٤٠) .

الرابع: ما جاء من الأحاديث الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم، الله على أن بعض أهل الفترة في النار ، كا قدمنا بعض الأحاديث الواردة بذلك في صحيح مسلم وغيره (١).

٢ - وذهب الآخرون - ومنهم جهور أهل السنة - إلى أن الله سبحانه وتعالى لا يعذب أحداً في الدنيا أو في الآخرة إلا بعبد قيام الحجة الرسالية عليه .

يقول الإمام ابن القيم [إن الله سبحانه لايعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه ، كا قال تعالى فر وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا). . وهذا كثير في القرآن ، يخبر أنه إنما يعذب من جاده الرسول وقامت عليه الحجة] . ا ه(٢٠).

ويقول الإمام الشنقيطي [إن الله جل وعلا لابعذب أحداً من خلقه ، لا في الدنيا ولا في الآخرة ، حتى يبعث إليه رسولا ينذره و محذره ، فيعصى ذلك الرسول ، ويستمر على الكفر و العصية بعد الإنذار والإعذار] . اه (٢٠) .

ويقول [والآيات الفرآنية مصرحة بكثرة ، على عدم الاكتفاء بما نصب من الأدلة ، وما ركز من الفطرة ، بل إن الله تعالى لايعذب أحداً حتى

⁽۱) راجع حدیث و فدبنی النتفق و حدیث ابن جدعان و حدیث آبی و آباك فی النار ص ۲۶ من هذا البحث . وروی مسلم أیضاً عن آبی هریرة وان النبی صلیالله علیه وسلم زار قبر امه فبكی و ابكی من حوله ، فقال : استأذنت ربی فی آن استغفر لها فلم یؤذن لی ، و استأذنته فی آن از ور قبرها فأذن لی ، فز وروا القبور فانها تذكر الموت » (مسلم) .

⁽٢) طريق الهجرتين ص ٤١٣ .

⁽٣) اطوء البيان ج ٣ ص ٢٩٩ .

يقيم عليه الحجة بإنذار الرسل، فمن ذلك قوله ﴿ وماكنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾ ، فإنه قال فها : حتى نبعث رسولا ، ولم يقل حتى تخلق عقولا ، وننصب أدلة ، وتركّز فطرة] ا ه (٥٠).

ويقول الشنتيطى [وهذه الآيات التي ذكرنا وأمنالها في القوآن تدل على عذر أهل الفترة بأنهم لم يأتهم نذير ، ولو ماتوا على الكفر ؛ وبهذا قالت جماعة من أهل العلم ، وذهبت جماعة أخرى من أهل العلم إلى أن كل من مات على الكفر فهو في النارولو لم يأنه نذير] ا ه^(٢).

ثانياً : إمكان وجود من لم تبلغه دعوة التوحيد :

و أي في الدنيا بأية صورة من الصور ٥.

\ - فقد ذهب فريق إلى أمنع وقوع ذلك شرعاً _ وإن أجازه عقلا ؟ واستدلوا بعموم ماجاء في القرآن الكريم :

قال تمالى ﴿ وَإِنْ مِن أَمَةَ إِلاَّخَلَا فَيَهَا نَذَيْرٍ ﴾ (٢). وقال نعالى ﴿ إِنَّا أَنْتُ مِنْدُرُ وَلَكُلَّ قُومُ هَادٍ ﴾ (١).

⁽۱) اضواء البيان ج٢ ص ٢٠١٠

⁽٢) اضواء البيان ج ٣ ص ٤٣١ . وقد ساق العلامة الشنقيطى أدلة الفريقين بتفاصيلها ، ووجهة نظر كل فريق ورده على أدلة الفريق الآخر فى محث لطيف ، فيمكن الرجوع إليه . (راجع اضواء البيان ح ٣ ص ٤٤٩ وبعدها . ودفع إيهام الاضطراب ص ١٧٨ وبعدها) .

⁽٣) فاطر ٢٤ .

⁽٤) الرعد ٧ .

وقال تعالى ﴿ ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اغبدوا الله واجتنبوا الطاغوت ﴾ (١)

وقال تعالى ﴿ كَلَمَا أَلَقَ فَيَهَا فُوجِ سَأَلَمُمْ خَرَفَتُهَا أَلَمْ يَأْنَكُمْ نَذَيْرِ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذَيْرٍ ﴾ (٢).

وقال تعالى ﴿ يَامَعَشُر الْجُنْ وَالْإِنْسَ أَلَمْ يَأْتُكُمْ رَسَلَ مَنْكُمْ يَنْلُونَ عَلَيْكُمْ آياتى وينذرونكم الماء يومكم هذا ﴾ (٢).

وقال صلى الله عليه وسلم فى حديث وفد بنى المنتفق [.. ذلك بأن الله بعث فى آخر كل سبع أمم نبياً ، فن عصى نبيه كان من الضالين ، ومن أطاع نبيه كان من المهتدين [(2).

و و ولا منعوا من وجود من أطلق عليهم ﴿ أهل القـ ترة ﴾ وهم الذين وجدوا في فترة بين رسولين ، أى في زمن انقطاع الوحى ، وطول الزمان الذي اندرست فيه الشرائع كلية ، وانطمست فيه آثار الرسالة ، ولم يصححوا حديث الأربعة الذين يختبرهم الله عز وجل يوم القيامة .

وقد روى الحديث الإمام ابن كثير في تفسيره من عدة أوجه ، منها ماجاه عن الإمام أحمد : حدثنا على بن عبد الله ثنا معاوية بن حشام ثنا أبى عن قتادة عن الأحنف بن قيس عن الأسود بن سريع أن البي صلى الله عليه وسلم قال أربعة يحتجون يوم القيامة : رجل أصم لا يسمع شيئًا ، ورجل أحق ، ورجل

⁽١) النحل ٢٧ .

^{· 9 - 1 2011 (}Y)

⁽٣) الانعام ١٣٠.

⁽٤) رواه احمد . والحديث بتامه وارد في صفحة ٧٤ .

هوم ، ورجل مات في فترة . فأما الأصم فيقول : رب قد جاء الإسلام وماأسم شيئاً ، وأما الأحق فيقول: رب لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفونى بالهور ، وأما الهرم فيقول: رب لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً ، وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب ما أناني لك رسول فيأخذ مواثيقهم ليطيعنه ، فيرسل المنترة فيقول: رب ما أناني لك رسول فيأخذ مواثيقهم ليطيعنه ، فيرسل إليهم : أن ادخلوا النار ، فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً إلا المنار ، فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً إلا المنار ، فوالذي نفس محمد بيده لو دخلوها لكانت عليهم برداً وسلاماً إلا الله .

يقول القرطبي في نفسير آية الإسراء ﴿ وَمَا كُنَا مَعَدُبِينَ حَتَى نَبَعْثُ رَسُولًا ﴾ [وفي هـذا دليل على أن الأحكام لانثبت إلا بالشرع ، خلاف المعتولة القائلين بأن العقل يقبح ويحسن وببيح ويحظر . والجهون على أن هذا في حكم الدنيا ، أي أن الله لا يهلك أمة بعذاب إلا بعد الرسالة إليهم والإنذار.

وقالت فرقة: هذا عام في الدنيا والآخرة لقولة تعالى ﴿ كَلَمَا أَلَتَى فَيهِــا اللَّهِ مَا لَكُمُ اللَّهِ فَيهِــا اللهِ مَا لَمُ مَا تَكُمُ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءِنَا ﴾ .

قال ابن عطية : والذي يعطيه النظر أن بعثه آدم عليه السلام بالتوحيد ، وبث المعتقدات في بنيه ، مع نصب الأدلة الدالة على الصانع مع سلامة الفطر ، توجب على كل أحد من العالم الإيمان واتهاع شريعة الله ، ثم تجدد ذلك في زمن نوح عليه السلام بعد غرق الكفار .

وهذه الآية أيضاً يعطى احتمال لفظها نحو هذا في الذين لم تصلهم رسالة ، وهذه الآية أيضاً يعطى احتمال لفظها نحو هذا في الذين قدر وجودهم بعض أهل العلم » ·

⁽١) رواه احمد . والحديث برواياته المختلفة في تفسير ابن كثير حـ ٥ ص ٥١ -

وأما ما روى من أن الله تمالى يبعث إليهم يوم القيامة وإلى الجانين والأطقال فديث لم يصح، ولايقتضى ما مطيه الشريعة من أن الآخرة ليست دار تكليف.

قال المهدوى: وروى عن أبى هريوة أن الله عز وجل يبعث يوم القيامة رسولا إلى أهل الفترة والأبكم والأخرس والأصم، فيطيعه منهم من كان يويد أن يطيعه في الدنيا و تلا الآية .

قلت : هذا موقوف وسيأتى مرفوعاً فى آخر طه ، ولا يصح . قال ومن لم تبلغه الدعوة فهو غير مستحق للعذاب من جهة العقل ، والله أعلم] اع^(۱).

كا نقل هذا القول الامام ابن كثير في تفسيره عن الحافظ ابن عبد البر عافظ المن عبد البر عافظ المفرب بلا معازع ، فقال [قال _ يعنى ابن عبد البر _ : أحاديث هدد الهاب ليست قوية ولا تقوم بها حجة ، وأهل العلم ينكرونها ، لأن الآخرة دار جزاء وليست دار عمل ولا ابتلاء ، وكيف يكلفون دخول الغار وليس ذلك في وسع المخلوقين ، والله لايكاف نفساً إلا وسعها] . ا ه (٢).

فالراجح _ عند أصحاب هذا المذهب ـ هو عدم وجود من لم تبلف ه دعوة التوحيد في الدنيا قبل موته بأية صورة من الصور ، وذلك لعموم الأدلة الفرآنية الدالة على إرسال الرسل و إقامة الحيجة في الدنيا على كل شخص، وأن الدنيا هي دار التكليف والابتلاء ولا تكليف بعدها (٢).

⁽١) تفسير القرطبي جـ ١٠ ص ٢٣١ و بعدها .

٢) تفسير ابن كثير ج ه ص ٥٤ .

⁽٣) وقد ذكر الألوسي هذا القول في تفسيره حد ١٥ ص٣٧. كما نقل عن «اليحليمي» قوله في «المنهاج» [إن الماقل المخير إذا سمع اى دءوة كانت إلى الله تعالى ، فترك =

وأما عن آية الإسراء ﴿ ومَا كَنَا مُعَذِّينَ حَتَّى نَبَعْثُ رَسُولًا ﴾ فيقال فيها :

ع إما أنها تعم حكم الدنيا والآخرة ، فيكون الله سبحانه وتعالى يقور فيها حقيقة أرادتها مشيئته وحكمته ، مدللا بهما على كال عدله المطلق جل وعلا ، عمنى أن الله حين يعذب الكافرين في الآخرة ، فإنه قد أقام عليهم الحجة ، ولاشك في الدنيا ، وأعذر إليهم أولا فأرسل إليهم الرسل والنذر مهلفين عنه عز وجل ، كا قرر سبحانه في الآيات الأخرى الكثيرة ، والتي ذكر ناها آنقاً .

فالآية على هذا تقور حقيقة سبق وأن تحققت فعلا في الدنيا بإرسال الرسل إلى كانة الناس ، فهى لانضع شرطاً إذاً للمذاب على من بلغه الرسول دون من لم يهلغه _ فالحيم قد بلغهم _ وذلك بمقتضى نصوص أخرى ثابتة في نفس عمل الخلاف تبنى وجود من لم يأته نذير (١٦).

• وإما أنها تجرى على أحكام الدنيا فقط ، بمعنى الإهلاك وعذاب

[—]الاستدلال بعقله على صحنها وهو من أهل الإستدلال ، كان بذلك معرضاً عن الدعوة فكفر ، و يبعد أن يوجد شخص لم يباغه خبر احد من الرسل على كثرتهم و تطاول ازمان دعوتهم ووفور عدد الذين آمنوا بهم واتبعوهم والذين كفروا بهم و خالفوهم، فإن الحير قد يبلغ على لسان المؤمن الموافق . ولو امكن أن يكون لم يسمع قط بدين ولا دعوة نبى ولا عرف أن فى العالم من أيثبت إلها ، ولا نرى أن ذلك بكون ..] اه . (راجع تفسير الآلوسي ج ١٥ ص ٤٠) .

⁽١) ذكر ابن رشد نفس القول فى مقدماته ﴿ للمدونة ﴾ فى نقه الإمام مالك ، فقال ﴿ والصحيح ان دعوة الإسلام قد بلنت جميع العالم ، والدليل قوله تمالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ اَمَةَ إِلَا خَلَا فَهَا نَذُيْرِ . . . » ا ه . (المقدمات لابن رشد ج ، ص ٢٦٦) .

الاستئصال الأرضى ، وهو قول الجمهوركا ذكرنا . أو أنها لا تجرى إلا على مالا يعرف إلا بالشرع من أحكام القروع ، بمعنى أنه « لا تسكليف إلا بشرع » ، فتكون هذه الآية وأمثالها هي الدايل على هذه القاعدة (٥٠) .

(١) ويكون حديث الأربعة هنا - إذا فرضت محته - جارياً على هؤلاء الذين تركوا ملة الشرك ، ولم يشاركوا قومهم فى عبادة غير الله ، ولمكن وجودهم فى عبادة غير الله ، ولمكن وجودهم فى عبادة غير الله ، ولمكن وجودهم فى عبادة الفترة وانطاس آثار الرسالات والشرائع السابقة جعلهم يجهلون الشريعة التي يتقربون بها إلى الله عز وجل : فيحتبرهم الله فى عرصات القيامة فيرسل إليهم ان ادخلوا النار ، فإذا كانوا من الذين يطيعون الرسول فى الدنيا لو لحقوا به اطاعوا الله يوم القيامة فنجوا ، وإن كانوا هن الذين يعصون الرسول فى الدنيا لو لحقوا به عصوا الله يوم القيامه فهلكوا (راجع اقسام اهل الفترة من هذا البحث ص ٤٧ ويعدها .

روى ابن ماجه بسنده عن حذيفة قال « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
يدرس الإسلام كا يدرس وشى الثوب ، حتى لا يدرى ما صيام ولاصدقة ولانسك ،
ويسرى الكتاب فى ليلة فلا يبقى فى الارض منه آية . وتبقى طوائف من الناس :
الشيح الكبير والعجوز يقولون : ادركنا آباءنا على هذه الكلمة « لا إله إلا الله »
فنحن نقولها » فقال له صلة « ما تننى عنهم لا إله إلا الله وهم لا يدرون ماصلاة
ولا صيام ولا نسك ولا صدقة ؟ فأعرض عنه حذيفة ، ثم رددها ثلاثاً ، كل ذلك
يعرض عنه حذيفة ، ثم اقبل عليه فى الثالثة : ياصلة : تنجيهم من النار ، ثلاثاً » .

يقول ابن كثير فى شرحه على الحديث « يخبرون بأنهم ادركوا الناس وهم يقولون لا إله إلا الله ، فهم يقولونها على وجه التقرب إلى الله فهى نافعة لهم ، وإن لم يكن عندهم من العمل الصالح والعلم النافع غيرها » اه . (راجع النهاية فى الفتن والملاحم ح ١ ص ١٩ دار الكتب الحديثة) .

فيظهر من هذا انه حق فى آخر الزمان يظل الناجون عندهم التوحيد ، دون الشرائع من صدقة و صلاة وصيام ، وكلة «لاباله إلا الله» دلالة على ماهم عليه من التوحيد ، وترك الشرك ؛ ولا محسبن أحد أنها كامة بالاسان وكفى كا ظنت المرجئة ، ممارددنا . عليم سابقاً (راجع بحث حقيقة الإيمان) .

يقول النيسابورى [وماكنا معذبين - في الأعمال التي لا سبيل إلى. معرفة وجوبها إلا بالشرع - إلا بعد مجيء الشرع]. ا هذا .

ويقول الطبرسي [إن الآية على التخصيص فيما لا يعرف إلا بالشرع من. واجهات وفرائض وفروع الشريعة] ا هر٢٠).

وأما عن حديث الأربعة المحاجون يوم القيامة ، فإلى جانب قول من قال من الأعة بعدم صحته ، كالقوطبي وابن عطية وابن عبد البر وغيره ، فإن مسألة مخصيص عام القرآن محديث الآحاد مسألة مختلف فيها ؛ فقد جعل الإمام الشافعي والإمام أحد خبر الآحاد الصحيح السند محصاً لعام القرآن مطلقاً . الما الإمام أبو حنيفة الم مخصص به العام مطلقاً ، لأن دلالة العام عنده قطعية . وأما الإمام مالك فقد خصص به العام إن عاضده قياس أو عبل أهل المدينة ، وأما الإمام مالك فقد خصص به العام إن عاضده قياس أو عبل أهل المدينة ، ومنم من محصيه بغير ذلك ، وضمف الخبر في هذه الحالة (٢)

فإذا كان حديث الأربعة يعارض نصوصاً أخرى عامة ، فيجب التوقف. فيه و توكيل أمره إلى الله عز وجل ؛ خاصة وأن سنده لم تثبت صحته بإطلاق. ودون مخالفة . وقد توقف مثلا الإمام مالك في حديث ولوغ السكاب رغم صحته عبده وروايته له بنفسه ، وذلك لمعارضته قاعدة قطعية عنده ، وهي أن

⁽١) تفسير غريب القرآن النيسابوري . ٥ ١٥ ص ١٦٠ .

⁽٢) تفسير مجمع البيان الطبرسي - ١٥ ص ٢٦٠.

⁽٣) يقول صاحب كشف الاسراد ((ولهذا لا يكفر منكر لفظه ولا منكر مماه ... أى خبر الواحد ... محالاف منكر الظاهر والعام من الكتاب فإنه يكفر . وإذا كان كذلك فلا بجوز ترجيح خبر الواحد على ظاهر الكتاب ولا تخصيص عمومه به لأن فيه ترك العمل بالدليل الاقوى بما هو أضعف منه ، وذلك لا يجوز ٢٠ (ح٣ ص ٩) .

علة الطهارة هي الحياة ، إلى جانب قوله تعالى فر فكالوا بما أمسان عايكم) (٢٠ و كذلك ردت عائشة رضى الله عنها حديثاً لأبى هو برة رضى الله عنه في عذاب الميت ببكاء أهله عليه ، وذلك لمخالفته لقوله تعالى ﴿ ولا تزر وازرة وزر أخرى) (٢٠)

آ– وذهب الفريق الآخر إلى جواز وقوع ذلك شرعاً وعقلاً.
 نقدروا وجود ۵ أهل الفترة ۵ وكان مستندم في ذلك هو حديث الأربعة السابق ذكره ، فصححوه وقالوا بعن مستندم في دلك هو حديث الأربعة السابق ذكره ، فصححوه وقالوا بعن مستندم في دلك مستند من المسابق دكره ، فصححوه وقالوا بعن السابق دكره ، فصر دكره ، فصر

ومن هؤلاء الإمام ابن كثير حيث قال في تفسيره [إن أكحاديث، هذا الهاب منها ما هو صحيح ، كا نص على ذلك غير واحد من أئمة العلم ، ومنها ما هو حسن ، ومنها ما هو ضعيف يتوى بالحسن والصحيح ، وإذا كانت ما هو حسن ، ومنها ما هو ضعيف يتوى بالحسن والصحيح ، وإذا كانت أحاديث الهاب متعاضدة على هذا النمط أفادت الحجة عند الناظر] . اه(٢) . مصب نفس القول إلى الأشعرى والبهج، وغيرها

كذلك صحح الحديث ان حزم في الإحكام فقال [أما من لم يبلغه ذكره على الله عليه وسلم ، فإن كان موحداً ، فهو مؤمن على الفطوة الأولى صحيح الإيمان لا عذاب عليه في الآخرة ، وهو من أهل الجنة ، وإن كان غير موحد

wed to a time.

⁽١) راجع كتاب « مالك » لابى زهرة نقلا عن الموانقات الشاطبي جسب ص ٢١ ـ ص ٢٥ . والآية بسورة المائدة آية على ويدر المائدة المائد

⁽٢) راجع الموانقات للشاطبي جـ ٣ ص ٢٢ . والآية بسورة فاطر آية : ١٨ .

عَمْوَ مِنَ الذِينَ جَاءِ النصِ بِأَنهِ يَوقَدُ لَهُ نَارَ يُومِ القيامة ، فيؤمرون بالدخول فيها ، فن دخلها نجا ، ومن أبي هلك] . أه(١) .

وهو ما براه الإمام ابن القيم حيث يقول [الأصل النالت: إن قيام الحجة يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأشخاص ، بقد تقوم حجة الله على الكفار في زمان دون زمان ، وفي بقعة دون بقعة ، وناحية دون أخرى ، كا أنها تقوم على شخص دون آخر ، إما لعدم عقله و تمييزه كالصفير والمجنون، وإما لعدم فيمه ، كالذي لا يفهم الخطاب ولم محضر له برجان ، فهذا بمنزلة الأصم الذي لا بسم شيئاً ولا يتمكن من الفهم ، وهو أحد الأربعة الذين وغيرها الله بالحجة يوم القيامة ، كا تقدم في حديث الأسود وأبي هو برة وغيرها الهود وأبي هو برة

ويتول الإمام الشنقيطي [الظاهر أن التحقيق في هذه المسألة التي هي على يعذر المشركون بالفترة أو لا ؟ هو أنهم معذورون بالفترة . فوجه الجم بين الأدلة هو عذرهم بالفترة ، وأن الله يوم القيامة عتجم بنار يأموهم باقتحامها ، فن اقتحمها دخل الجنة ، وهو الذي كان يصدق الرسل لو جاءته في الدنيا ، ومن امتنع دخل النار وعُذَّب فيها ، وهو الذي كان يكذب الرسل لو جاءته في الدنيا ، لأن الله يعلم ما كانوا عاملين لو جاءتهم الرسل . وبهذا الجم تتفق الأدلة ، فيكون أهل الفترة معذورين ، وقوم منهم من أهل النار بعد الامتحان ، وقوم منهم ، ن أهل الجنة بعده أيضاً] اه(ا).

⁽١) الاحكام د ٥ ص ١٨٦ الحلد الثاني باب ٣٠.

⁽٢) طريق الهنجرتين ص ٤١٤ عند المناف ا

⁽٣) راجع أضو اء البيان ح ٣ ص ٣٤٨ ودفع إيهام الاصطراب ص ١٨٥٠.

ويقول الشقيطي أيضاً [وقال ابن كثير رحه الله تعالى أيضاً قبل هذا السكلام بقليل ما نصه: ومجم من دهب إلى أنهم بمتحنون يوم القيامة في عرصات المحشر، فن أطاع دخل الجنة، وانكشف علم الله فيه بسابق السعادة، ومن عصى دخل النار داخراً ، وانكشف علم الله فيه بسابق الشقاوة . وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها ، وقد صرحت به الأحاديث المتقدمة المتعاصدة ، والشاهد بعضها لبعض . وهذا القول هو الذي حكام الشيخ أبو الحسن على ابن إسماعيل الأشعرى عن أهل السنة والجاعة ، وهو الذي نصره الحافظ أبو بكر البهقي في كتاب و الاعتقاد ، وكذلك غيره من عجاقي العلماء والحفاظ والنقاد . انتهى الفرض من كلام ابن كثير رحمه إلله تعالى وهو واضح جداً فيا ذكرنا] اهراك المسلمة على الم

ويقول الشنة يطى [إن الجع بين الأدلة وأجب متى ما أمكن بلا خلاف ، لأن إعمال الدليلين أولى من إلغاء أحدها ، ولا وجه للجمع بين الأدلة إلا هذا القول بالعذر والامتحان ، فن دخل النار فهو الذي لم يمثل ما أمو به عند ذلك الامتحان ، ويتفق بذلك جميع الأدلة ، والعلم عند الله تعالى] اه (٢٠).

وحتى على قول هذا الغربق من العلماء _ أى من قدروا وجود أهل الفترة، أو من لم تهلفه دعوة التوحيد (٢) _ فلا وجه لتطبيق مقتضى هذا القول على من

Harris Carlo Million Brown

^{: (}١) أضواء البيان ج ٣ ص: • ٤٠٠ م. الناما الم مسيد والديد ال

⁽x) السابق المسابق ال

⁽٣) لا فرق عند اصحاب هذا القول بين أهل الفترة ومن لم تبلغه الدعوة ، في المكالاهما عابت عنه دعوة التوحيد في الدنيا ولم يأنه نذير .

ع في آيامنا هذه (1) ؛ أي عند « تحقيق مناط » هذا الحم ، بالصطلح الأصولي .

فزمان الفترة هو زمان اندرست فيه الشرائع كلية ، وانطمست كل أعلام النبوة وآثارها ، ولم يعرف قول نبى ولا شريعته ، ولم يجد الناس من يهديهم إلى الدين الحق إذا جهدوا في البحث عنه ، فلم يتمكنوا منه لعدم توفو إمكانية العلم .

فأين هذا من زماننا الذي يتلى فيه القرآن في كل مكان ليل نهار ، وتقام فيه الساجد في كل منطقة وحى" ، وتنتشر فيه الكتب التي تعلم الناس دينهم بالملايين مطروحة بين أيديهم ، غير الأئمة الأعلام الذين أقاموا الحجة كاملة على أبناء عصرهم قديماً وحديثاً ، فمنهم من استشهد ودفع حياته رخيصة في سبيل حلى أبناء عصرهم من تحمل في سبيل الحق كل بلاء وإساءة ، فظل صامداً منادياً بالحق مجاهراً به في كل وقت وفي كل مكان .

وصدق الله العظيم ﴿ قالوا ربنا عليت علينا شقوتنا وكنا قوماً ما الين . ربنا أخرجنا منها فإن عدنا فإنا ظالمون ، قال اخستوا فيها ولا تسكلمون ، إنه كان قريق من عبادى يقولون ربنا آمنا فاغفر لنا وارحنا وأنت خير الراحين ،

⁽۱) لا يجب ان يغيب عن اذهاننا _ حق و نحن نفترض هذا الفرض _ ان كلام المسلماء هنا إنما هو فى احكام الثواب والمقاب ، اى فى احكام الآخرة نقط ، فلا مجال لاستخدام هذا فى إجراء الأحكام فى الدنيا ، إذ الأحكام فى الدنيا ، بين الظاهر ، واما المحقيقة والماكل فى الآخرة فأمره إلى الله ، ولا دخل لنا فيه بين المرء وربه . (واجع كلام ابن القيم بهامش ص ٢٢)

فَاتَخَذَتُمُومُ سَخَرِياً حَتَى أَنْسُوكُمْ ذَكَرَى وَكُنْتُمْ مَنْهُمْ تَضْحَكُونَ ﴾ (١).

فقياس أهل زماننا على أهل الفترة لا يصح مطلقاً بأى وجه من الوجوه، وإنما أهل الفترة _ على هذا القول _ قد انقطع وجودهم فى الأرض منذ أن ربطت أجزاؤها بعضها بعمض بشتى وسائل الاتصالات الحديثة التى تكفل انتقال الأفكار والأخبار فى مثل لمح البصر

فناط وجود و أهل الفترة » غير متحقق في عالمنا اليوم _ إن صحو جودهم مطاقاً _ فلا يجوز الاحتجاج بهم ؛ وهذا من قبيل ما ذكرناه سابقاً وكثيراً من أنه يجب أن تحمل أقوال العلماء والأثمة من السلف والخلف ، كل قول على مناطه الحقيقي القصود ، حتى لا تضيع الحقائق ، فنطبق أحكاماً على من ليس مكافاً بها أصلا ، وتخوج من مقتضاها من هو مكلف بها في حقيقة أمره (٢)!

ثم إن القائلين بهذا القول _ أى وجود أهل الفترة _ قد قسموا أدل الفترة إلى قسمين :

* قسم متابع لما عليه أهل الشرك ، مستنم لهم ، غير عامل على البحث عن غير ديم ، سواء وجد غير عذا في زمانه أم لم يوجد .

* وقسم عرف ما علمه أعل زمانه من الشرك والمنكر ، فرفضه ، ولكنه لم يجد ديناً بتعبد به إلى الله ، لعدم وجود آثار الرسالة في عذا الزمان .

⁽١) المؤمنون : ١٠٦ – ١١٠

⁽٢) يرى الإمام الشاطبي ان هذا من تمام نقه الفقيه البصير ، (راجع كلامه في الموافقات في معرض حديثه عن شق تحقيق المناط العام والحاص) .

فالقسم الأول غير معذور، ولا يدخل في مقتضى آية الإسراء أو حديث

والقسم الآخر: قصاحبه إما أن يكون موحداً ، ولسكنه يجمل أية شريعة يتقرب بها إلى الله ، وذلك لعدم وجودها في زمانه ، فهذا ناج وم القيامة ، ومثاله « المتحنفين » (١) من العرب قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وإما أن يكون تاركاً لما عليه قومه من عبادة غير الله متوقفاً عنه ، ولكنه لم يصل إلى الدين الصحيح بعد أن جهد في طلبه و محصيله فلم يتمكن ، فهذا الذي يدخل في مقتصى الآية وحديث أهل الفترة

يقول الإمام الشاطبي [.. ونظيره مسألة أهل الفترات العاملين تيماً

ما (١) الإحناف من العرب هم الذين فارقوا دين آيائهم المبل رعبادة الاونان ، وانجهوا لله وحده ـ وذلك قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم برين غيريان الله المدوا عن الشرائع السابقة شيئاً صحيحاً . ومن هؤلاء مثلا ذيد بن عمرو بن نفيل: مردى أبن كثير بسنده عن اسحاء بنت ابي بكل قالت الا لفعاد أيت تربد بن عمرو مسندا ظهره إلى الكعمة بقول: يا معشر قريش، والذي نفس زيد بيده ما احب الوجوه احد منكم على دين إبراهيم غيرى ، ثم يقول: الايم إلى لو اعلم احب الوجوه اليك غبدتك به ولتكني لا اعلم ، ثم يسجد على واحلته ، وفياد فيه ابن هشام: الله عبدت بالك عبدت ويقول المحلي إله إبراهيم ، وقد دوى ابن عساكر من طرق متعددة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عنه : يبعث بوم القيامه امة وحده » (داجع البداية والنهاية لابن كثير ح من ٢٣٧ وبعدها) بوم القيامه امة وحده » (داجع البداية والنهاية لابن كثير ح من ٣٣٧ وبعدها) وفلا حظ قوله صلى الله عليه وسلم هنا عن زيد بن عمرو ، وقوله هناك في خديث وفلا بين الله عليه وسلم قال عله وسلم وقبل بعثه صلى الله عليه وسلم .

لآبائهم ، واستنامة لما عليه أهل عصرهم من عوادة غير الله وما أشهه ذلك ، لأن العلماء يقولون في حكمهم إنهم على قسمين :

* قسم غابت عليه الشربعة ، ولم يدر ما يتقرب به إلى الله تعالى ، فو آف عن العمل بكل ما يتوهه العقل أن يقرب إلى الله ، ورأ ما أهل عصره عاملون به عاليس لهم فيه مستند إلا استحسابهم ، فلم ستفزه ذلك على الوقوف عنه ، وهؤلا ، هم الدا جلون حقيقة شحت عموم الآية ال كريمة « وما كنا معذبين حتى نهمت رسولا ».

* وقسم لابس ما عليه أهل عصره من عبادة غير الله ، والتحريم والتحليل بالرأى ، فوافقوهم في اعتقاد ما اعتقدوه من الباطل ؛ فهؤلاء نص العلماء على أنهم غير معذورين ، مشاركون لأهل عصرهم في الواخذة ، لأمهم وافقوهم في العمل والموالاة والمساداة على تلك الشرعة ، فصاروا من أهلها .] اه(1)

ويزيد الإمام ابن القيم الأمر إيضاحاً فيقول ... في معرض كلامه عن « كفر الجهل والانباع » ما نصه : [وأما العاجز عن السؤال والعلم الذي لم يتمكن من العلم بوجه ، فهم قسمان أيضاً :

* أحدها: مريد للهدى مؤثر له محب له، غير قادر عايه ولا على طلبه لعدم من برشده ، فهذا حكم أرباب الفترات ومن لم تبلفه الدعوة .

* والنابي : معرض لا إرادة له ، ولا محدث نفسه بغير ما هو عليه . فالأول يقول : بارب ، لو أعلم ديناً خيراً عا أنا عليه لدنت به وتركت

⁽۱) الاعتصام للشاطبي - ١ ص ١٦١

ما أنا عليه؛ ولـكني لا أعرف سوى ما أنا عليه ، ولا أقدر عليه ، فهو غاية جهدى و مهاية معرفتي .

والثانى : راض بما هو عليه ، لا يؤثر غيره عليه ولا تطلب نفسه سواه ، ولا فرق عنده بين حال عجزه وقدرته . وكلاهما عاجز : فالأول كمن طلب الدين فى الفترة ولم يظفر به ، فعدل عنه بعد استفراغ الوسم فى طلبه عجزاً وجملا . والثانى : كمن لم يطلبه ، بل مات على شركه ، ولو كان طلبه لعجز عنه . فقرق بين عجز الطالب وعجز المعرض المراه .

ويجب أن نلاحظ أخيراً ، أن كل ما نقلناه من خلاف بين العلماء في هذا الفصل ، إنما هو في أحكام الآخرة فقط ، أى في مآل الجاهل يوم القيامة في أحكام الثواب والعقاب علد الله سيحانه وتعالى ، وأما بالنسهة لأحكام الدنيا فلا خلاف بين العلماء في اعتباره كافراً في ظاهر أمره ، وذلك لجزيان الأحكام في الدنيا على هذا الأساس .

يقول الإمام ابن القيم [والله يقفى بين عباده يوم القيامه محكه وعدله ، ولا يمذب إلا من قامت عليه حجته بالرسل ، فهذا مقطوع به في جملة الخلق ، أما كون زيد بسينه أو عمرو قامت عليه الحجة أم لا ، فذلك عما لا يمكن الدخول بين الله وبين عماده فيه ، بل الواجب على العبد أن يعتقد :

结扎

⁽۱) طريق الهجرتين ص ٤١٣ . وراجع تفسير النار ح ١ ص ١٤٠ و بمدها في أقسام الكفرين في شرح قوله تعالى ٦ إن الدين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ٤ (البقرة ٦) وأن هناك من الناس من لا يختلف بالنسبه إليه أمر العلم أو الجهل بسبر إعراضه الاصلى .

* وأن الله سهجانه وتعالى لا بعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه بالرسول. هذا في الجلة ، والتعيين موكول إلى الله ، وهذا في أحكام الثواب والعقاب ، وأما في أحكام الدنيا فهي جارية على ظاهر الأمر.] اه(١).

فهذا النص للامام ابن القيم هو فصل الخطاب في موضوعنا ، فنحن

(١) طريق الهمورتين ص ٤١٠ : ويفرق الإمام « عبد القاهر البقدادى ، بين مقام أحكام الدنيا ومقام أحكام الآخرة في كلام غاية في الوصوح فيقول « وقالوا فيدن كان ورا السد أو في قطر من الارض ولم تبلغه دعوة الإسلام ، ينظر فيه فإن اعتقد الحق في المدل والتوحيد وجهل شرائع الأحكام والرسل في كمه حكم المسلمين وهو معذور نها جهله من الاحكام لانه لم يقم به الحبحة عليه . ومن اعتقد منهم الإلحاد والكقر والتمطيل فهو كافر بالإعتقاد » اه . ويقول في موضع آخر « فإن استدل الماقل قبل ورود الشرع عليه على حدوث العالم وتوحيد صافعه وقدمه وصفاته وعدله وحكمته فمرف ذلك واعتقده كان موحداً مؤمناً . ولو أنه اعتقد قبل ورود الشرع عليه الكفر والضلال لكان كافراً ملحداً » اه . هذا عن مقام أحكام الدنيا ، واما عن مقام أحكام الدنيا ، واما عن مقام أحكام الانيا ، واما عن مقام أحكام الآخرة ، فيقول الإمام البغدادي «فإن كان قد انتهت إليه دعوة بعض مقام أحكام الأخرة ، فيقول الإمام البغدادي «فإن كان قد انتهت إليه دعوة بعض مقام أحكام للمنا ملم يؤمن بها كان مستعقاً للوعيد على التأبيد ولن لم تبلغه الله في الآخرة ثواب ولا عقاب ، فإن عذبه الله في الآخرة ثواب ولا عقاب ، فإن عذبه الله في الآخرة أما منه وايس برواب له على الطاعة » . اه .

وأما عن العاملة الفقهية لهم فيقول البندادى ﴿ وَيَجِبُ عَلَى مَنْ طَرَأَ عَلَيْهُمْ مَنْ السَّلَمِ ﴾ ويقول: ﴿ وليس لاحد لق احداً لم تبلغه الدعوة قتله حتى يقم الحجة عليه ﴾ . اه . ففرق البندادى بين ثلاثة أمور: حكمهم في الدنيا ، ومآلهم في الآخرة ، وواجب السلمين حيالهم . فلنتبه لهذا . (راجع أصول الدين للبندادى ص ٢٤ و ص ٣٣٧ و ص ٣٣٧ وغيرها) .

كسلمين. أولا ، وكدعاة إلى دين الله ثانياً ، لا نتكلم عن أحكام الثواب والعقاب ، فهذا أمر موكول إلى الله سبحانه وتعالى وحده أولا وآخراً ، ولكننا نتحدث عن الإسلام والكفر با - تبارها حكمين شرعيين نعبدنا الله بهما فى أحكام الدنيا ، فيجب التمييز جيداً بين القامين : مقام الظاهر ، و، قام الحقيقة ، مقام أحكام الدنيا ، ومقام أحكام الآخرة من ثواب وعقاب .

→>>>:0:<<<←

الفصّال البع تأثير عارض الجهل في أصول الشريعة

وهذا الفصل يشتمل على تأثير عارض الجهل بأصول الشريعة _ بعنى القواعد القطعية فيها _ سواء الثابتة بالنص أم بالاستقرار الكلى للنصوص استقراء مفيداً للقطع (١).

ويدخل في حكمها: المتواتر من الأخهار، والصفات الثابئة التي لا تعرف إلا بالنقل، ومواقع الإجاع، والمعلوم من الدين بالضرورة من مسائل الفروع(٢).

(۱) مثل قاعدة لاضرر ولا ضرار ، ولازر والارة وزر أخرى ، وما جعل علي في الدين من حرج ، وإنما الاعمال النيات ، ومن مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، وهكذا ، وهذه اسمى أدلة أيضاً كالكتاب والسنة والإجماع . الخوهى قطعية بلا زام . (راجع الموانقات للشاطئ حرا ص ٢١ وبعدها) .

(۲) يقول الشيخ محمد أبو زهرة نقلا عن الثانسي في و الرسالة » [.. وقد قسم الشانسي العلم إلى قسمين : أحدها ؛ علم بالأمور القطعية ، ويسيه رضى الله عنه :علم العامة ، أي العلم الذي يعلمه كانة المسلمين من عبر استشاء لا ينفرد به خاصهم ولا يعذر في الجهل به عامهم . وذلك مثل وجوب الصوم والحج والزكاة وتحريم القتل والزنا والسرقة والحر وما كان في مني ذلك عا كلف العباد أن يعملوا ويعلموه ويعملوه من أنفسهم وأموالهم ، وأن يكفوا عما حرم الله تعالى . وهذا الصنف من العلم هو ما تبت بالنص القرآني أو الحديث النبوى وأجمع عليه المسلمون وهو ما يسمى من عا

ودلما القيم كله: لا يكفر الجاهل به لا قبل إقامة الحجة عليه له ، على

تفصيل:

* فإن كان للسكلف في مكان تتوفر فيه مظنة العلم _ كدار الإسلام (١٠) كان آنماً ولم يعذر بجهد، ويقام عليه الحد إن انبني على قوله عل فيه حد، سواة كان متأولا أم غير متأول .

* وإن كان السكاف في مكان لا تتوفر فيه مظنة العلم مسكدار الدرب (٢٠) للم يكن أعما وعدر بجوله من فإن أقيمت عليه الحجة فأن كم تم كفر بذلك .

أما عن مظنة العلم ، فيكن فيها إمكان العلم ، بانتشاره مثلا - ولا بشترط من الما مثلا - ولا بشترط من الما مثلا - ولا بشترط من الما من ال

=الإصطلاح « بما علم من الدين بالضرورة » وهو إطار الإسلام الذي لا يُقِدُ اللَّهُ مسلماً إلا إذا علم به وأذعن له .] ا ه . (راجع كتاب الجريمة والمقاب في الفقه الإسلامي للشريم مجمد أبو زهرة من جميم) من من من المسلامي للشريم مجمد أبو زهرة من جميم) من من من المسلامي للشريم مجمد أبو زهرة من جميم)

(١) ، (٢) يقول عبد القادر عوده ۵ دار الاسلام : البلاد التي تظهر فيها أحكام الاسلام أو يستطيع السلمون أن يظهر وافيها أحكام الاسلام ، فيدخل فيها كل بلد سكانه كام أو أغلبهم مسلمون ، وكل بلد يقسلط عليه المسلمون ويحكم في دار الاسلام كل بلد تحكمه ويقسلط عليه غير المسلمين ما دام فيه سكان مسلمون يظهرون أحكام الاسلام أولا يوجد الديهم ما عنهم من إظهاد أحكام الاسلام . ودار الحرب : كل البلاد التي لا تدخل نحت ما عنهم من إظهاد أحكام الاسلام . ودار الحرب : كل البلاد التي لا تدخل نحت سلطان المسلمين أو لا تظهر فيها أحكام الاسلام سواء كانت هذه البلاد سكانها القدمن بها إقامة دائمة مسلمين أو لا يكون ؛ مادام المسلم عاجزين عن إظهاد أحكام الاسلام ي ا ه . (راجع التشريع الحنائي في الإسلام ح ، ص ٢٧٥) . (و و اجع المنائع السكاماني ح ، ص ٢٧٥ عنها مفيد) . (و و اجع الهنا بدائم السيائي السيائي مفيد) . (و و اجع

يقول عبد القادر عودة [ويكفى فى العلم بالتحريم إمكانه ، في بلغ الإنسان وكان عاقلا وميسر له أن يعلم ماحرم عليه ، إما برجوعه للنصوص الموجبة للتحريم ، وإما بسؤال أهل الذكر ، اعتبر عالما بالأفعال المحرمة ، ولم يكن له أن يعتذر بالجمل ، أو محتج بعدم العلم . ولهذا يقول الفقياء : لايقبل فى دار الإسلام العذر بجهل الأحكام ؛ ويعتبر المكلف عالما بالأحكام بإمكان العلم فعلا ، ومن ثم يعتبر النص المحرم معلوماً للكافة ولو أن أغلبهم لم يطلع عليه أو يعلم عنه شيئاً ، ما دام العلم به عملناً لهم ؛ ولم تشترط الشريعة تحقق العلم فعلا ..] ا ه(١)

يُتُولُ الشيخ محمد أبو زهرة [وارتبكاب مانص القرآن نصاً قطعياً على تحريمه معتقداً حله (٢) ، وكذاك ماتواتر وثبت بالإجماع فإن الجهل بهذا إثم] . ا هر(٢).

ويقول الدكتور وهبة الزحملي [أما الجهل فلا يعنى عنه ويعتبر الجاهل كالمتعمد ، لأن المحكف بالأمور الشرعية لا يجوز له أن يقدم على فعل حتى يعلم حكم الله تعالى فيه ، لقوله عز وجل فر ولانقف ماليس لك به علم كل حيث نهى الله تعالى نبيه عليه السلام عن اتباع غير المعلوم ، فدل على أنه لا يجوز الشروع في شيء حتى يعلم حقيقته .

⁽۱) التشريع الجنائي ح ۱ ص ٤٣٠ . ويقول السكاساني ﴿ إِلا أَنْ حَقَيقَةُ العلم لِيتَ بَشُرِطُ بِلُ إِمْكَانُ الوصول إِلَيْهُ كَافَ ﴾ ١ هـ (بدائع الصنائع ح ٩ ص ٤٣٨).

 ⁽٢) وأما إذا كان هـذا بعد إقامة الحجة والعلم ، وظل معتقداً حله فهو
 كانر إجماعاً .

⁽٣) أصول الفقه لابي زهرة ص ٣٣٥ .

وكذا قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ طلب العلم فريضة على كل مسلم ﴾ . ومن عنا قال الإمام مالك: إن الجهل في الصلاة أو في سائر المسادات، الجاهل كالمتعمد لا كالناسي ا ه(١).

ويقول عن أصول الفقه في الدين والقواعد القطعية [أما أصول الفقه فملحقة بأصول الدين ، لا يعذر المجتهد بخطئه فيها و إنما يأم ... إلا أن المخطى. فيها "لا يكون كافراً ، وإنما يكون ميتدعاً فاسقاً ١٦ ه(٢)

وينقل عن الشافعي قوله في الرسالة [لا يسم أحداً غير مغلوب على عقله جهلها في دار الإسلام ، أي الفروع التي اشتهرت وعرفت من المتواتر وغيرها اه(٢)

وكذلك ينقل عن الحنفية في تقسيمهم لعارض الجمل ٢٦ -- جهل لايصلح عذراً لكنه دون جهل الكافر ، كجهل من خالف في اجتهاده القرآن والسنة من علماء الشريعة ، أو العمل بالغريب من السنة ، كاستواحة متروك التسمية عداً بالقياس على الناسي ا اه(1)

⁽١) الضرورة الشرعية لوهبة الزحيلي ص ١١١ . نقلا عن الإمام القرافي الالكي.

⁽٢) يقصد إن كان له مستند من كتاب أو سنة فتأول . وذلك على خلاف في حكم تكفير التأولين إن كان تأويلهم يسوقهم إلى الكفر مآلا.

وقد حكى القاضي عياض في الشفاح ٢ ص٥٦٥٠ الخلاف في هذا ، فارجع إليه . والغالب فما حكاه هو تسكفير المتأولين تأويلا مبتدعاً في أصول الدين دون فروعه . (٣) المرجم المابق . نقلا عن الرسالة للشافي ص ٧٥٧ -

⁽٤) النابق.

ومن الحوادث المشهورة في التاريخ الإسلامي حادثة قدامة بن مظعون مع عرب الخطاب رضى الله عنه [استعمل عمر قدامة بن مظعون على البحرين ، وكان ممن شهد بدراً مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو خال ابن عمر وحفصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، فقدم الجارود من الهجرين فقال: با أميرالمؤمنين إن قدامة بن مظعون قد شرب مسكوا ، وإنى إذا رأيت حداً من حدود الله حق على أن أرفعه إليك . فشهد عليه أبو هريرة والجارود وامرأته هند بنت الوليد ، فقال عر : باقدامة ، إلى جالدك . فقال قدامة : والله لو شربت كا يقولون ما كان لك أن تجلدني باعر . قال : وإم ياقدامة ؟ قال : إن الله عز وجل قال فريس على الذبن آمنوا وعموا الصالحات .. كه الآية ، فقال عر : بالدامة ، إذا انقيت اجتنبت ماحرم الله ، معلاما الك أخطأت التأويل ياقدامة ، إذا انقيت اجتنبت ماحرم الله ، معلاما الماله الهده] اهده] اهده] اهدام الهده المهده الهده المهده المه

وهذا الحادث وإن كان منصباً على الخطأ فى التأويل، فهو بوجه من الوجوه بدل على أن الحركم الصحيح فى المسألة كان خافياً على قدامة فلم يعرفه، وأداه سقوء تأويله إلى هذا الاجتهاد الذى لم يقبل منه، ودلك لوجود مظنة العلم ولو بسؤال أهل الذكر كفمو وعلى وابن عباس ه غيرهم ... وهذا كله راجع إلى القاعدة العامة وهي سقوط الدر بالجهل في وجود مظنة العلم (٢).

⁽١) أخبار عمر الطنطاوى ص ١٦٠ . والقصة بتمامها فى القرطبي ج ٦ ص ٣٩٧ فى تقسير الآية ٩٣ من سورة المائدة .

⁽٢) اختلف العلماء في اعتبار القصد في تصحيح بعض الأعمال خاصة في العاملات : فمنهم من لم يعتبر القصد مطلقاً وأبطل كل الاعمال إنخالفت بالجهل عملا بالحديث « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » (متفق عليه) . ومنهم من عبد

فإن قامت الحجة على جاهل هذه الأمور:

- ☀ سواء الجاهل بها حيثًا تقوفر مظنة العلم « الآثم الفير العذور » .
- أم الجاهل بها حيث لاتتوفر مظنة العلم « المعذور الغير الآمم » كدار الحرب أو الناشيء في بادية بعيداً عن المسلمين مثلا .

فَأَنَّكُو أَيًّا مُنْهَا بِعَدْ بِيَانَ الْحَجَّةِ وَالْإَعْلَامُ بِالدَّلْيِلِ ، كَانْ كَافْرًا بلا خلاف.

والمدار في كفر منكرها بعد العلم بها هو أن منكوها إنما ينكر ما ثبت بصورة قطعية (١).

فالأخبار ينظر إليها عامة من وجهين :

(۱) النبوت } وهي إما قطعية وإما ظنية (۲) (ب) الدلالة

ه فنها قطعي الثهوت قطعي الدلالة: وهو الذي لاشك في سحة سنده ،

= اعتبر القصد مطلقاً فصحح كل الأعمال وإن خالفت بالجهل عملا بالحديث « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء مانوى » (متفق عليه) . ومنهم من توسط فأبطل ما لايمكن تصحيحه من العبادات والمعاملات وصح بعض المعاملات مثل مسألة المقود عليها من رجلين مع عدم علم الثانى الذي دخل بها، فيصحح الثانى لتغليب جانب الجهل والصلحة . (راجع الموافقات للشاطبي . كتاب القاصد . ح ٢ ص ٣٤٣) . هذا في أحكام الفروع التي ينبني عليها عمل ؟ وإن كان في العمل المرتسكب حداً فيقام الحد في حالة توفر مظنة العلم _ ويقع الإنم على المخطىء لمدم طلب العلم الفروض على كل مسلم مما أدى إلى الإخلال بمقاصد الشارع .

(١) راجع تنسير النارج ٧ ص ٢٠١ وبعدها .٠

(۲) راجم « کشف الاسرار عن أصول فخر الإسلام البردوی » للامام علاء الدين البخادی . ج ۱ ص ۸۶ .

ولا يحتمل وجها آخر الناه مثل قوله تعالى ﴿ إِنْ اللَّهِ عَلَى كُلُّ شَيءَ قَالِمِ ﴾ [1].

ومها قطعى الثبوت ظنى الدلالة : وهو ما لاشك في صحة سنده ، ولكن معناه محتمل أوجها متعددة مثل قوله تعلى ﴿ والمطلقات باربسن بانعسهن ثلاثة قروء ﴾ (٢).

* ومنها ظنى الثبوت قطعى الدلالة : مثل الأخبارالتي ثبتت نخبر الواحد ولكن معناها واضح بين لاتأويل له . كخبر التعديل في مديث المسى سلانه لأنه عليه الصلاة والسلام أمر الأعرابي بالإعادة ثلاثاً فقال له كل مرة : ارجم فصل فإنك لم تصل ثم علمه الصلاة.

* ومنها ظنى الثبوت ظنى الدلالة : مثل معظم أحاديث الآحاد في فروع الشريعة ، والتي مختبل التخصيص أو التقليد كجبرالترتيب في الوضوء ، لأنه معارض بما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه نسى مسح الرأس في الوضوء ، فتذكر بعد فراغه فمسعه

فالأول من هذه الطرق _ أى قطعى الثبوت قطعى الدلالة _ هو الذي يكفر منكره بلا حلاف (٢)

و كُلْنِيكُ القَوْاعَلُ النَّطَعْيَة فِي أَصَوْلُ الشَّرِيفَة التِي البَتْكُ قطعَيْمُ اللَّالْطُنَ

⁽١) البقرة ٢٠.٥

⁽٣) الآدلة القطمية عامةً تقيد العلم اليقينى . يقول الآمدي : « اتفق السكل على أن حير التواتر يفيد العلم بمخبره عدا السونية والبراهمية بي اهر (الإحكام حرا ص ٢٢٠) وهذا خلاف خبر الواحد الذي اختلف في إفادته الظن أم اليقين (داجم إرشاد الفحول للشوكاني ص ٤٦ وبعدها) .

أو بالاستقواء الكلى للنصوص ، وكل ماهو فى مقام القطعية مثلها ، كالمعلوم من الدين بالضرورة من مسائل الغروع مثل تحريم الخر والزنا ، ووجوب الصوم والحج والزكاة

وقد حكى البغدادى _ فى صدد شرحه لعقيدة أهل السنة على الجاعهم على كفر من أنكر حجية المتواتر من الأخبار فقال « وأكفروا من أنكر من السماية وقوع العلم من جهة التواتر » (١)

وقال [القصيحة المادسة عشرة من فضائعه ـ يقصد النظام ـ قوله بأن الخلير المتواتر مع خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحمر مع اختلاف هم عاقليه واختلاف دواعجم بجوز أن يقع كذباً آ(٢)

ويقول [كذلك كفروا النظام في إنكاره حدية الإجاع إلا؟

يقول صاحب المنار [لا ف كفر موحداً بجهل بعض هؤلاء الرسل إذا الله وملائكته وكتبه ورسله إجالا ، وباليوم الآخر وبالقسدر ، ويأركان الإسلام العملية ، وعمر بم الفواحش ماظهر منها وما بطن ، وسائر ما لا يزال معلوماً من الدبن بالضروره ، كا ألتا الانكفو من أنكر مجهل غير ما لا يخلى عن العوام من أخبار القرآن وأحكامه وآدابه ، كنبرأهل سبا ، وحكم إدث الكلالة ، وأدب الاستثذان والسلام قبل دخول بيوت الناس ،

1 19 Big & 18 1

⁽١) الفرق بين الفرق البندادي ص ٣٢٥.

⁽٣) السابق ص ٣٦٧ . والسكفر هنا إما لإنسكار حجية الإجماع وإما ــ على بعض الاقوال ــ لإنسكار ما اجموا عليه ضمناً .

وأما من جحد شيئاً من ذلك بعد العلم بأنه منصوص فىالقرآن غير متأول فيكفر ، لأنه كذب كلام الله تعالى 1 اع^(۱)

وقد ذكر الإمام ابن القبم نفس المعنى في (المدارج) في معرض حديثه عن المجحود حيث قال: [والخاص المقيد ، أن يجحد فرضاً من فروض الإسلام أو تمريم محوم من محرماته ، أو صفة وصف الله بها نفسه أو خبراً أخبر الله به ... إلى قوله : وأما من جحد ذلك جهلا أو تأويلا يمذر فيه صاحبه فلايكة و صاحبه به ...] اه (٢).

وهذا الذي قررناه ، هو ماجاءت كل نصوص الإمام ابن تيمية تقوره ، والتي يقول ميها بعدم تكفير المين إلا بعد إقامة الحجة عليه

وإن إنكار أمر من الأمور السابق تقويرها يعتبر في حد ذاته كفراً ، إلاأنه عند عدم وحود فظنة العلم بعذر الجاعل في هذه الأمور ، لأسها تحتاج كلها الى الإبلاغ بشرع^(٢) فتقام الحجة أولا بالشكل الواضح القاطع ، وإذا أنكر بعدها كفر .

فعلى عذا المعنى إذن ــ وفي هذا القسم من الشريعة ــ تقنزل كل نصوص

⁽۱) تفسير المنال ج ٧ ص ٢٠١

⁽٢) مدارج السالكين لاين القيم ج ١ ص ٣٠٨ .

⁽٣) يقول البيضاوى فى تفسير قوله نعالى: ﴿ وَأُوحَى إِنَى هَذَا الْغَرَآنَ لَانَذُرَكَمْ بِهُ ومن بلغ﴾ (الانعام ١٩) ، يقول « هو دليل على أن أحكام القرآن تهم الموجودين وقت نزوله ومن بعدهم ، وأنه لا يؤاخذ بها من لم تبلغه » . اه . (تفسير البيضاوى : ح ١ مى ١٦٨) .

الإمام ابن نيمية التي يتوقف فيها عن تكفير الجهال بأعيانهم حتى تقام الحجة عليهم أولا(١)

من ذلك مثلا قول الإمام ابن تيمية [إذا تبين ذلك فن ترك بعض الإيمان الواجب في الجلة لعجزه عنه ، إما لعدم تمكنه من العلم ، أولعدم تمكنه من العمل ، لم يكن مأموراً بما يعجز عنه ، ولم يكن ذلك من الإيمان والدين الواجب في حقه ، و إن كان من الدين والإيمان الواجب في حقه ، و إن كان من الدين والإيمان الواجب في الأصل]. اهر(٢).

فهذا نص فىأنه إنما يتكلم عن « الإيمان الواجب » ، والذى يعنى به الإمام ابن تيمية دائما فى كتابانه جملة أحكام الفروع ، دون « الإيمان المجمل » — أى التوحيد -- حسب تمبير الإمام نفسه (٢).

وقد أزال الإمام محمد بن عبد الوهاب هذا الاشكال في رسالة له ، أوضح فيها أن شيخ الإسلام ابن تيمية إنما يتوقف عن تكفير المبين حتى تقوم عليه الحجة في المسائل الخفية فقط ، وليس في كل الأمور وتحت أي ظرف .

يقول الشيخ محدين عبد الوهاب [وأنا أد كر لفظه الذي احتجوابه على زيفهم . قال رحه الله : أنا من أعظم الناس بهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير أوتبديع أوتفسيق أومعصية ، إلا إذا علم أنه قاءت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة وفاستاً نارة وعاصياً أخرى . اع . وهذا صفة

⁽١) راجع بالتفصيل الفصل السابع «قضية تكفير المدين » ص ١٠٩ من هذا الدحث .

⁽٢) مُجْمَوْعة الرسائل والمنائل جـ ٣ ص ١١ .

⁽٣) استخدم ابن تيمية تعبيرى « الإيمان المجمل » و «الإيمان الواجب» بهذه المعانى فى كثير من كتبه. راجع مثلاكتاب « الإيمان » و « الرسالة التدمرية » وغيرها.

كلامه في المسألة في كل موضع وقفنا عليه من كلامه ، لابذكر عدم تكفيرالمه بن إلا وبصله بما يزيل الإشكال ، أن المراد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلغه الحجة ، وأما إذا بلفته الحجة حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفير أو تفسيق أو معصية .

وصرح رضى الله عنه أن كلامه فى غير المسائل الظاهرة ، فقال فى الود على المتكلمين ، لما ذكر أن بعض أثمتهم توجد منه الردة عن الإسلام كثيراً ، قال ، وهذا إن كان فى المقالات الخفية ، فقد يقال إنه فيها مخطى ، منال لم تقم عليه الحجة التى يكفر تاركها ، ولكن هذا يصدر عنهم فى أمور يعلم الخاصة والعامة عن المسلمين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بها وكفر من خالفها ، مثل عبادة الله وحده لاشريك له ، ونهيه عن عبادة أحدسواه من الملائكة والنبيين وغيرهم ، فإن هذا أظهر شعائر الإسلام ، ومثل إبجاب الصلوات الحمس وتعظيم شأنها ، ومثل تجد كثيراً من دووسهم وقعوا فيها فكانوا مرتدين] اه(١).

وعلى هذا المعنى تمعمل كل نصوص شيخ الإسلام ابن تيمية التي أشبهت على الكثيرين، من أنه لايكفر الجاهل ابتداء حتى تبلفه الحجة ، رغم أن مقالته كفر فى ذاتها _ كقوله مثلا (إن الخو حلال به ، فهذا القول مكفر بذاته ، واكن فى حالة عدم وجود مظفة العلم ، كالقادم حديثاً من دار الحرب أو البناشيء مثلا فى بادية بعيداً عن المسلمين – ولكون القول واقع على فرع من فروع الشريعة أو غيرها عا يجب فيه ورود الخير والإعلام به ، وجب التوقف فروع الشريعة أو غيرها عا يجب فيه ورود الخير والإعلام به ، وجب التوقف

⁽١) رسالة مفيد الستفيد في كفر تارك التوحيد، الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ص ١٥ طبعة مؤسسة النور بالرياض .

عن تكفيره حتى يبلفه النص الثابت في ذلك ، فإن استمر في إنكاره كغر بلاخلاف (١).

وأما عن قول ابن تيمية الذي نقله عنه صاحب مجموعة التوحيد [و يحن نعلم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع لأحد أن يدهو أحداً من الأموات ، لا الأنبياء ولاالصالحين ولاغيرهم بلفظ الاستفائة ولا بغيرها ، كا أنه لم يشرع لأحد السجود لميت ولا إلى ميت ونحو ذلك ، بل نعلم أنه نهى عن هذه الأمور كلبا ، وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم . ولكن لغلبة الجهل وقلة العلم بآثار الرسالة في كثير من المتأخرين لم يحكن ذكفيرهم بذلك حتى يبين ماجاء به الوسول عا مخالفه] اه(٢).

فقد أوضح بمدها مباشرة أن توقف ابن تيمية في تكفير هؤلاء إماكان اصلحة واقعة في دعوة هؤلاء إلى ترك ماهم عليه من شرك وعدم نفرتهم، أي أنه كان موقفاً عملياً أملته ضرورات واقعية مربها الإمام، ولم يكن حكماً فقهياً يتبغاه .

قال ﴿ قلت : فذكر رحمه الله ما أوجب له عدم إطلاق الـكفرعليهم على

⁽١) يبين الإمام ابن تيمية هذا الآمر في كلام غاية في الوصوح قيقول ما نصد ولي التوسل بالإيمان به صلى الله عليه وسلم وبطاعته هو أصل الدين ، وهذا معاوم بالإضطرار من دين الإسلام للخاصة والعامة ، فمن أنكر هذا العني فكفره ظاهر للخاصة والعامة . وأما دعاؤه وشفاعته صلى الله عليه وسلم وانتفاع المسلمين بذلك ، فمن أنكره فهو أيضاً كافر ، لكن هذا أخفى من الأول ، فمن انكره عن جهل عرف ذلك ، فإن أصر على إنكاره فهو مرتد » أه (راجع قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص ١٣ المطبعة السلفية) .

⁽٢) مجموعةالتوحيد ، الرسالة الأولى ص ٥٥ ٠

التعيين خاصة إلا بعد البيان والاصرار، فإنه – أى الكفر – قد صار أمة واحدة، ولأن من العلماء من كقره بنهيه لهم عن الشرك في العبادة! فلا يمكن أن يعاملهم إلا بمثل ماقال، كا جرى لشيخنا محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في ابتداء دعوته، فإنه إذا مجمهم يدعون زيد بن الخطاب رضى الله عنه قال: الله خير من زيد، تمويناً لهم على نفي الشرك بلين الكلام، نظراً إلى المصلحة وعدم النفرة، والله سهحانه وتعالى أعلم اله (1)

فهى إذن طريقة في الدعوة ، ومصلحة واقعة ، لادخل لها بالحسكم الفقهى

(١) السابق . وقد يحمل قول الإمام ابن تيمية هنا على بعض الصورالشركية الق لا تكفي بظاهرها للحكم على فاعلها بالشرك الأكبر النافل عن اللة ، بل هي من ذرائع الشرك المفضية إليه بالضرورة . ويقول ابن تيمية « وأما الزيارة البدعية فهي التي يقصد بها أن يطلب من الميث الحوائج أو يطلب منه الدعاء والشفاعة أو يقصد الدعاء عند قبره لظن القاصد أن ذلك أجوب للدعاء . فالزيارة على هذه الوجوم مبتدعة لم يشرعها النبي صلى الله عليه وسلم ولا فعلها الصحابة عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولا عند غيره ، وهي من جنس الشرك وأسباب الشرك » ١ ه (قاعدة جليلة في النوسل والوسيلة ص ٢٤ الطبعة السافية) . ويقول ابن تيمية أيضاً ﴿ وَمَثْلُ هَذَا كَثِيرٍ فِي القَرَآنَ يَنْهِي أَنْ يَدِّعِي غَيْرِ اللَّهِ لا مِنْ اللَّائِكَةُ وَلا الْإنبياء ولا غيرهم فإن هذا شرك أو فريعة إلى الشرك » ا ه (قاعدة جليلة ص ٣٣) وغير هذا كثير من كلام الامام . فهناك إذن صور من تعظم غير الله لا تصل بظاهرها إلى حد الحسكم على فاعلمها بالكفر وهناك صور آخرى من عبادة غير الله لايملك ابن تبعية رحمه الله ولا غيره عدم تكفير فاعلها _ لا بقرآن ولا بسنة ولا بإجماع ولا بغيره مدوهي نفس الصور الق صاربها مشركو الجاهلية قبل بعثة الرسول صلى الله عليه وسلم كفاراً . وإلا فبإذا سماهم القرآن كفاراً مشركين ١٩ وما حكم من يتلبس بهذا الشرك الأكبر الناقل عن الإسلام من المسلمين أو غيرهم 1 ! ويماذا نسميم إذن سواء علموا أم جهاوا؟ أقيمت عليهم الحجة أم لم تقم؟ نبؤنا بعلم إن كنتم صادقين .

القائل ، فلا يمكن يمثل هذا النص _ وأشباهه _ أن نرد كل ماذ كرنا من أدلة _ وبيما نصوص لشيخ الاسلام نفسه (١) فنظام أنفسناونتهم عقولناونظم الأثمة أنفسهم معنا بسوء تأويلنا لكلامهم ؛ فكيف وهذا النص وغيره مفسر على وجهه والحد لله .

نتأمل كلام الإمام رحمه الله ، وتأمل عظم الإنتراء عليه ، وتدكر قول الله تعالى ﴿ فَمَنْ أَظَامَ مَمْنَ اللَّهِ كَا الله كَذِياً لَيْضَلَ النَّاسَ بِغَيْرِ عَلَمْ إِنَّ الله لا يهدى اللَّهُ وم الظَّالَمَيْنَ ﴾ (الانعام : ١٤٤) .

⁽١) يقول الإمام ابن تيمية مثلا ﴿ فَكُلُ مِنْ عَلا فَي حَيْ ، أو في رجل صالح كالحلاج كُثُلُ عَلَى رضى الله عنه أو عدى أو نحوم ، و فيمن يعتقد فيه الصلاح كالحلاج أو الحاكم الذي كان بمصر، أو يونس القق و محوم ، وجعل فيه نوعاً من الإلهية مثل أن يقول: كل رزق لا يرزقنيه الشيخ فلان ما أريده ، أو يقول إذا ذيم شأة : باسم سيدى . أو يعبده بالسجود له أو لغيره ، أو يدعوه من دون الله تعالى مثل أن يقول: يا سيدى فلان أغفر لى أو ارحمنى أو أنا في حسبك أو أخوى أو أغنى أو أجرنى أو توكلت عليك أو أنت حسبى أو أنا في حسبك أو نحو هذه الإقوال أجرنى أو توكلت عليك أو أنت حسبى أو أنا في حسبك أو نحو هذه الإقوال والأنعال التي هي من خصائص الربوبية التي لا تصلح إلا لله تعالى ، فيكل هذا شرك وصلال يستتاب صاحبه ، فإن تاب وإلا قتل به أه . (مجموع فتاوى شيخ الإسلام . وصلال يستتاب صاحبه ، فإن تاب وإلا قتل به أه . (مجموع فتاوى شيخ الإسلام . الحجلد النالث . كتاب مجمل اعتقاد السلف من ١٩٥٠) .

الفصال تحاميش

تأثير عارض الجمل في الأصول الإعتقادية

وهى الأمور التي تعتبر من أصول الاعتقاديات عند أهل السنة ، ولكنها لم تثبت بطريقة قطعية ، فهى ظنية الثبوت عند البعض .

وما كان مثل هذا فلا يكفر جاهله قبل إقامة الحجة عليه ، والجمهور على عدم تكفيره حتى لو أنكره بعد إقامة الحجة عليه _ وذلك لعدم قطعية الدايل _ بل يعتبر مبتدعاً أو فاسعاً .

يقول صاحب المنار [فما كان غير قطعى الرواية ، احتمل أن يكذبه مكذب للجهل بالرواية أو لعدم تصديقه لبعض رواته ، وما كان غير قطعى الدلالة احتمل أن يكذب مكذب ببعض معانيه ، لاعتقاده أن هذا المدى غير مراد ، فهذا ما يخرج بغير العلم القطعى ؛ ولذلك يشترط العلما ، فى ذلك أن يكون مجماً عليه ، معلوماً من الدين بالضرورة ، ويشترطون أن يكون الممكذب غير متأول ، إذ لا يتأول أحد إلا ما كان غير قطعى الدلالة عنده ، وهذا لم يكفر سلف الأمة من خالفهم فى فهم آبات الصفات وغيرها من فرق المبتدعة متأولاً ، ولمن السلف والخلف يكفرون من يكذب الرسول صلى الله عليه وسلم بشى ويعتقد هو أنه جاء به عن الله تعالى ، وإن لم يكن فى الواقع قطعى الرواية والدلالة ، إذ مدار الكفر عن التسكذيب] اهدا .

⁽۱) تفسير المنار < ۷ ص ۲۰۱ وبعدها .

وقد صنف أهل السنة هذه الأمور في أصول عقائدهم.

نقد ذكر ابن حزم مثلاً في مقدمة ﴿ الحجلى ﴾ في معرض كلامه عن أصول. المقيدة عند أهل السنة ، مسألة رؤية الله سبحانه وتعالى يوم القيامة فتمال [المسألة الثالثة والستون : اعتقاد أن الله تعالى يراه المسلمون بوم القيامة بقوة غير هذه القوة] ا هر().

وقد استدل أهل السنة على هذا ببعض نصوص القرآن والسنة ، كقوله تعالى ﴿ وَجُوهُ يُومُنُدُ نَاضَرَةَ إِلَى رَبُّهَا نَاظُرَةً ﴾ (٢) . وقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح [إنكم سترون ربكم كا ترون هذا _ وكان ناظراً إلى القمر ... لا تضامون في رؤيته] (٢) .

وبالرغم من هذا لم يكفروا من أنكر الرؤية من المعتزلة وغيرهم ، حيث. تأولوا الآية والحديث ، واحتجوا بقوله تعالى ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾ (٤) .

ولقد عدَّهم مصنفو الفرق داخلين في فرق المسلمين المختلفة بلا خلاف

يقول البفدادى [وأما القدرية للمتزلة عن الحق ، فقد افترقت عشرين ، فرقة ... ثم ذكرها بأسمائها ... ثم قال : إلا فرقتين ، الخابطية والحارية ، فهما ليسا من فرق الإسلام] اه^(٥).

⁽١) المحلى لابن حزم ج ١ ص ٣٤.

⁽٢) القيامة ٢٢

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة بسنده عن جرير بن عبد الله .

⁽ع) الانعام سنه

⁽٥) الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٤.

أُمد" بقية فرق العَبْرَلة من فرق الإسلام عنده ، رغم إجماعهم على نفى الرؤية .

ويقول ابن حزم فى المسألة التاسعة والثلاثين [و إن عذاب القبر حق ، ومساءلته الأرواح بعد الموت حق ، ولا أحد يحيا بعد موته إلى بوم القيامة . لما رواه مسلم عن البراء بن عازب عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ﴿ يَتُهِتُ الله الذينَ آمنوا بالقول الثابت ﴾ (1) ، قال : تزلت فى عذاب القبر ، يقال له : من ربك ؟ فيقول : ربى الله ودينى الإسلام] اه (٢) .

ويقول البغدادى فى بيان الركن الحادى عشر من هقائد أهل السنة آ وقالوا بإثبات السؤال فى القبر ، وبعذاب أهل القبر لأهل العذاب ، وقطعوا بأن المفكرين لعذاب القبر يعذبون فيه آ اه^(٢).

ويقول في منكرى الشفاعة [والمنكرون الشفاعة بحرمون من الشفاعة] اه(١٠) .

فذهب إلى عدم تكفيرهم ، بينا حكى تكفير أهل السنة لبعض أصحاب المقالات الأخرى (۵) .

وهكذا القول في كل أمور الأصول الإعتقادية لأهل السنة ، والثابتة

⁽١) إبراهم ٧٧ .

⁽٢) المحلي لابن حزم ج ١ ص ٢١ .

⁽٣) الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٣٤٨ .

⁽٤) السابق .

⁽ه) ذهب بعض أهل السنة إلى تكفير منكرى الرؤية والحوض والشفاعة وعذاب القبر ، باعتبارها أمور وردت بأخبار مستفيضة بين أثمة الحديث والفقه وهم مجمعون على صحتها (راجع الفرق بين الفرق ص ٣١٤).

بطرق طنية علا يكفر مشكرها حتى بعد إقامة الحجة عليه إن كان متأولاً ، فإن أنكرها غير متأول لها بعد ثبوتها عنده كفر بذلك لأمها تمتبر هنا قطعية بالنسبة إليه .

يقول القاضى عياض [قال القاضى أبو بكر : وأما مسائل الوعد والوعيد، والرؤية ، والمخلوق ، وخلق الأفعال ، وبقاء الأعراض ، والتولد ، وشبهها من الدقائق _ فالمنع في إكفار التأولين فيها أوضح ؛ إذ ليس في الجهل بشيء منها حيمل بالله تعالى ، ولا أجمع المسادون على إكفار من جهل شيئًا منها] اه(١) _

--->;>:₽:<<:<--

⁽١) الشفا للقاضي عياض ح٢ ص ١٠٨٦.

الفصل السادس شهات و إيضاحات

وبعد .. فقد علم بالضرورة أنه إذا تقرر أصل من الأصول ، وجب تنزيل كل النصوص ــ التي قد تهدو بظاءرها أنها مخالفة لهذا الأصل ــ على مقتضى هذا الأصل ، وفهمها على ضوئه .

وليس هذا من قبيل الالتواء بالمعانى أو فرض مفهوم معين أو مسبق على البصوص ـ كما قد يظن البعض ـ ولـكنها أصول الفقه وقواعد الفهم السليم هي التي تملى هذا النظر وتقرره.

فإن تأصيل أصل معين وتقريره ، لا يكون إلا بضم شواهد كثيرة من الشريعة تشهد لهذا الأصل وبقوم بها ، وتجعل منه قاعدة عامة ومقررة يرجع لها في فهم سائر النصوص والحوادث الجزئية الأخرى ، فإذا ما وجد نص واحد أو حادثة واحدة تخالف به بظاهرها به هذا الأصل ، وجب فهمها على ضوء هذا الأصل وتنزيلها على مقتضاه ؛ لأن معارضة نهى واحد أو حادثة واحدة للأصل القرر ، تعنى معارضة نص واحد لنصوص أخرى كثيرة ، وحوادث أخوى كثيرة بجتمعة على معنى واحد يقرره هذا الأصل ، فلا يعطل وحوادث أخوى كثيرة به هذا بذاك .

ولا تكون هذه المعارضة قائمة أو ذات اعتبار إلا إذا اجتمعت شواهد

وأدلة كثيرة تشهد لهذا المعنى المخالف بحيث ينتظم منها أصل آخر يقوى على معارضة الأصلالأول ، وفي هذه الحالة فقط بجب المقارنة _ تبعاً لقواءد أصولية أخرى _ للترجيح بين هذين الأصلين .

أما إذا ما خالف الأصل القرر نص هنا أو كلام لفقيه هناك ، فتوقفنا عنده وعدنا إلى التشكك في الأصل الذي تقرر ، فهذا ما لا يصح إلا في قواعد الشريعة ولا في قواعد الفهم المستقيم (١).

ولقد قدمنا بهذه الكلمة لنبين بعدها ما نود به على يعص شبهات قد عرضت ، ونبين أيضاً بعض الإيضاحات الواجب ذكرها في هذا المقام .

فن الشبهات الني أوردها البعض على الأصل الذي تقرر سابقاً (٢) ، حديث الرجل الذي ذر رماد جسده ، وحادثة ذات أنواط ، وغيرها من الجزئيات التي اعتقدها البعض مخالفة لأصلبا المقرر بينها هي مفهومة على وجهها كما سنرى في عرضنا لها (٢) .

أما عن الإيضاحات ، فهن تتصل ببعض نصوص وأقوال لجعض الفقياء ،

⁽١) راجع الموانقات للشاطبي حـ ٣ ص ٢٦٠ ﴿ كَتَابِ العموم والحَصوص ﴾ الفصل الرابع .

⁽٢) وهو أن كل من جهل أصلا من أصول التوحيد فتلبس بشرك أكبر ينقل عن الملة محكم بكفره فى ظاهر أمره ولا دخل لنا بعلمه أو بجهله .

⁽٣) وحق لو فرض عدم فهمها على وجهها فهما واضحاً مستقيماً ، فالأصوليون مخبروننا بوجوب التوقف فيها وليس القدح في صحة الأصل القرر . فكيف وهي مفهومة على وحهها الصحيح والحمد لله ؟ (راجع روضة الناظر لابن قدامة . فصل إذا تمارض دليلان عند الحبهد ولم يترجح أحدها وحب عليه التوقف ص ٢٠٠) (وراجع الموافقات للشاطبي ح ٢ ص ٣١) . (وراجع ص ٣٨ وهامشها) .

المتخرجة من كتب ورسائل لمؤلاء الفقهاء ، فهم منها البعض عكس أصلنا المرد المائة على المرد ا

وتريد قبل إبراد الإيضاحات الكافية لهذه الأقوال وبيان وجهها الصحيح، أن نوضح بعض الأمور ، فنقول : إن الاستدلال بقول فقيه أو إمام من بعض كتبه ، يبها نصوص أخرى لنفس الفقيه أو الإمام يفهم منها عكس المفهوم الأول لنفس أقواله في مواضع أخرى ، لهو افتئات على الإمام أو الفقيه نفسه .

قالفقيه حين يتكلم في موضوع ما ، ثم يمرض _ بطريق العرض وليس القصد الأول _ لقضية أخرى في معرض كلامه ، لا يُصح مطلقاً أن يــتشهد بقوله في هذا الموضع _ الذي تحدث فيه بطويق العرض _ لنقض كلام نقس الفقيه في موضع آخر ، ناقش فيه هذه القضية بصورة أساسية ابتداء ... هذه واحدة .

والأخرى .. أنه إدا جاءت نصوص للفتيه أو الامام توافق أصلاً مقرراً ، ثم جاءت لنفس الفقيه أو الإمام في مواضع أخرى نصوص تشنبه علينا ، أو تبدو بظاهرها مخالفة لنفس الأصل ، لوجب علينا حل التشابه من هذه الأقوال على الوجه الذي يوائم الأصل ، والذي شهدت له أقوال الإمام نفسه في مواضع أخرى ؛ وإلا كان ذلك اتهاماً منا لهذا الإمام بالتناقض والتصارب في أقواله ، وليس ثمة ما يدعو إلى ذلك طالما اتسق المنهج ، واستقام النظر .

أما عن تفصيلات الشبهات والايضاحات، فنقول وبالله التوفيق:

أولا: الشبهات

(1) أما عن حديث الرجل الذي ذر وماد جسده:

وهو ما رواه أبو هويرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال [قال رجل لم يعمل حسنة قط لأهله إذا مات ، فأحرقوه ثم ذروا نصفه في البر ونصفه في البحر ، فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين . فلما مات الرجل فعلوا به كما أموهم . فأمر الله البر فجمع ما فيه وأمر الهجر فجمع ما فيه ، ثم قال : رلم فعلت هذا ؟ قال : من خشيتك يارب ، وأنت أعلم . فغفر له](1) .

فاقد أشكل هذا الحديث بطاهره على بعض الناس فقالوا: هذا رجل. جهل صفة من صفات الله اللازمة لكمال ربوييته ، ومع هذا فقد غفر الله له ، فيكون قد عذر بجهله ا

فنقول وبالله التوفيق :

أولاً : فقد تأوَّل العلماء هذا الحديث وصرفوه على غير ظاهره (٢) :

١ - فذهب البعض (٢) إلى أن قول الرجل إنما هو من مجاز كلام.

- (١) أخرجه البخارى بروايات مختلفة ، والنسائى ، وابن ماجه .
- (٢) راجع الشفا للقاضي عياض ج٢ص ١٠٨٢ وبعدها. طبعة الحلبي . والاحاديث القدسية د ١ ص ٩٢ وبعدها : طبعة المجلس الاعلى للشئون الإسلامية . نقلا عن شرح النووى على صحيح مسلم بهامش القسطلاني د ١٠ ص ١٨٢ .
- (٣) ذهب البعض إلى أن هذا الرجل كان فى زمن شرعهم فيه جواز العفو عن السكافر بخلاف شرعنا 1 وهو مذهب واضح البطلان . قال فى الفتح (وأبعد الآقوال. قول إنه كان فى شرعهم جواز المغفرة للسكافر) ا ه . (فتح البارى لابن حجر جهم ص ٥٢٣) .

شموب وبديع استمالها ، الذي صورته مزج الشك باليتين ، وهو يسمى « تجاهل العارف » . كقوله تعالى ﴿ وَإِنَا أَوْ إِيَا كُمْ لُعْلَى هَدَى أَوْ فَى ضَلَالَ مَبِينَ ﴾ (١) . فصورته صورة الشك ، والمواد به اليقين .

ح و دهبت طائعة إلى أن الرجل إنما وصى بذلك تحقيراً لنفسه وعقوبة لها ، لعصيانها وإصرافها ، رجاء أن يرحه الله تعالى ، مع العلم بأن ذلك ليس جائزاً فى شريعة الإسلام .

الشاك في قدرة الله تعالى كافر ، وقد قال في آخر الحديث : إنه إنما فعل هذا من خشية الله تعالى ، والسكافر لا يخشى الله تعالى ، ولا يفقر له .

الشاك في قدرة الله تعالى ، والسكافر لا يخشى الله تعالى ، ولا يفقر له .

المن خشية الله تعالى ، والسكافر لا يخشى الله تعالى ، ولا يفقر له .

المنافز الله تعالى ، والسكافر لا يخشى الله تعالى ، ولا يفقر له .

المنافز الله تعالى ، والسكافر لا يخشى الله تعالى ، ولا يفقر له .

المنافز الله تعالى ، والسكافر لا يخشى الله تعالى ، ولا يفقر له .

المنافز الله تعالى ، والسكافر لا يخشى الله تعالى ، ولا يفقر له .

المنافز الله تعالى ، والسكافر لا يخشى الله تعالى ، ولا يفقر له .

المنافز الله تعالى ، والسكافر الله يخشى الله تعالى ، ولا يفقر الله .

المنافز الله تعالى .

قال هؤلاء: فيمكون له تأويلان: أحدهما: أن ممناه اثن قدر على المذاب، أى قصاه يقال له: قدر بالتخفيف، وقدر بالتشديد بمعنى واحد.

والثانى : أن قدر هنا بمهنى ضيق . قال الله تعالى ﴿ فَقَدْرَ عَلَيْهِ رَزَّتُهُ ﴾ (٢) وقال تعالى ﴿ فَقَدْرَ عَلَيْهِ رَزَّتُهُ ﴾ (٢) وقال تعالى ﴿ فَظُنْ أَنْ انْ نَقْدَرَ عَلَيْهِ ﴾ (٢) ، أى انْ نَصْيَقَ عَلَيْهِ .

ثانياً : وقالت طائفة : اللفظ على ظهره ، ولسكن هذا الرجل قاله وهو غير ضابط لسكلامه ، ولا قاصد لحقيقة معناه ولا معتقد لها ، بل قاله وهو في حالة غلب عليه غيها الدهش والخوف وشدة الجزع ، محيث ذهب تيقظه وتدبر ما يقوله ، فصار في معنى الغافل والذاهل والنامى ، وهذه الحالة لا يؤاخذ

⁽١) سيأ ٢٤ .

⁽٢) الصحر ١٦ .

⁽⁴⁾ Kinla VA.

فيها ، وهو نعو قول القائل الآخر الذي غلب عليه الفرح حين وجد راحلته « أنت عبدي وأنا ربك » ، فلم يكفر بذلك ، للدهش والفلبة والسهو (١) .

ثالثاً: وذهب البعض إلى الأخذ بظاهر الحديث دون تأويل وقالوا: إن هذا الرجل جهل صفة من صفات الله تعالى ؛ ونحن نعلم أن العلماء قد اختلفوا في تكفير جاهل الصفة، فقال القاضي (٢): وعمن كفره ابن جرير الطبرى وقاله أبو الحسن الأشعرى أولاً وقال آخرون: لا يكفر بجمل الصفة، ولا يخرج عن اسم الإيمان ، مخلاف من جحدها . وإليه رجع أبو الحسن الأشعرى (٢) ، وعليه استقر قوله ، لأنه لم يعتقد ذلك اعتقاداً يقطع بصوابه ويراه ديناً وشرعاً ، وإنما يكفر من اعتقد أن مقاله حق .

⁽١) أخذ بهذا الوجه شيخ الإسلام ابن تيمية في نهمه التحديث ، فجعل الرجل قد أخطأ من شدة خوفه وخشيته لله تعالى ، كا أخطأ الأعرابي من شدة فرحه . يقول ابن تيمية (٠٠ إنما أخطأ من شدة خوفه كا أن الذي وجد راحلته بعد إياسه منها أخطأ من شدة فرحه) اه (مجموعة الرسائل والمسائل ح س ١٤) وكان شيخ الإسلام يتحدث في أن النصوص إنما أوجبت دفع المؤاخذة بالحطأ لهذه الأمة ، وكان كلامه تحت عنوان (التحكفير بالحطأ في الإعتقاديات والاجتهاد في العمليات » مخذا يوضح أن القضية مندرجة عنده تحت عارض آخر هو (الحطأ » وليس تحت عارض الجهل بالمتى الذي يظنه البعض .

⁽٢) هامش الاحاديث القدسية ج ١ ص ٩٣ . وهو القاضي عياض في كتابه الشفا.

⁽٣) يقول ابن تيمية ﴿ هذا مما اختلف فيه قول الأشعرى وهو الجهل بيعض الصفات هل يكون جهلا بالموصوف أمها اه (الإيمان لابن تيمية ص ١٢٨) فالحلاف في إذن على جهل بعض الصفات وليس أية صفة من صفات الله بإطلاق كما سيأتي .

يقول الاشدرى في أحد قوليه «والإيمان بالله هو اعتقاد صدقه إنما يصح إذا 🚃

فنةول : هل الجهل المقصود هها والذى هو يحل الخلاف ، هو الجهل بأية صفة من صفات الله تعالى . أم الجهل ببعض الصفات التي لا تنبت إلا بالشرع عند طائفة من العلماء ؟

الواضح طهماً أن الخلاف المقصود إنما هو فى جهل بعض الصفات ، وايس أيا منها بإطلاق (١) وإلا فهل يعذر مثلاً من جهل أن الله حى أو أنه واحد أحداً وأنه خالق أو عالم ؟ فأى إله يعهد إذن ؟!

حان عالماً بصدقه في اخباره . وإنما يكون كذلك إذا كان عالماً بأنه يتكام والعلم بانه فاعل بأنه فاعل بأنه فاعل بانه فاعل بانه فاعل بانه فاعل بعد العلم بانه فاعل بعد العلم بالعمل وهو كون العالم فعلا له، وكذلك يتضمن العلم بكونه قادراً وله قدرة وعالماً وله علم ، ومريداً وله إدادة ؟ وسائر مالايصح العلم بالله إلا بعد العلم به من شرائط الإيمان) اه: (الإيمان لابن تيمية ص ١٧٨) .

(١) لاخلاف بين العلماء على ان هناك صفاتاً لله عز وجل بجب أن يعرفها المرة ليموت على التوحيد ، وأن هناك بعض الصفات الآخر في التي لا يكفر جاهلها وإن مأت على هذا، وهي تلك التي لا تعرف إلا بالوحي وخبر الرسول . ولكنهم اختلفوا في قسم ثالث من الصفات فعدها بعضهم من القسم الأول واعتبرها آخرون من القسم الثاني . يقول صاحب المنار «إن صفات الربوبية منها ما يعرف بالنظر والاستدلال كملمه تماني وقدرته ومشيئته وحكمته ووحدته ، ومنها مالا يعرف به ، بل يتوقف على الوحي وخبر المصوم عنه به اه. (تقسير المنار ح ١ ص ٤٥٤) يقول ان على الوحي وخبر المصوم عنه به اه. (تقسير المنار ح ١ ص ٤٥٤) . يقول ان قتيبة «قد يفلط في بعض الصفات قوم من السلمين فلا يكفرون بذلك » (فتح الباري حبر كلاماً حبر ص ٥٢٣) وفي معرض حديثه عن صفة الاستواء نقل ابن حجر كلاماً الشافعي دضي الله عنه عن هذه الصفات التي لا تثبت إلا بالنقل ، فيقول الشافعي لله أسماء وصفات لا يسع أحداً ردها ، ومن خالف بعد ثبوت الحجة عليه فقد كفر ، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل لان علم ذلك لا يدرك بالعقل كفر ، وأما قبل قيام الحجة فإنه يعذر بالجهل لان علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الرؤية والفكر . فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفي عن نفسه فقال عليه ولا الرؤية والفكر . فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفي عن نفسه فقال عليه ولا الرؤية والفكر . فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفي عن نفسه فقال عليه ولا الرؤية والفكر . فنثبت هذه الصفات وننفي عنه التشبيه كما نفي عن نفسه فقال عليه ولا الرؤية والفكر .

فإن قيل: هذا الرجل جهل صقة القدرة ، فعذر بجهله (٢٠ . قلنا: فا الذى دفع العلماء إذن إلى صرف الحديث عن ظاهره واللجوء إلى تأويله ، إذا كان الأمر عندهم بهذه البساطة ؟ ألا يكنى أن يقولوا مثلاً: هو جاهل فعذر بجهله؟ وما كانت بهم حاجة إلى كل هذه التأويلات؟ إلا أن يكون العلماء قد رأوا

عند وليس كمثله شيء ﴾ (نتج الباري ح١٣٥) . يقول ابن تيمية ومن شك في مطة من صفات الله تمالي ومثله لا يجملها فمرتد وإن كان مثله يجهلها فليس بمرتد » (الاختيارات العلمية ص ١٨٦) . ويقول العزبن عبد السلام و اتفق المسلمون على ان الله موصوف بكل كال برىء من كل نقصان لكنهم اختلفوا في بعض الأوصاف فاعتقد يعضهم أنها كال فأثبتها له ، واعتقد آخرون أنها نقصان فنفوها عنه » واعتقد يعضهم أنها كال فأثبتها له ، واعتقد آخرون أنها نقصان فنفوها عنه » (قواعد الاحكام ج ١ ص ٢٠٣) .

(١) الواضح أن الرجل لم يجهل أو يشك فى قدرة الله وإلا لما شك أحد فى كَثْمُوْه . يَقُول ابن الجوزى « جحده صفة القدرة كفر اتفاقاً » اه (فتح البارى ح ٢ ص ٣٠٣٠) قالت طائفة من العلماء « الشاك فى قدرة الله تعالى كافر » (هامش الاحاديث القدسية ج ١ ص ٩٣) .

ولكن الرجل ظن _ من باب الحطأ _ انه إذا فعل به ذلك فلن يعاد امتناعاً .

يقول الحطابي وإنه لم ينكر البعث إنما جهل فظن أنه إذا فعل به ذلك لا يعاد فلا يعذب به إهر فتح البارى جه ص ٥٢٢) . ويقول الإمام الدهاوى و وهذا تأويل ماحكاه الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم من نجاة مسرف على نفسه أمر أهله بحرقه وتذرية رماده حذراً من أن يبعثه الله ويقدر عليه ، فهذا الرجل استيقن بأن الله متصف بالقدرة التامة ، ولكن القدرة إنما هي في المكنات لافي المتنعات ، وكان يظن أن جمع الرماد المتفرق نصفه في البر ونصفه في البحر محتنع : فلم يجمل ذلك نقصاً ، فأخذ بقدر ماعنده من العلم ولم يعد كافراً ماه .

(حجة الله البالغة ج ١ ص ٣٠) وعليه محمل سؤال عائشة رضى الله عنها المرسول صلى الله عليه وسلم « مهما يكنم الناس يعلمه الله ٢ هـ (الاختيارات العلمية ص ١٨٢) .

أن هذه لا قضية عين ه (١) لا تقوى على معارضة قواعد كلية ثابتة وأدلة مستغيضة، سبق أن تقررت عندهم في صورة أصل كلى ، مما أوجب أن تتنزل عذه القضية على مقتضى هذا الأصل . وخاصة أن الحديث نفسه يحتمل أوجها كثيرة غير هذا الوجه الذي يعارض الأصل المقور ؟

وأخيراً: نقول: إنه حتى لو ثبت خطأ الرجل وظنه أن الله لن يعيده إذا فعل في نفسه ما فعل () . فالواضح من النصوص أن الرجل لم يكن مشركاً ؟ فلم يتلبس الرجل بالشرك جاهلاً أن الله هو المستحق للمهادة وحده، معذر بذلك ! بل كان الرجل على التوحيد، فلم يعهد أحداً مع الله بأية صورة من صور العبادة ، ثم عذره الله بجهاد في الشرك بالله !!

قالت طائفة من العلماء [كان هذا الرجل في فترة حين ينفع مجرد التوحيد، ولا تكليف قهل ورود الشرع على المذهب الصحيح] اه^(٢).

وعليه محمل قول ابن تيمية ﴿ وَلَهٰذَا لَمْ يَكُفُرُ النِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمَ الرَّجِلُ الشَّاكِ

⁽١) راجع الموافقات للشاطبي جـ٣ ص ٢٦٠ . مسألة ﴿ إِذَا ثُبَتْ قاعدة عامة أو مطلقة نلا يؤثر فيها معارضة قضايا الاعيان ولاحكايات الاحوال » .

وفيه يقول الشاطبي مثلا [كا إذا ثبت لنا أصل عصمة الأنبياء من الذنوب ثم جاء قوله « لم يكذب إبراهيم إلا ثلاث كذبات » وتحو ذلك ، فهذا لايؤثر لاحتمال حمله على وجه لايخرم ذلك الأصل] اه .

⁽٢) خطأ الرجل هنا في ظنه هذا جاء نتيجة لشدة جزعه وخشيته التي أذهبت الدكا أسلفنا .

⁽٣) الأحاديث القدسية . ج ١ ص ٩٣ . وذهبت طائفة من العلماء إلى القول « بأن شكه لم يكن في القدرة على إحيائه ، بل في نفس البعث الذي لا يعلم إلا يشرع ، ولعله لم يكن ورد عندهم به شرع يقطع عليه _ أي يقتضي علماً قطعياً _ فيكون الشك به حينتذ كفراً » (الشفاح ٢ ص ١٠٨٣) .

فالجهل بإحدى الصفات شيء، والجهل بالموصوف شيء آخر (١).

يقول العزبن عبد السلام [وقدرجم الأشعرى رحمه الله عبد موته عن عن تكفير أحل القبلة ، لأن الجهل بالصقات ليس جهلاً بالموصوفات ، وقد اختلف في عبارات والمشار إليه واحد:

وتدمثل رحمه الله ما ذكره ، بمن كتب إلى عبيده يأمرهم بأشياء وينهاهم عن أشياء ، فاختلفوا في صفاته مع انفاقهم على أنه سيدهم . فقال عن أشياء ، فاختلفوا في صفاته مع انفاقهم على أنه سيدهم . فقال عن قدرة الله وإعادته لانه لا يحكون إلا بعد الرحالة » (الاختيارات العامية)،

وقال القاضى عياض [واحتج هؤلاء ـ أى الذين لم يمكفروا جاهل إحدى السفات ـ بحديث المنوداء وأن النبي صلى الله عليه وسلم إنما طلب منها التوحيد لاغير] اه . (الشفا ج ٢ من ١٠٨٢) .

(۱) يقول القاضى عياض نقلاعن القاضى أبى بكر [لا يكفر أحد بقول ولارأى إلا أن يسكون هو الجهل بالله ، فإن عصى بقول أو فعل نص الله ورسوله أو الجمع السلمون الأنه لا يوجد إلا من كافر ، أو يقوم الدليل على ذلك فقد كفر . إلى قوله : فالسكفر بالله لا يكون إلا بأحد ثلاثة أمور : أحدها الجهل بالله تمالي والثانى : أن فالسكفر بالله لا يكون إلا من يأتى فعلا أو قولا مخبر الله ورسوله أو يجمع المسلمون أن ذلك لا يسكون إلا من كافر ، كالسجود للصنم والشبى إلى الكنائس بالترام الزنار مع أصحابها فى أعيادهم ، أو أن يكون ذلك القول أو الفعل لا يمكن معه العلم بالله تعالى . قال : فهذان الفر بان الأخيران وإن لم يكونا جهلا بالله ، فهما علم أن فاعلهما كافر منسلخ من الإيمان] اه . الاختران وإن لم يكونا جهلا بالله ، فهما علم أن فاعلهما كافر منسلخ من الإيمان] اه .

ويقول [وكذلك نكفر بكل فعل أجمع المسلمون أنه لايصدر إلا من كافر وإن كان صاحبه مصرحاً بالإسلام مع فعله ذلك الفعل ، كالسجود الصنم والشمس والقمر والصليب والناد ، والسعى إلى الكنائس والبيع مع أهلها بزيهم من شدد الزئانير وقحص الرَّوس . فقد أجمع المسلمون أن هدا الفعل لايوجد إلا من كافر ، وأن هذه الافعال علامة على الكفر وإن صرح فاعلها بالإسلام] اه . (الشفاء ج ٣ ص ٢٠٧٢) .

بعضهم: هوأ كحل العينين ، وقال آخوون : هوأزرق العينين ، وقال بعضهم: هو أدعج العينين ، وقال بعضهم هو ربعة ، وقال آخرون . بل هو طوال ، وكذلك اختلفوا في لونه أبيض أوأسود أوأسمر أوأجر ، فلا يجوز أن يقال : إن اختلافهم في صفته اختلاف في كونه سيدهم المستحق لطاعتهم وعبادتهم .

فَكَذَلَكُ لَا يُكُونُ اخْتَلَافُ المُسلمينُ فَى صَفَاتَ الْإِلَّهُ اخْتَلَافًا فَى كُونَهُ خَالَقُهُم وسيدهم المستجتى لطاعتهم وعبادتهم .

وكذلك اختلف قوم فى صفات أبيهم ، مع اتفاقهم على أنه أصلهم الذى خلقوا من مائه ولا يكون اختلافهم فى أوصافه اختلافاً فى كونه نشئوا عنه ، وخلقوا منه] اه⁽¹⁾.

(·) وأما عن قول إبراهيم عليه السلام فيما جاء عن رب العزة في قوله تمالى:

﴿ فَلَمَا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلِ رَءًا كُوكِبًا قَالَ هَـٰذَا رَبِّي فَلَمَا أَفَلَ قَالَ لَا أَحْبُ الْآفَلَيْنَ ﴾ (٢).

وَكَذَلَكَ قُولُهُ عَنِ القَمْرُ وَالشَّمْسُ .

نقد قالوا: وهذا نبى لله كان جاهلا بصفات الله كلها، ومع ذلك لم يسمه لله ولا أحد من الناس كافراً بالرغم من قوله هذا (؟)!

فنقول وبالله التوفيق:

قال القاضى عياض في باب عصمة الأنبياء [أما عصمتهم تبل النهوة

⁽١) قواعد الاحكام ج ١ ص ٢٠٢

⁽٢) الإنسام ٧٧ ـ

⁽٣) راجع الشفا للقاضي عياض ج ٢ ص ٧٢١ .

غلاناس فيه خلاف ، والصواب أنهم معصومون قبل النيوة ،ن الجهل بالله وصفاته والتشكك في شيء من ذلك . .] إلى أن يقول [. . ولايشبه عليك بقول إبراهيم عن السكوكب والقمر والشمس « عذا ربى » ؛ فإنه قد قيل : كان هذا في سن الطفولية وابتداء النظر والاستدلال وقبل لزوم التكليف .

وذهب معظم الحذّ افى من العلماء والمفسرين إلى أنه إنما قال ذلك مبكتاً لتومه ومستدلاً عليهم . وقيل: معناه الاستفهام الوارد، ورد الإنكار ، والمواد « فهذا ربى » ؟

قال الزجاج: قوله « هذا ربى » أى على قول كم ، كما قال تعالى ﴿ أَيْنَ شَرَكَا فَى عَلَى قول اللهِ عَلَى اللهُ أشرك شركا فى ﴾ (١) ، أى عندكم . ويدل على أنه لم يعهد شيئًا من ذلك ولا أشرك قط بالله طرفة عين قول الله عز وجل عنه ﴿ إذ قال لأبيه وقومه ما تعبدون ﴾ (٢) .

ثم قال ﴿ أَفُواُ يَتِم مَا كُنتُم تَعبدُونَ أَنتُم وآلِوْهُكُم الأَقدَّمُونَ فَإِنْهُم عدو لَى الْعَالَمِينَ ﴾ (٣).

وقال ﴿ إِذْ جَاءَ رَبِهِ بَعْلَبِ صَلَيْمٍ ﴾ (٤)، أَى مَنَ الشَّرَكُ . وقوله ﴿ وَاجْنَيْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَمْهِ الْأَصْنَامِ ﴾ (٥).

فإن قلت : فا معنى قوله ﴿ لئن لم يهدنى ربى لأ كونن من القوم

⁽١) القصص ٦٢ .

⁽٧) الشعراء ٧٠ .

⁽٣) الشعراء ٧٥ - ٧٧ .

⁽ع) الصافات عم

⁽٥) إراهم ٢٥٠ .

الضالين ﴾ (1). قيل: إنه إن لم يؤيدني الله بمعونته أكن مثلكم في ضلالتكم وعبادتكم على معنى الإشفاق والحذر ، وإلا فهو معصوم في الأزل من الضلال]. اه(٢).

نقول: أو أن ذلك بمهنى الصلال عن معرفة كيفية التعبيد لله تعالى ، وقروع الشريعة اللازمة لذلك ، كا امتن الله عز وجل على نبيه مجمد صلى الله عليه وسلم فقال ﴿ ووجدك صالا فهدى ﴾ (٢) ، أى ضالا عن القرآن والشريعة عهداك إليها (٠) .

(ح) وأما عن حادثة ذات أنواط:

فقد جاء عن أبى واقد الليثى رضى الله عنه قال [خرجبسا مع رصول الله صلى الله عليه وسلم قبل خيبر و محن حديثو عمسد بكفر . وللمشركين سدرة يمكفون عليها ويتوطون بها أسلحتهم ، يقال لها ذات أنواط . فقانا: يارسول الله اجعل لنا ذات أنواط كا لهم ذات أنواط . فقال صلى الله عليه وسلم : الله اجعل لنا ذات أنواط كا لهم ذات أنواط . فقال صلى الله عليه وسلم : الله

⁽١) الإنام ٧٧ .

⁽٢) الشفاج ٣ ص ٧١٩ وبمدها . و فصل عصمة الأنبياء قبل النبوة من الجهل بالله وصفاته والتشكك في ٢٥، من ذلك » .

⁽۴) الفيدي V.

⁽٤) ارجع إلى شرح معنى الآية بالتفسيل فى سورة الضميم. القرائبي ج ٧٠ عن ١٩٠ ميث نقل الإمام القرطبي كل الاقوال فى معنى قوله تعالى لا ووجدك ضالا في معنى والإجماع على رد قول من قال ضالا أى كفر ا نموذ بالله من نسبة مثل عذا أرسول الله صلى الله عليه وسلم . وكذلك يراجع الشفاج ٣ عن ٧٧٠ وبعدها فى شرح هذه الآية نفسها شرحاً مفصلا .

أكبر ، كا قالت بنو إسرائيل ﴿ اجعل لنا إلماً كا لمم آلمة ﴾ ، لتركبن سنن من كان قبلكم] ().

قالوا: « فهذا برهان دال على أن الجاهل معذور بجهـــله حتى تقوم عليه الحجة » على أحاس أنهم كانوا جاهلين بمعانى الربوبية والألوهية !

فنقول وبالله التوفيق :

هذا قول مردود وبين البطلان لن كان له أدنى إحاطة بمعانى النصوص . فإن ماطلبه الحديثو العهد بالإسلام من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إنما كان من قبيل المشابهة للكفار ، حيث أرادوا منه أن يجمل لهم شجرة يتبركون بها كما يفعل المشركون بشجرتهم .

والمشابهة للـكفار لانقتضى كفر المشابه لهم فى كل الأحوال . وهو عين ماذكره الإمام الشاطبي نفسه الذي نقلوا عنه فى إسنادهم للحديث .

يقول الشاطبي [إلا أنه لا يتعين في الانباع لهم أعيان بدعهم ، بل قد تتبعها في أعيان بدعهم ، بل قد تتبعها في أعيانها ، وتقبعها في أشباهها . فالذي يدل على الأول قوله « لتقبعن سنن من كان قبله م ، فقد قال فيه « حتى لو دخلوا جحر ضبّ لدخلتموه » ، والذي يدل على الثاني قوله « فقلنا : يارسول الله ، اجعل لنها ذات أنواط . فقال عليه الصلام : ههذا كما قالت بنو إسرائيل . الحديث » . فإن فقال عليه الصلام : ههذا كما قالت بنو إسرائيل . الحديث » . فإن اتخاذ ذات أنواط يشهه أنخاذ الآلهة من دون الله ، لا أنه عوبنفسه] . اع (٢٠) .

فسبحان الله ، ألم يقرأ من نقل نص الحديث عن الشاطبي ماقاله هو نفسه

⁽١) روا. أحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح .

⁽٢) الاعتمام للشاطبي ج ٢ ص ٢٤٦.

بعد سطور قليلة ؟! مُهو يجمل قولهم من باب الشمايهة لا أنه نفس الفل ، ولو أنه كان نفس الغدل !! كان شك في كفوعم بذلك القول أو غيره ، وإعا المشابهة هنا بدعة معصية لاتقتضى التكفير .

وهذا عين ماذكره الإمام ابن تيمية فى تعليقه على نفس الحديث. قال: [فأفكر النبى صلى الله عليه وسلم مجرد مشابهتهم الكفار فى اتخاذ شجرة يعكفون عليها معلقين عليها سلاحهم ، فكيف بما هو أطم من ذلك من مشابهتهم المشركين ، أو هو الشرك بعينه] ا م (١).

فِيمَل الإمام ابن تيمية غملهم بدعة غير مكفرة ، لا أنها شرك جهلوه ، غمذرهم فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ا

هَكَذَا فَهِمَهُا أَكَابِرِ الْأَنْهَةِ (٢) ، فما لنا ومن فَهِمَهَا فَهِمَا خَادِمًا لَغُرَضُهُ وهواه؟!.

(٤) وأما عن قول الحواريين فيما جاء عن رب المزة في سورة المائدة:

﴿ إِذْ قَالَ الْحُوارِيُونَ يَاعِيمَى ابنَ مَرَى عَلَ يَسْتَطَيْعِ رَبِكُ أَنْ يَرْلُ عَلَيْنَا مَا اللَّهُ عَلَيْنَا مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢).

⁽١) اقتضاء الصراط الستقيم لابن تيمية ص ٣١٤.

⁽۲) جاء فی تحقة الاحوذی شرح صحیح الترمذی [قال الناوی: إسناده صحیح، والسنة انة : الطریقة ، حسنة كانت أم سیئة ، والمراد هنا طریقة أهل الاهواء والبدع التى ابتدعوها من تلقاء أنقسهم بعد أنبیائهم . وقال النووی : المراد الموافقة فی المعاصی و المخالفات لافی الـكفر] اه . ح 7 ص ۲۰۸ .

⁽٤) المائدة ١١٢ .

فقد قال بعضهم : فهؤلاء الحواريون الذين أثنى الله عليهم قد قالوا بالجهل. لعيسى عليه السلام . هل يستطيع ربك .. ولم يبطل ذلك إيمانهم !

فنقول وبالله المتوفيق : قد ورد في هذه الآية قراءتان :

* أحدها: « حل تستطيع ربك » ، وهي قراءة الـكسائي وعلى بن أبى طالب وعائشة وابن عباس ومعاذ وجماعة ، ن الصحابة ، وسعد بن جبسير ؟ ومجاهد(١) .

◄ الثانية : ۵ هل يستطيم ربك ۵ ، وهي القراءة المثبتة في المصحف.
 وكلا القراءتين صحيح .

فن أخذ بالقراءة الأولى فلا إشكال هناك ، إذبكون المنى : هل يطيعك. ربك إن سألته ؟ يمنى استجاب إن أجاب ، وهو قول السدى (٢)

ومن أخذ بالقراءة الأخرى من الأئمة ، فقد أول المعنى وفهمها حسب ما يقتضى تبرئة الحواريين عما نسب إليهم من الكفر ، بجهــل قدرة الله تعالى .

وهذا التأويل عام وشامل عندجيم أئمة التفسير وإليك المثال :

يقول القرطبي: بعد أن ذكر قول من قال إمهم شكوا في قدرة الله [قلت وهذا فيه نظر، لأن الحواريين خلصاء الأنبياء ودخلاؤهم وأنصارهم ، كما قال تعالى. عنهم ﴿ نحن أنصار الله ﴾ ، ومعلوم أن الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم جاءوا عنهم أن الأنبياء عليه ، وأن يبلغوا ذلك. عمونة الله تعالى وما يجب له وما يجوز وما يستحيل عليه ، وأن يبلغوا ذلك.

⁽١) تفسير ابن كثير . ح ٣ ص ٢٢٠ طبعة الشعب .

⁽٢) القرطبي ح ٢ ص ٢٣٤.

أعمهم ، فكيف يخنى دلك على من باطنهم واختص بهم حتى مجملوا «رة الله تعالى ؟ [اه(١)

وبقول القرطبي أيضاً [وقيل : إن القوم لم يشكوا في استطاعة الهارى سبحاله ، لأمهم كانوا مؤمنين عارفين عالمين ، وإنما عو كقواك للرول : هل يستطيع فلان أن يأتى ؟ وقد علمت أنه يستطيع . فالمهنى : عل يفعل ذلك ؟ وقد كانوا عالمين باستطاعة الله تمالى ذلك وغيره علم دلالة وشبر ، فأر الوا علم معاينة كذلك ، كا قال إبراهيم صلى الله عليه وسلم ﴿ رب أربى كيف تحيى الموتى] اهرى الها الموتى الها الموتى الها الموتى الم

ويقول القرطبي [قلت : هذا تأويل حسن ؛ وأحسن منه أن ذاك كان من قول من كان مع الحواربين] اه (۲)

ويتول [قال ابن الحصار: وقوله سبحانه مخـبراً عن الحواريين لميسى (هل يستطيع ربك) ليس يشك في الاستطاعة ، وإنما هو تلطف في السؤال وأدب مع الله عو وجل] ا هذه ؟

وينقل القرطبي أيضا عن ابن الحصار [والحواريون كانوا هم خيرة من آمن بعيسي ، تحكيف يظن بهم الجُهل باقتدار الله تعالى على كل شي معكن ؟] اه^(٥)

⁽۱) القرطبي حـ بـ ص ۲۶، وبعده، .

⁽٢) السابق :

⁽٣) السابق.

⁽ع) السابق

⁽٥) السابق .

وبقول القرطبي [وأما قراءة (التا.) ، فقيل : المهني هل تستطيم أن تسأل ربك؟ وهذا قول عائشة ومجاهد سرضي الله عنهما سقالت عائشة : كان القوم أعلم بالله عز وجل من أن يقولوا (هل يستطيع ربك) ، قالت : ولكن (هل تستطيع ربك) .

وروى عنها أيضاً أنها قالت : كان الحواريون لا يشكون أن الله يقدر على إنزال مائدة ولكن قالوا (هل تستطيع ربك)

وعن معاذ بن جبل قال : أقر أنا النبي صلى الله عليمه وسلم (هل تستطيع ربك) قال معاذ : وسمعت النبي صلى الله عليه وسلم ، رازاً يقرأ بالتاء (هل أستطيع ربك) .

وقال الزجاج: المعنى هل تستدعى طاعة ربك فيما تسسأله وقيل: هل تستطم أن تدعو ربك وتسأله، والمعنى متقارب] ا ه^(۱)

وقال الطبرسى فى (مجمع البيان) [قبل فيه أقوال ، أحدها : أن يكون المعنى هل يفعل ربك ذلك بمسألتك إباه لتكون علماً على صدقك ؟ (٢) ، ولا يجوز أن يكونوا شمكوا فى قدرة الله تخللي غلى ذلك لأنهم كانوا عارفين مؤمنين .

⁽١) تفسير القرطبي حـ ٢ من ٢٦٤ و بعدها .

⁽٢) أى على صدقك فى النبوة وأنك حقاً رسول من عند الله . ويؤيد هذا الوجه قول الحواريين فى الآية التالية « ونعلم أن قد صدقتنا » ؟ يقول القرطبي [ونعلم أن قد صدقتنا بأنك رسول الله] اه . (تفسير القرطبي ح ٣ ص ٣٦٣) .

الثانى: المواد على يقدو ربك؛ وكان هــذا في ابتدا. أمرهم قبل أن أن تستحكم معرفتهم بالله(١).

الثالث : أن بكون معناء هل يستجب ربك لك ؟ وإليه ذهب ألمدى في قوله : هل يطيعك ربك إنسألته ؟ وهذا على أن يكون استطاع بمعنى أطاع، كما يكون استجاب بمعنى أجاب .

وقال الزجاج: ويمتمل أن يكونوا أرادوا تثبيتاً ، كا قال إبراهيم ﴿ رَبُّ أَرْنَى كَيْفَ نَحْيِي المُونِي ﴾] ا ه^(٢).

وقال النيسابورى فى تفسيره [من قوأ بالتاء والنصب فظاهر، والمراد على استطيع سؤال ربك : أى هل تسأله ذلك من غير صارف يصر فك عن صؤاله ومن قرأ بالياء والرفع فيشكل ، لأنه تعالى حكى عنهم أنهم لا قالوا آمنا ، فكيف يقصور مع الزعن شك فى اقتدار الله ؟ وأجيب بوجوه منها : أن حكاية الإيمان عنهم لأنوجب كالهم و إخلاصهم ! (٢).

ومنها: أنهم طلبوا مزيد اليتين والاطمئنان ، ولهــذا قالوا (وتطمئن غلوبنا).

> و منها : أنهم أرادها معرنة على هو جائز في الحكمة أم لا. ومنها قول السدى : السين زائدة ، يممنى عل يطيع ربك .

⁽١) وهذا القول هو الذي ردة عائدة وغيرها واستبعد، القرطبي وغيره من النسرين . وسيأتي أن هذا القول خارق للاجماع

⁽٢) تفسير لا مجمع البيان م الطبرسي ٢٠٧ عن ٢٠٠٧

⁽٣) و همو نفس الوجه الردود سايمًآ

وينها: لمل المراد جبريل لأنه كان بربيه.

ومنها : المراد بالاستفهام التقرير ، بمعنى أن دلك أمر جلى لا بحوز للعاقل أن يشك فيه ، كما تقول : هل يستطيع السلطان إطعام هذا الفقير ؟] اه(١).

وقد ذكر الطوسي(٢) في تفسيره عين ماذكره النيسابوري .

وقال الآلوسى فى تفسيره [قولهم (هل يستطيع ربك) لم يكن عن تعقيق مهم ولا عن معرفة بالله تعالى وقدرته سيحانه ، لأنهم لو حققوا وعرفوا لم يقولوا ذلك ، إذ لا يلين مثله بالمؤمن بالله عز وجل وتعقب هذا القول الحلبى بأنه خارق للاجاع ا

وبأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مدح الزبير « إن لكل نبى حوارياً ، وإن حوارياً ،

ومن ذلك أجيب عن الآية بأجوبة ، فقيل : إن معنى (هل يستطيع) أى هل يفعل ؛ كا تقول للقادر على القيام هل تستطيع أن تقوم ، مهالفة في

⁽۱) تفسير « غريب القرآن » للنيسابوري ج ب م ٥٥ .

 ⁽۲) راجع ۱ تفسیر البیان ۵ للطوسی ح ۶ ص ۸۵ .

⁽۲) الصف ۲۶.

فى النقاضى ، قال به الحسن ، وقيل: المعيمل يطيع ربك ، بيستطيم عنى بطيم وقيل : إن سؤالهم للاط، ثنان والتثبت وقرأ الكسائى وعلى وعائشة وابن عباس ومعاد وجماعة من الصحابة (عل تستطيع ربك)] الم(١).

مما صبق كله نعلم أن من أخذ بقراءة (هل يستطيع ربك) قد صرف المهنى إلى وجوء أخرى كثيرة ، وعلى غذا إجماع المفصرين . وأن القول الذى نقلوه عن عدم علم الحواريين بعتبر – بتسبير الحلبى – خارق للاجماع! فلا نعلم – بل ونصحب – لماذا اختاروا هذا الوجه الخارق للاجماع المهم الآية ؟!

(ه) وأما عن الحديث الذي رواه الإمام أحمد بسنده :

عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه قال [خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ققال: أبها الناس اتقوا هدف الشرك، فإنه أخنى من دبيب النال فقال ماشاء الله تعالى أن يقول م فقيل: وكيف نتقيه وهو أخنى من دبيب التمل؟ قال: قولوا: اللهم إنا نعود بك أن نشرك بك شيئًا نعله ، ونستغفوك لما لانعله] (٢)

أوا: قهذا رسول الله على الله عليه وسلم يعلمنها أن الشرك نوعان :
 ماهو معلوم لنا ، وما خق علينا . ثم قالوا: قصح أن الجاعل معددور ه قى الشرك يجوله !

فَنْتُولُ وَبَانُ النَّوْفِيقِ: اتَّقَتْمُ مَعْنَا فِي أَنْ النَّرِكُ شُرِكَانَ: شُرِكَ أَكْبُرٍ،

⁽۱) تفسير ۵ روح المماني » للالوسي .

⁽٢) دواه أحد.

وهو الواقع على أصل الإسلام أو التوحيد ، وشرك أصفر وهو مالا يخرج يصاحهه عن دائرة اللذ(١)

ونحن كلامناكله عن الشرك الأكبر، بينما استدلالهم بهذا الحديث بقع على الشرك الأصغر^(r)، الذى قد بجهل المر، بعض صوره مما بجب العلم به بالبلاغ. فهو استدلال فى غير موضعه أصلا.

ثانياً: الإيضاحات

(١) إيضاح لقول الإمام ابن حزم في كتابه «الفصل»:

فقد جاء في معرض كلام الإمام ابن حزم في هذا السكتاب [وكذلك من قال إن ربه جسم فإنه إن كان جاهلا أو متأولا فهو معذور لاشيء عليسه ، ويجب تعليمه ، فإذا قامت عليه الحجة من القرآن والسنة فخالف مافيها عناداً فهو كافر يمكم عامه بمكم المرتد. [اه⁽⁷⁾:

(١) وهو ماعليه أهل السنة والجاءة مفارقين فيه أعل الأهواء والبدع كالخوارج والمترلة وغيرهم .

(٢) فالشعرك الآكبر لايفقره الله إلا بالتوبة والدخول فى الإسلام . قال تعالى : { إن الله لايغفر أن يشيرك به وينفر مادون ذلك لمن يشاء [النساء ٤٨] .

بقول ابن القيم في اونينه [والشرك فأحذوه تشرك طاهر * ذا القسم ليس يقابل النفران] (الكواشف الجلية ص ٢٦٦). ويقول شارح العقيدة الواسطية: [الشرك الآكر بخرج عن الملة الإسلامية عبط لجميع الاعمال لاينقر لصاحبه إلا بالتوبة وصاحبه خالد في الناد. وأما الشرك الاصنر فلا مخرج عن الملة ولا يحبط إلا العمل الذي قارنه ، وصاحبه تحت المشيئة كفيره من الدنوب] اه. (الكواشف الجلية عن معاني الواسطية ص ٢٦٧).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل حـ ٣ من ٢٤٩ .

قد سبق أن ذكرنا الخلاف بين الأئمة في تكفير جاحل بعض الصفات (١) وقلنا: إن من الأئمة من حكم بكفر جاهل الصفة مثل الطبرى والأشعرى في أحد قوليه : ومنهم من لم يكفر جاهل الصفة مثل الأشعرى في قوله الآخر . فهدا موضع خلاف خارج عن مقتضى القضية ، وإنما قضيتنا فيها انق عليه من أصل الإسلام _ أى التوحيد _ وهل يعذر الجاهل فيه ، ويعتبر رغم تابسه بالكفو مسلماً ١٤

كذلك فقول ابن حزم المذكور إنما هو في صفة من الصفات التي لا تعرف. الله بالنقل ، فإنه ليس من المستحيلات أن نفسب صفة الجسمية إلى الله عن سبحانه و تعالى ... مع تنزيه في نفس الوقت عن مشابهة خلقه . فكون الله عز وجل له يد ليست كأيدينا وله عين ليست كأعيننا وله نفس ليست كأنفسنا ، فلا مانم .. عقلا سأن يكون له .. نسهجانه و تعالى .. جسما ليس كجسمنا .

ولسكن لأن الشريمة قد وردت باسبة صفات أخرى إلى الله سبحسانه وتعالى ، ليس بينها صفة الجسمية سكا أنها تنافى التنزيه الواجب له سبحسانه وتعالى ، فلزم نفى هذه الصفة عن الله عز وجل ، ولزم البلاغ أولا بأن الشريمة قد وردت بنفى هذه الصفة قبل أن يكفر الجاحد أو المعاند.

ولقد أوضح الإمام ابن حزم نفسه خلال كلامه في نفس الوضع (٢) ، أنه

⁽١) راجع صفحة ٥٣ و ٥٤ وهو الشها.

 ⁽۲) باب بمنوان « الـكادم فيمن يكفر ولا يكفر » ح ۳ ص ٢٤٧.

ويُقُول ابن حزم فى أول الباب [اختلف الناس فى هسذا الباب ، فذهبت طائفة الى أن من خالفهم فى شىء من مسائل الاعتقاد أو فى شىء من مسائل الفتيا فهوكافر. وذهبت طائفة إلى أنه كافر فى بعض ذلك فاسق غير كافر فى بعضه . .] ثم شرع بن حزم يذكر الخلاف بين طوائف الامة فى تسكفير أو تفسيق مخالفيهم فى مسائل. الاعتقاديات والدنمات والاحكام والعبادات . . النح .

إنما يتاقش قضية تكفير المتأولين من هذه الأمة ، المختلفين في أصول اعتقادية أو نقيمة ، ولكنهم متفقين على أصل الإسلام أو التوحيد.

فيين أبن حرّم أن هناك قضايا لا يعذر فيها بإطلاق لصحة قيام المجة فيها المعلى كل أحد، وقضايا بعذر فيها بإطلاق لأنها من القضايا الخلافية الاجتهادية الذي تقبل أكثر من تأويل واحد ، وقضايا بجب فيها الإبلاغ و إقامة الحجة أولا قبل تكفير جاحدها وهو عين ما ذكرناه بالتفصيل قبدلا في القصول السابقة في التناسطة في الت

أو أن الله عالى عمل في جسم من أجسام خلقه ، أو أن بعد محد صلى الله عليه وسلم أبياً عبر على الله عليه وسلم أبياً عبر على النه أبياً الهذا النها النها على كل أحداً الهذا النها على كل أحداً الهذا النها على كل أحداً الهذا النها على على أحداً الهذا النها على النها النه

هذالم ساخه قط خلافه لما وجب تكفيره حتى تقوم عليه الحجة] ا وهذا الافتراض منه افتراض نظرى محت الملاه عليه شدة عسكه بالظاهر ونقيه للقياس . وإلا فانظر الى كلامه هو نقسه في السطود التالية في تكفير من الجموا على كفره ولو بدون ألى كلامه هو نقسه في السطود التالية في تكفير من الجموا على كفره ولو بدون ألى الله ثالث ثلاثة ، نقيجة فقط لورود نص في كفره - كا يقول ابن حزم في اقوله في من يقول إن الله زايع أربعة أو فيمن يقول إن الله زايع أربعة أو فيمن يقول إن الله رابع أربعة أو خامس خمسة أو ثاني اثنين لا وأين هو النص الذي يكفرهم به لا يقول المز بن خامس خمسة أو ثاني اثنين لا وأين هو النص الذي يكفرهم به لا يقول المز بن خامس خمسة أو ثاني اثنين لا وأين هو النص الذي يكفرهم به لا يقول المز بن خامس خمسة أو ثاني اثنين لا وأين هو النص الذي يكفرهم به لا يقول المز بن خامس خمسة أو ثاني الله كل في شيء من أجساد الناس أو غيرهم فهو كافر.. عند السلام [ومن نعم أن الإله كل في شيء من أجساد الناس أو غيرهم فهو كافر.. عند] اه (قواعد : لاحكام حدا ص ٢٠٠٣) ورحم الله الإمام الذهبي حيث قال عند] اه (قواعد : لاحكام حدا ص ٢٠٠٣) ورحم الله الإمام الذهبي حيث قال المنان حزم رجل من العلماء الركبار فيه أدوات الإحماد كاملة ، تقع له المسائل =

ويقول [والحق هو أن كل من ثبت له عقد الاسلام فإنه لايزول عنه إلا بنص أو إجماع . وأما بالدعوى والانتراء فلا] . اه (١) .

ويقول [إلا أن من خالف الإجماع المتيةن المقطوع على صحنه فهو أظهر في قطع حجته ووجوب تكفيره لانفاق الجميع على معرفة الإجماع وعلى تكفير خالفته]. اه(٢) .

ويقول أيضاً [وأما مالم تقم الحجة على المخالف للحق في أى شيء كان، - فلا يكون كافراً إلا أن ياتى نص بتكفيره فيوقف عنده] ا هـ(٣) .

ويقول ان حزم [فن جاء نص فى إخراجه عن الاسلام بعد حصول إسم الإسلام له أخرجناه منه ، سواء أجمع على خروجه منه أو لم يجمع ، وكذلك من أجمع أهل الإسلام على خروجه عن الأسلام ، فواجب انباع الاجماع فى ذلك]. اه (٤).

وذكر ابن حزم كلاماً كثيراً مشابها لما نقلناه : أوضح فيه أنه إيماً يناقش قضية تكفير المتأولين من أصحاب الغرق والمذاهب المختلفة المتفقين

سه المحررة والمسائل الواهية كما يقع لذيره ، وكل أحد يؤخذ عن قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم] اه . (راجع تذكرة الحفاظ للذهبي) . (وراجع أقوال ابن تيمية فى تكفير الحلولية والاتحادية وأمثالهم وأنهم أشد كفراً من الهود والنصارى . واجع مثلا المجلد الثالث من فتاوى الإمام « مجمل عقائد السلف » ص ٤٣٠ وما قبلها) .

⁽١) القصل حس ص ٢٤٨.

⁽٢) السابق.

⁽٣) السابق ص ٣٤٩ .

⁽٤) السابق ص ٢٥٥.

على أصل الاسلام ، وأنه لايكفر مسلمًا بتأويل ما لم تقم عليه الحجـة.

يقول ابن حزم [ومن تأول من أهل الاسلام فأخطأ ، فلن كان لم تقم عليه الحجة ولا تبين له الحق فهو معذور] ا ه(١).

وبرد ابن حزم على من يكفر المتأولين من أهل الاسلام استناداً إلى الآية النوآنية ﴿ قُل هُل نَفْيَكُمُ بِالْأَحْسِرِينِ أَعَالاً الذينِ صَل سميهم في الحية الدنيا وهم محسبون أنهم محسنون صنعاً ﴾ (٢) بقوله [.. ثم نقول لهم لو نزلت هذه الآية في المتأولين من جعلة أهل الاسلام _ كا تزعون _ لدخل في جعلها كل متأول مخطى وفي تأويل في فتها ، ولزمه تكفير جميع الصحابة رضى الله عنهم لأنهم قد اختلفوا . . النخ] . ا ه (٢).

ويقول ابن حزم [وأما من كفر الناس عا تؤول إليه أقوالمم فخطأ ،. لأنه كذب على الخصم وتقويل له ما لم يقل به . .] ا ه(٤).

فهذا بيان جلّى فى أن مناقشة ابن حزم فى هذا الباب إنما هى لفضية أخرى غير قضيتنا ، وهى قضية تكفير المتأولين من أهل الأسلام ، نمن يوانق على أصل الدين _ أى التوحيد _ ولكنه مختلف فى أصل كلى فى الاعتقاديات أو غيرها من الأحكام الشرعية (3)

⁽١) السابق ص ٢٥٨ .

⁽٢) الكهف ١٠٧ - ١٠٠٠ .

⁽٣) الفصل × ٣ ص ٢٥٠٠ .

⁽٤) الفصل ح ٣ ص ٢٥٠ .

⁽٥) وهى قضية خلافية بالفعل تمرف بقضية « التكفير بالحال والتكفير بالمآل»، أو بالماق . فبينها اتفق العلماء على تكفير كل من تلبس بالمكفر ﴿ حالا ﴾ ، نقد

وابن حزم نفسه هو الذى يقول — فى موضع آخز – بأن من الناس من يكفو بقول أو فعل من أفعال الجوارح دون جعد منه بالقلب ودون أن يشعر بأنه قد كغر بذلك .

يقول ابن حزم معلقاً على قوله تعالى ﴿ يأيها الذين آمنوا لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبى ولا تجهروا له بالقرل كجهر بعضكم لهعضأن تحبط أعمالكم وأفتم لاتشهرون ﴾ (١) . يقول [فهذا نص جلى وخطاب للمؤمنين بأن إيمانهم يبطل جلة رأعمالهم تعبط برق صواتهم فوق صوت النبى صلى الله عليه وسلم دون جعد كان منهم أصلا ، ولو كان منهم جعد لشعروا له ، والله تعالى أخبرنا بأن ذلك يكون وهم لا يشعرون ، فصح أن من أعمال الجسد ما يسكون كفراً مبطلا لإيمان فاعله جملة ومنه ما لا يكون كفراً] ا ه (٢) .

فهذا ابن حزم يؤكد أن هناك من يكفو وهو لايدرى أنه كفو ، وهذا لا يكون إلا عمن يجهل أن فعله هذا قد أوقعه فى الكفو ، إذ لو أنه يعلم

⁼ اختلفوا فى تكفير كل من يسوق قوله أو فعله إلى الكفر «مآلا» فكفره البعض ولم يكفره البعض الآخرومنهم ابن حزم . وإن شئت الرجوع إلى هذه القضية تفصيلا فارجع إلى ما كتبه القاضى عياض فى « الشفا » ح ٣ ص٠٠٥ تحت عنوان «فصل فى تحقيق القول فى إكفار التأولين » ، حيث ذكر أن جمهور السلف على تكفيرهم وأن كثيراً من الفقهاء والمتكامين على عدم إكفارهم ، وتوقف البعض فيهم فلم يقل بالتكفير أو عدمه وهو أحد قولى مالك والقاضى أبى بكر بن العربي . وكذلك الرجع إلى ما كتبه الشاطبي فى « الاعتصام » ح ٢ ص ١٩٤ وبعدها . حيث نقل الرجع إلى ما كتبه الشاطبي فى « الاعتصام » ح ٢ ص ١٩٤ وبعدها . حيث نقل الحلاف فى تكفير التأولين من أهل الفرق ، ودليل كل من كفرهم و من المحده .

⁽١) الحجرات ٢ .

⁽٢) الفصل حج ص ٢٠٠٠ .

الحكان قد شعر أ 4 يكفر بهذا الفعل ، فصح أنه يجهل أن فعله هذا كفر .

وهذا القول لابن حزم في هذه المسألة يؤكد أنه في الموضع الآخر لم يكن يناقش قضية التوحيد ؛ أو قضية السقوط جهلا في شرك أكبر بنقل عن الملة علم قه أصل الاسلام ، وإنما هو الجهل مثلا الواقع على صفة من الصفات المختلف في حكم الجاهل بها.

فلا يصح الاستدلال بمثل هذه النقول عن ابن حزم في معرض بحث قضيتنا أو الاعتراض بها ، بل الصحيح والواجب هو دراسة أقوال الإمام كلها في مواضعها المختلفة لمعرفة وجهة نظره مكتملة .

(ب) إيضاح لقول القاسمي في تفسيره ﴿ مُحَاسَنِ التَّأُويلِ ﴾ :

نقد جاء فى تفسير قوله تمالى ﴿ إِن الله لا يففر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء ﴾ (١) . قول القاسمى نقلا عن القاضى أبى بكر بن العربى [فالجاهل والمخطىء من هذه الأمة ولوعمل من الكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركا أو كافراً فإنه يعذر بالجهل والخطأ حتى تقبين له الحجمة التى يكفر تاركها بياناً واضحاً ما يلتبس على مثله ، وينكر ماهو معلوم بالضروره من دين الإسلام مما أجمعوا عليه إجماعاً جلياً قطعياً يعرفه كل المسلمين من غير نظر و تأمل] . ا ع(٢)

والحق أن من قرأ نص كلام القاسمى جيداً فى تفسيره وما نقله عن الإمام ابن العربى ، وابن القيم ، وابن تيمية فى نفس الموضع ، وفهم ماسبق أن تقرر

⁽١) النساء جع

⁽٢) محاسن النأويل ۔ ٥ ص١٣٠٧ .

من قواعد في هذا البحث عن أقسام الجهل من حيث موضوعه ، لتعرف بسهولة على وجه هذا القول كما سنبينها بمشيئة الله تعالى .

فقد نبه القاسمي في أول ﴿ التنبيه ، الذي سرده أنه لايريد بكلامه الشرك الأكبر المخرج عن الملة ، بل هو يتحدث عن المعاصي التي يطلق عليها شركاً من باب التغليظ ، واستشهد بكلام الإمام البخاري فقال :

[حيثًا وقع في حديث: من فعل كذا فقد أشرك أو فقد كفر - لايراد به الدكمة المخرج عن الله ، والشرك الأكبر المخرج عن الاسلام الذي تجوى عليه أحكام الردة ، والعياذ بالله تعالى ، وقد قال البخسارى : باب كفوان للمشير و كفر دون كفر . قال القاضى أبوبكر بن العربى في (شرحه) : مراده أن يبين أن الطاعات كما تسمى إيماناً ، كذلك المعاصى تسمى كفراً لكن حيث يطلق عليها المحفر لايراد به الحفر المخرج عن الملة . فالجاهل والمخطى من هذه الأمة ، ولو عمل من المحكفر والشرك ما يكون صاحبه مشركا أو من هذه الأمة ، ولو عمل من المحتور والشرك ما يكون صاحبه مشركا أو كافراً .] (١) إلى آحر النص المنتول آنفاً .

فسبحان الله ، أيس من الواضح الهين أنه إنما يتحدث عن المعاصى التى تسمى شركا أو كفراً من باب التغليظ ، ولا يتحدث عما هو شرك أكبر يخوج عن الملة ، كدءاء غير الله دعاء عبادة أو السجود لصنم مثلا ١٤ (٢).

⁽١) السابق .

⁽٣) لاحظ قول ابن العربى فى نفس العبارة [وينكر ماهو معلوم بالضرورة من دين الإسلام مما أجمعوا عليه إجماعاً جلياً قطعياً يعرفه كل للسلمين من غير نظر وتأمل] . ولاحظ مايأتى من كلام ابن القيم وابن تيمية لتعرف أن الحديث كله عن تسكفير التأولين وأصحاب الإهواء والبدع .

وكذلك مانقله القاسمي عن الإمام ابن القيم في نفس الموضع ، فواضح فيه تماماً أنه يتعدث عن أصحاب الفرق وأهل البدع من الموافقين على المتوحيد أو أصل الاسلام ، والكمم مخالفون في بعض الأصول الكلية .

يقول القاسمي [وقال ابن القبم في طرق أهل البدع: الموافقون على أصل الاشلام ولكم مختلفون في بعض الأصول كالخوارج ، والمعتزلة ، والقدرية ، والرافضة ، والجهمية ، وغلاة المرجئة _ فهؤلاء أقسام: أحدها — المجاهل المقلد الذي لا بصيرة له . فهذا لا يكفر ولا يفسق ولا ترد شهادته إذا الم يكن قادراً على تعلم الهدى ..] ا ه(١).

فهاهو ابن القيم يصرح أنه يتحدث عن « أهل البدع الموافقون على أصل الاسلام » ولكمهم خالفوا في بعض الأصول ، و" . سهق أن أوضعنا أنها من الأصول الا هتقادية أو الشرعيه التي لا يكفر جامعها أو منكرها ... عند بعض أهل السنة ... إلا بعد البلاغ و إقامة الحجة . كالمعتزلة مثلا الذين خالفوا في أنهات الشفاعة والصراط والميزان ، أو أثبتوا إرادة للمهد في خلق أفعاله ، وغير ذلك من المقالات الخفية التي قد تخفي على العامة ، والتي اختلف أهل السنة في كفر قائلها (٢).

وأما عن قول ابن القيم بعد هذا عن رؤوس البدع ودعاتها [.. الثالث:

⁽١) عاسنِ الناويل ٥ ٥ ص ١٣٠٩ .

⁽٢) راجع الشفاء للقاضي عياض ح ٢ ص ١٠٥٦ (نصل في تحقيق القول في. إكفار المتأولين) .

وراجع الفطل الحامس من هذا البحث . . .

أن يسأل ويطلب وبنبين له ألهدى ، وينرك تعصباً أو معاداة لأصحابه ، فهذا أقل درجاته أن يكون فاسقاً وتكفيره محل اجتهاد] ا ه⁽¹⁾.

فهذا هو الحق الذى ذكره كذلك الإمام الشاعبي فيهن خالف في أصل من الأصول الكلية ، فذكر أن في تكفيره اجتهاد وخلاف بين الأعة ، وكان ذلك أثناء مناقشته لقضية تكفير أهل الفرق والابتداع(٢).

و إليك بعض النقول التي أوردها القاسمي نفصه ، وفي نفس الموضع ، والتي تُدل على أن القضية المطروحة هي كما ذكرنا قضية الخلاف في تكفير المتأولين وأسحاب الأهراء والبدع من الثنتين والسبدين فرقة -

يقول الإمام ابن تيمية [من كان في قلبه الإيمان بالرسول و بما جاء به ، وقد غلط في بعض ما تأوله من البدع ولو دعا إليها ، فهذا ليس بكافر أصلا] اه(٣).

هُم شرع يُبَاقِشْ قَصْيةً تَكَفّيرِ الخوارجِ وغيرِهم من الفرق.

ويقول ابن تيمية أيضاً [التكفير إنما يكون بإنكار ماعلم من الدين المضرورة أو بإنكار الأحكام المتواترة المجمع عليها] اه(٤) .

ويتول ابن تيمية [فن كاڻمؤمناً بالله و برسوله ، مظهراً الله سلام ، محهاً لله ورسوله ، فإن الله يففر له لو قارف بعض الذنوب القواية أو العملية . . . ا

⁽١) محاسن التأويل حـ ٥ ص ١٣٠٩ .

⁽٢) راجع الاعتصام للشاطي . المجلد الثاني .

⁽٣) محاسن التأويل حـ ٥ ص ١٣٠٨ .

⁽٤) السابق ص ١٣١٠ .

أطلق عليها لفظ الشرك أو لفظ المعاصي]. ا ه (١).

ويقول الإمام ابن القيم [وقال تعالى ﴿ وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون ﴾ (٢٠) . فأثبت لهم تهارك وتعالى الايمان مع مقارنة الشرك . فإن كان مع هذا الشرك تكذيب لرسله لم ينقعهم مامعهم من الايمان وإن كان تصديق برسله وهم يرتكهون لأنواع من الشرك لا تخرجهم عن الايمان بالرسل واليوم الآخر - فهم مستحقون للوعيد أعظم من استحقال أهل الكبائر] اه (٣).

ويقول الفزالي [ولكني أعطيك علامة صحيحة فتطردها وتعكسها لتتخذها مظمح نظرك، وترعوى بسبها عن تكفير الفرق وتطويل اللسان في أهل الاسلام، وإن اختلفت طرقهم، ماداموا متمسكين بقول (لا إله إلا الله عمد رسول الله) صادقين بها غير مناقضين لما] ا ه (1).

فَتَأْمَلَ رَحَكُ اللهُ أَقُوالَ هُؤُلاءِ الأُنَّهُ وَفَيَمِن يَتَكَلَّمُونَ ، أَمَّ أَنَّ الْمَيْنَ تَقُرأُ ا فقط مايستهويها قراءته وتغفل عما لاتحب أن ترى ؟!

فيظهر مما سهق أن الاستدلال بهذه النقول استدلال ايس في موضعه .

فكما أنه لامشاحة فيا أورده الامام ابن التيم والامام الشاطبي في الخلاف

⁽١) السابق ص ١٣١٣٠

⁽۲) يوسف ١٠٩٠

 ⁽٣) محاسن التأويل < ٥ ص ١٣١٤ .

⁽٤) السابق حه ص ١٣١٨ . نقلا عن كتاب لا فيصل التفرقة بين الإسلام. والرندقة » لابي حامد الغزالي .

فى تكفير الداعى إلى الهدعة ؛ وفى عدر العامى الجاهل القداد الأهل البدع فى بدعهم إن لم يكن قادراً على تعلم الهدى . فلا مشاحة أيضاً — كما أسلفنا القول — فى كفر من جهل أصلا من أصول التوحيد ينخرم به أصل الاسلام (١).

(<) إيضاح لقول صاحب ﴿ الروضة الندية ﴾ ، مديق حسن خان :

فقد نقل عن الإمام الشوكانى قوله [فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك لاسيا مع الجهل بمخالفتها لطريقة الإسلام ، ولا اعتبار بصدور فعل كفرى لم يرد به فاعله الخروج عن الإسلام إلى ملة الكفر ، ولا اعتبار بلفظ يلفظ به المسلم يدل على السكفر وهو لا يعتقد معناه] اه(٢).

فنقول - كا سبق أن قلنا كثيراً - إنه بجب الرجوع إلى قول الفقيه أولا وقواءته قراءة جيدة ، وفهم ما قبله وما يعده لنعرف فى أى مؤضوع يتحدث أصلا ، وعلى أى شى ، يقصد أن الجهل قد وقع عليه ؛ حتى لا نظلم فنحمّله وزر ما لم يقل ، ولا نظلم أنفسنا فنقهم غير المقصود بسوء التأويل وسرعة النظر .

فإذا ما فعلنا هذا ، عامنا أنه لا يتحدث هنا عن الكفر الأكبر الذي ينقل عن الله ، و إنما يتحدث عن أعمال المعاصى التي وردت السنة بإطلاق لفظ

⁽١) كن دعاغير الله دعاء عبادة ومسألة أو سجد لصنم أو تاتل فى صفوف المشركين ضد السلمين أو وضع تشريعاً من دون الله مخالفاً لشرعه سبحانه وتعالى وقضى به فى دماء الناس وأعراضهم وأموالهم . . إلى آخرالصورالق تكفى بظاهرها للحكم على فاعلها بالكفر فى أحكام الدنيا سواء علم أم جهل كابينا سابقاً .

⁽٢) الروضة الندية شرح الدرر البية ح٢ ص ٢٩١.

الكفر أو الشرك على فاعلها ، والتى قد تكون شركاً أصفر أو شركاً أكبر بحسب حال قائلها ونهيته ومقصده (١) ؛ ويتحدث أيضاً عن قضية تكفير المتأولين من أهل الإسلام . ولم يكن يتحدث إطلاقاً عن قضية التلبس بالشرك الأكبر الناقل عن الملة ، وإلا فلا يشك مسلم فى كفر صاحبه وخروجه عن الإسلام علم أم جهل .

والدليل على ما تقول نسوقه من كلام المؤلف نفسه في السطور التي تسبق كلامه المذكور سابقاً والتي تليه .

يقول المؤاف في الصفحة السابقة [وأما قول بعض أهل العلم إن المتأول كالمرتد فهمنا تسكب العبرات ويناح على الإسلام وأهله بما جناه التعصب في الدين على غالب المسلمين من الترامي بالسكفر لا بسنة ولا قرآن ولا بيتان من الله ولا لبرهان ، بل لما غلت مواجل العصبية في الدين وتمسكن الشيطان الرجيم من تنريق كلمة المسلمين] ا ه(٢).

مم يسوق المؤاف كلاماً كثيراً عن البحرز من تسكفير المسلمين بتأويل . أو رأى أو قول دون الرجوع إلى مستند من كتاب أو سنة أو إجماع ، إلى أن يقول [فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرك ... إلى آخر النص المنقول آنفاً] .

ويقول بعدها [فإن قلت : قد ورد في السنة ما يدل على كفر من حلف بغير ملة الإسلام ، وورد في السنة المطهرة ما يدل على كفر من كفر مساماً كا

⁽١) يقرر الإمام ابن القيم أن الحلف بغير الله مثلاً قد يكون كفراً دون كفر أو كفراً 1 كبر ينقل عن اللة وذلك بحسب حال القائل : (راجع شرح العقيدة الواسطية) ص ٢٦٦ -

⁽٣) الروشة الندية ح ٢ ص ٢٩٠ .

تقدم ، وورد فى السنة المطهرة إطلاق الكفر على من فعل فعلا مخالف الشرع كا فى حديث « لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض » وتحوه مما ورد مورده ؛ وكل ذلك يفيد أن صدور شىء من هذه الأمور يوجب الكفر وإن لم يرد قائله أو فاعله به الخروج من الإسلام إلى ملة الكفر (1). فلت : إذا ضاقت عليك سهل التأويل ولم تجد طريقاً تسلسكها فى مثل هذه الأحاديث ، فعليك أن تقرها كا وردت ، وتقول : من أطلق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم إمم الكفر فهو كما قال] ا ه (٢).

فواضح تماماً أنه إنما يتحدث عن صدر منه قول أو فعل وصفته السنة المطهرة بأنه كفر أو شرك من باب التغليظ ، وهو فى حقيقته شرك أصغر بجب فيه الرجوع إلى نية صاحهه ومقصده قبل الحكم عليه بالكفر .

وانظر مثلا إلى قول المؤلف بعدها ، حين بدأ يتحدث عن أنواع من الكفر الأكبر ، وحكمه بردة قاعلها دون ما تردد .

يقول مثلا [لسكون عمل السحر نوعاً من السكفر ففاعله مرتد يستحق ما يستحقه المرتد] اه(٣) . ثم سرد الخلاف في حد الساحر إلى أن قال [أقول : لا شك أن من تعلم السحر بعد إسلامه كان بقعل السحر كافراً موتداً ، وحده

⁽١) هناك فرق بين القصد إلى قول أو نمل ماهو كفر فى حقيقته ، وبين القصد إلى الكفر ذاته بهذا القول أو الفمل . فمن وقع فى كفر وهو لايدرى أنه كفر بذلك نقد كفر فعلا ولا اعتبار هنا بكونه لم يقصد أن يكون كافراً ولم يرد الخروج إلى ملة الكفر . يقول الإمام ابن تيمية [فمن قال أو فعل ماهو كفر ، كفر بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً ، إذ لا يقصد الكفر أحد إلا ماشاء الله] اه . (الصادم المساول) ص ١٧٧ .

⁽٢) الروصة الندية حـ ٢ ص ٢٩٢ .

⁽٣) الروضة الندية حـ ٢ ص ٢٩٢ .

حد المرتد] اه(١).

ويقول أيضاً [والزنديق وهو الذى يظهر الإسلام ويبطن الكفر ويعتقد بطلان الشرائع ، فهذا كافر بالله وبدينه ، مرتد عن الإسلام أقبح ردة ، إذا ظهر منه ذلك بقول أو فعل] اه(٢) .

ويقول [والساب لله أو لرسوله أو للإسلام أو للسكتاب أو للسنة ، والطاعن فى الدين وكل هذه الأفعال موجبة للسكة الصريح ، ففاعلها مرتد ، حده حده] ا هـ(٣) .

ثم شرع يذكر بعض الأحاديث فى أن حد الساب هو القتل ، إلى أن قال و نقل أبو بكر الفارسي أحد أثمة الشافعية فى كتاب الإجماع أن من سب النبي صلى الله عليه وسلم بما هو قذف صريح ، كفر باتفاق العلماء ، فلو تاب لم يسقط عنه القتل] اه(٤).

ويقول كذلك [وإذا تُبت ما ذكرنا في سب النبي صلى الله عليه وسلم فبالأولى من سب الله تبارك و تمالى أو سب كتابه أو الاسلام أو طمن في دينه . وكفر من فعل هذا لا يحتاج إلى برهان] اه(٥) .

بل انظر إلى قول الامام الشوكاني نفسه في إحدى رسائله التي يمكم فيها بكفر غالب أهل اليمن في عصره وردتهم عن الاسلام ، ويسوق الأدلة على هذا .

يقول الشوكاني مثلا [وقد صح عن معلم الشرائع صلى الله عليه وسلم أنه قال « ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة » . فالقارك الصلاة من الرعايا كافر . وفي حكمه من فعلما وهو لا يحسن من أذ كارها وأركانها.

⁽١) السابق ص ٢٩٣٠ . (٢) السابق ص ٢٩٥٠ .

⁽٣) السابق ص ٢٩٣٠ . (٤) السابق ص ٢٩٤ . (٥) السابق .

مالاً تُمْمُ إلا به ، لأنه أخل بفرض عليه من أهم الفروض ، وواجب من آكلـ الواجبات، وهو علم ما لا تصح الصلاة إلا به] اه^(١) .

إلى أنْ يَقُولُ [وكثيراً ما يأتى هؤلاء الرعايا بألفاظ كفرية فيقول : هو يهودى ليقعلن كذا ، وليقعل كذا ، ويرتد تارة بالقول وتارة بالفعل وهو لا يشعر ، ويطلق امرأته حتى تهين منه بألفاظ يديم التكلم بها] ام^(٢) .

ويقول الشوكاني [ولا شك ولا رب أن ارتسكاب عؤلاء لمثل هذه الأمور الكبيرة من أعظم الأسباب الموجبة للسكفر ، السالبة للاعان ، التي يتمين على كل فرد من أفراد المسلمين إنسكارها ، ويجب على كل قادر أن يقاتل أهلها حتى يعودوا إلى دين الاسلام الذي بعث الله به خاتم الموسلين عليه المسلام والسلام] اه (٢٠).

فانظو رحمك الله ، كيف يتحدث المؤلف هنا عن الشرك الأكبر ويحم على فاعله بأنه مشرك ، وأن كفره لا يحتاج إلى برهان ا وانظر كيف حكم الشوكانى بكفر غالب أهل الين بالرغم من أبهم يؤدون الصلاة ، ولكم يجملون أن صلاتهم غير صحيحة ، فكان حكمهم عنده حكم من لم يصل يجملون أن صلاتهم عن برتد بقول أو فعل وهو لا يشعر أنه كفر بذاك فلا يعذره هذا في الحكم بكفره ، بل يرى الشوكانى أنهم على غير دين الاسلام الذى يست به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقدين قنالهم على كل قادر حتى يعودوا الله دين الله الله عليه وسلم ، فقدين قنالهم على كل قادر حتى يعودوا الله دين الله الله عليه وسلم ، فقدين قنالهم على كل قادر حتى يعودوا الله دين الله الله عليه وسلم ، فقدين قنالهم على كل قادر حتى يعودوا الله دين الله الله عليه وسلم ، فقدين قنالهم على كل قادر حتى يعودوا الله دين الله الله عليه ولا ولاقوة إلا بالله .

⁽١) وعالة الدواء الماجل في دفع المدو الصائل ص ٥٥.

⁽٢) انسابق.

⁽٤) السابق ،

الفصّل *السّابع* قضية تـكفير المعين

اتضح بما سهق أن هناك من الأقوال والأفعال ما يعتبر كفراً بذاته أو بجنسه ، منها :

- إنكار متواتر من الأخبار حيث توجد مظنة العلم.
- * إنكار قاعدة قطمية في الدين حيث توجد مظنة العلم.
- القول بتحليل حرام أو عويم حلال علم خلافه من الدين بالضرورة ،
 حيث توجد مظنة العلم .

فهذه الأمور وأمثالها يكفر معتقدها ولا شك ؛ لكنها _ كاسبق أن بينا _ إن اقترنت بالجهل حيث لا توجد مظنة العلم ، فلا يمكن تكفير قائلها _ عينا _ إلا بعد إقامة الحجة عليه بالدليل الواضح ، الذى لا خلاف عليه (۱) . فإن استمار على قوله كفر . وذلك بخلاف أمور الشرك الأكبر المخرج من الملة والذى لا يعتبر الجهل فيه بأى صورة من الصور في أحكام

⁽١) بلوغ الحجة يمتبر قائماً بمجرد توفر مظنة العلم فى المسائل الظاهرة كالامور المعلومة من الدين بالضرورة مثل إبجاب الصيام والحج وحرمة الخر والزنا . . الح . أما فى المسائل الحقية مثل مسائل الصفات والرؤية والقدر وغيرها فيجب فيها البلاغ للمعين نفسه حيث إنها من المسائل الق تخفى على العامة .

الدنيا ، بل تجرى الأحكام فيه على الظاهر ، على الأصل الذى قررناه فيا سبق. من فصول .

إذن فالأصل المقرر هو: أن كل من كان كفره بنقض ركن من أركان التوحيد وسقوطه في شرك أكبر بنقل عن الملة ، فإنه يكفو بذلك عيناً في إجراء الحكم عليه في الدنيا على أساس ظاهر أمره .

وإن كان كفره واقعاً على غير هذا من أمور الشريعة ، حيث لا توجد مظنة العلم بها ، احتاج الأمر إلى إقامة الحجة الواضحة عليه ، لأنه قد يكون لم تبلغه فروع الشريعة المحمدية بالفعل في هذه الجزئية ، فإذا ما أنكر بعد إعلامه بها وإقامة الحجة عليه في نفس الأمر كفر بذلك عيناً .

وكما أخطأ البعض فظن أن اعتبار الجهل يقع مماثلا على التوحيد وعلى غيره من أمور الشريعة ، فيعذر بالجهل ابتداء في كلبهما ؛ فقد أخطأ البعض الآخر فاعتقد أن تكفير المعين من الناس ـ والذي يتول قولا مكفراً بجنسه _ لا يلزم سواء أقيمت عليه الحجة أم لم تقم ، وإما لا يجوز تكفير المعين مطلقاً !!

وهذا القول نه على غرابته وشذوذه ومناقضته للمنقول والمعقول ... قد استشهدوا له بنصوص من كلام الامام ابن تيمية ، فهموها على غير وجهها ، بل ولم يربطوها بما قبلها وما بعدها ؛ فاكتفوا مثلا بقوله في أحد كتبه لل ولم يربطوها بما قبلها وما بعدها ؛ فاكتفوا مثلا بقوله في أحد كتبه [... ولا نشهد لمدين أنه في النار لأنا لا نعلم لحوق الوعيدله بعينه ..] اه(١). فقالوا : إن المعين لا بجوز تكفيره ، طلقاً ، وإنما يقال فقط : إن جنس من

⁽١) مجموعة الرسائل والمسائل حـ٣ ض ١٢ .

قال كذا كافر، أو جنس من فعل كذا كافو! أو أن يقال: إن قول كذا كفر، أو فعل كذا كفر ثم لا يكفر القائل أو الفاعل له سواء فى وجود مظلة العلم أم لا، وسواء أفيمت عليه الحجة أم لا!!

والحق أن ابن تيمية برى، من هذا الزور المفترى عليه ، فإن قولهم هذا يلزم عنه تعطيل أحكام الله وحدوده سبحانه وتعالى ؛ فقد قال عز وجل ﴿ يَا أَبِهَا الذِّينَ آمَنُوا مِن بِرَتَد منكُم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم . الآية ﴾ (١) . فأثبت سبحانه وتعالى إمكانية وقوع الردة من المؤمنين عامة . وقال صلى الله عليه وسلم مبينا حكم من يرتد من المسلمين [من بدل دينه فاقتلوه] . وهو حكم أو حد لا يمكن إيقاعه إلا على معين من الناس ، وإلا فكيف يمكن أن يقتل جنس من قال كذا أو فعل كذا ؟! هذا قول بين البطلان و تعطيل لأحكام الله و حدوده .

وأما عن نصوص الإمام ابن نيمية ، فقد أوضح هذا الامام الجليل أن قوله في هذه المسألة إنما هو فيمن يقول قولا مكفراً مجنسه ، حيث يتقشى الجهل ولا تتوافر مظنة العلم ، فلا يصح تسكفير المين ابتداء _ وألحال هكذا حتى تقام عليه الحجة أولا ، فإذا ما قامت عليه الحجة واستمر على قوله كقو مذلك عيناً .

يقولَ ابن تيمية [.. فنني الصفات كفر ، والدَـكذيب بأن الله يرى في الآخرة كفر ، وإنكار أن يكون الله على العرش كفر ... وإذا عرف

⁽١) المائدة ١٥.

هذا فتكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يمكم عليه بأنه مع الكفار لا بحوز الاقدام عليه إلابعد أن تقوم على أحدهم الحجة بالرسالة التي يبين بها لهم أنهم مجالفون للرسول، وإن كانت مقالتهم هذه لاريب أنها كفر. وهكذا الكلام في جميع تكفير المعينين، مع أن بعض هذه البسلع أشد من بعض والله وبعض المبتدعة بكون فيه من الإيمان والعمل الصالح ماليس في بعض، والله أعلم] اه(١).

وقد قام الإمام محمد بن عبد الوهاب بالرد على همذا الافتراء على شيخ الاسلام ابن تيمية في رسالة مستقلة له (٢) ، نقيم فيها أقوال ابن تيمية وأوضح أن قوله بمدم تكفير المعين إنما هو حتى إقامه الحجة عليه ، وأن هذا في الأمور الخفية والمماثل الغير الظاهرة فقط .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب [قال أبوالعباس ابن تيمية في كتاب اقتضاء الصراط المستقيم » في الكلام على قوله تعالى ﴿ وما أهل به لغير الله على أوله تعالى ﴿ وما أهل به لغير الله على أو لم يلفظ حرام ، وتحوى عذا أظهر من تحريم ماذبح للحم وقال فيه باسم المسيح وتحوه ، كما أن ماذبحناه متقربين به إلى الله أزكى مما ذبحناه للحم ، وقلنا عليه باسم الله .

فإن عبادة الله بالصلاة والنسك له أعظم من الاستعانة باسمه في فواتح الأمور . والعيادة لفير الله أعظم كفراً من الاستعانة بفير الله .

⁽١) مجموعة الرسائل والمائل د٣ ص١٦ . ولاحظ أنه يتكلم عن بعض البدع التي يكفر صاحبًا في بعض أقوال أهل السنة .

⁽٢) على وسالة « مفيد المستفيد فى كفر تارك التوحيد » طبعة مؤسسة المنور بالرياض.

⁽٣) للبقرة ١٧٧ .

فلو ذبح لغير الله متقرباً إليه لحرّم ، كما قد يفعله طائفة من منافتي هذه الأمة ، وإن كان هؤلاء موتدين لانباح ذبا محهم بحال ، لكن يجتمع فى الذبيحة مانعان . ومن هذا مايفعل بمكة وغيرها من الذبح للجن ، انتهى. كلام الشيخ .

وهو الذى بنسب إليه أعداء الدين أنه لا يكفر المين! فانظر أرشدك الله إلى تكفيره من ذبح لغير الله من هذه الأمة ، وتصريحه أن المنافق يصير مرتداً بذلك ، وهذا في المعين إذ لايتصور أن تحرم إلا ذبيحة معين.

إلى قوله - يقصد ابن تهمية - : ومن أراد ن يعلم كيف كانت أحوال المشركين في عبادتهم الأوثان ، ويعرف حقيقة الشرك الذى ذمّه الله وأنواعه، حتى يتبين له تأويل القرآن ، فلينظر إلى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم وأحوال العرب في زمانه ، وما ذكره الأزرق وغيره في أخبار مكة من العلماء .

وكان المشركين شجرة يعلقون عليها أسلحتهم ويسمونها ذات أنواط، فقال بعض الناس: يارسول الله ، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط ، فقال: الله أكبر، إنها السنن ، لتركهن سنن من كان قباسكم .

فأنكو صلى الله عليه وسلم مجرد مشابهتهم للكفار في اتخاذ شجرة يعكنون. عليها،معلقين عليها أسلحتهم ، فكيف بما هوأعظم من ذلك من الشرك بعينه...

إلى أن قال: فن ذلك عدة أمكنة بدمشق، مثل مسجد يقال له مسجد الله مسجد الله أن قال: فن ذلك عدة أمكنة بدمشق، مثل مسجد يقال له مسجد الله ، فيه تمثال كف يقال: إنه كف على بن أبى طالب، حتى هدم الله ذلك الوثن، وهذه الأمكنة كثيرة في البلاد، وفي الحجاز منها مواضع ...

ومما يبين صحة هذه العلة أنه لمن من يتخذ قبور أنبيائهم مساجد به

ومعلوم أن قبور الأنبياء لا يكون ترابها نجساً ، وقال عن نفسه ﴿ اللهم لا تجعل قبرى وثناً يعبد ﴾ (١). فعلم أن نهيه عن ذلك كنهيه عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها سداً للذريعة ، السلا يصلى في هذه الساعة ، و إن كان المصلى لا يصلى إلا لله ولا يدعو إلا لله ، لئلا يفضى ذلك إلى دعائها والصلاة لها ، وكلا الأمرين قد وقع .

فإن من الناس من يسجد للشمس وغيرها من الكواكب، ويدعوها بأنواع الأدعية ، وهذا من أعظم أسباب الشرك الذي ضل به كثير بمن ينتسب إلى الإسلام. وصنف بعض المشهورين فيه كتاباً على مذهب المشركين مثل أبى معشر البلتي و ثابت بن قرة وأمثالهما بمن دخل في الشرك وآمن بالطاغوت والجبت وهم ينتسبون إلى الكتاب. انتهى كلام الشيخ.

فانظر رحمك الله إلى هذا الإمام الذى ينسب عنه من أزاع الله قلبه عدم تكفير المين ، كيف ذكر عن مثل الفخر الرازى وهو من أكابر أثمة الشافعية، ومثل أبى معشر وهو من أكابر المشهورين من المصنفين وغيرهم، أنهم كغروا وارتدوا عن الإسلام ، والفخر هو الذى ذكره الشيخ في الرد على المتكامين لما ذكر تصنيفه الذى ذكر هنا ، قال : وهذه ردة صريحة باتفاق أثمة المسلمين ، وسيأنى كلامه بعد .

وتأمل أيضاً ما ذكره فى اللات والعزى ومناة ، وجعله فعل الشركين معها هو بعينه الذى يفعل بدمشق وغيرها . وتأمل قوله على حديث ذات أنواط ، هذا فى قوله فى مجود مشابهة بهم فى اتخاد شجرة ، فكيف بما هو أطم

⁽١) راوه أحد :

من ذلك من الشرك بعينه ؟ فهل للزائغ بعد متعلق بشى، من كلام الإمام ؟ وأنا أذكر لفظه الذى احتج به على زيفهم ، قال رحمه الله : ﴿ أَنَا مَن أَعظم الناسَ بهياً عن أن ينسب معين إلى تكفير أو تبديع أو تفسيق أومعصية الا إدا علم أنه قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة ، وفاسعاً أخرى وعاصياً أخرى ه انتهى كلام الشيخ .

وهذا صفة كلامه فى المسألة فى كل موضع وقفنا عليه من كلامه ، لايذكر عدم تكفير المين إلا ويصله بما يزيل الإشكال أن المواد بالتوقف عن تكفيره قبل أن تبلفه الهجة ، وأما إذا بلفته حكم عليه بما تقتضيه تلك المسألة من تكفير أوتفسيق أو معصية وصرح رضى الله عنه أن كلامه فى غير المسائل الظاهرة (١).

فتأمل هذا وتأمل مافيه من تفصيل الشبهة التي يذكر أعداء الله ، لسكن من يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً .

على أن الذى نعتقده و ندين الله به و ترجو أن يثيتنا عليه أنه لو غلط هو أو أجل منه في هذه السألة ، وهي مسألة المسلم إذا أشرك بالله بعد بلوغ الحجة (٢) أو المسلم الذى يقضل هذا على الموحدين أو يزعم أنه على حق . أو غير دلك من المحدول الصريح الظاهر الذى بينه الله ورسوله وبينه علماء الأمة ، إنا نؤمن عما جاءنا عن الله ورسوله من تكفيره ولو غلط من غلط . فكيف والجد لله

 ⁽١) أى فى الامور الحفية التي يجب فيها أولا الإبلاغ وإتامة الحجة قبل الحكم
 يكفر صاحبها وأما غيرها فلا . راجع الفصل الرابع من هذا البحث .

⁽٢) أى فى نفس هذه الأمور الحقية عدا الكفر الصريح الواضح ، الذى بينه الله ورسوله وأجمع عليه علماء الآمة .

و نحن لانعلم عن واحد من العلماء خلافاً في المسألة . و إنما يلجأ من شاق فيها إلى حجة فوعون « فما بال القرون الأولى » أو حجة قريش « ماسمهنا بهذا في الملة الآخرة] اه⁽¹⁾.

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نفس الرسالة [وقال أبوالعباس (٢) أيضاً ، في الكلام على كفر مانعي الزكاة والصحابة لم يقولوا : هل أنت مقر بوجوبها أو جاحد لها ؛ هذا لم يعهد عن الخلفاء والصحابة ، بل قال الصديق العمر رضى الله عهما « والله لو منعوفي عقالا ... أو عباقاً - كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم على منعه » . فجعل المبيح للقتال مجرد المنع لاجحد الوجوب بم

وقد روى أن طوائف منهم كانوا يترون بالوجوب لكن بخلوا بها، ومع هذا فسيرة الخلفاء فيهم جميمهم سيرة واحدة ، وهى قتل مقاتليهم وسبى دراريهم وغنيمة أموالهم والشهادة على قتلاهم بالنار، وسموهم جميماً أهل الردة.

وكان من أعظم فضائل الصديق رضى الله عنهأن ثبيته الله عند قتالهم، ولم يتوقف كا توقف غيره، فناظرهم حتى رجعوا إلى قوله.

وأما قتال المقرين بنبوة مسيامة فهؤلاء لم يقع بينهم نزاع فى قتالهم. انتهى كلام الشيخ .

فتأمل كلامه رحمه الله في تمكفير المعين والشهادة عليه إذا قتل بالنار، وسبى حريمه وأولاده عند منع الزكاة. فهذا الذي ينسب عنه أعداء الدين عدم تكفير المعين

⁽١) رسالة مفيد المستفيد ص ١٠ ص ١٧.

 ⁽٣) هو شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية رحمه الله .

قال رحمه الله بعد ذلك : وكفر هؤلاء وإدخالهم في أهل الردة قد ثبت ياتفاق الصحابة المستند إلى نصوص الكتاب والسنة ، أنتهى كلامه

(وقال ابن القيم في « إغاثة الله قسان » في إنكار تعظيم القبور : وقد آل الأمر به ولاء المشركين أن صنف بعض غلائهم في ذلك كتاباً مهاه «مناسك المشاهد » ولا يخفى أن هـ ذا مقارقة لدين الإسلام و دخول في دين عبادة الأصنام . انتهى كلامه . المسلم ال

وَهَذَا الذِّي ذَكُرَهَ ابنَ القَيْمِ رَجِلَ مُنَ المُصنفَينَ يُقَالُ لَهُ ابنَ المَفِيدَ ، فقالَ رأيت مافية بعينة . فكيف ينتكر مُكافير المعين ؟!

زوأما كلام سائر أتباع الأعمة في التكفير ، فنذكر منه قليلا من كثير اما كلام الحنفية : فكالاميم في هذا من أغلظ الكلام ، حتى إلهم يكفرون المعين إذا قال : مصيحف أو مسيحد أو صلى صلاة بغير وضو من وقال أبو العباس رحمه الله : حدثني ابن الخضيري عن والده الشيخ الخضيري أمام الحنفية في زمانه قال : كان فقها ، مخاري يقولون في ابن حينا . كان كافراً ذكياً ، فهذا إمام الحنفية في زمنه حكى عن فقها ، مخارى حلة كفر ابن سينا ، وهو راجل معين مصنف يتظاهر بالإسلام .

وأما كلام المالكية : فهو أكثر من أن يحصى ، وقد اشتهر عن فقيالبهم سرعة الفتوى والقضاء بقتل الرجل عند الكامة التي لايفطن لها أكثر الناس . وقد ذكر القاضى عياض في آخر كتاب « الشفا » من ذلك طرفاً ، ومما ذكر أن من حلف بغير الله على وجه التعظيم كقر ، وكل هذا دون ما محن فيه بكثير .

وأماكلام الشافعية : فقال صاحب الروضة : إن المسلم إذا ذبح الله بي

وقال أيضاً : من شك في كفرطائقة ابن عربى فهو كافر. وكل هذا دون ما عن فيه و كافر. وكل هذا دون ما عن فيه . وقد صنف ابن حجر كتاباً مستقلا ساه [الإعلام بقواطع الإسلام] ذكر فيه أنواعاً كثيرة من الأقوال والأفعال ، كل واحد منها ذكر أنه ينعرج من الاشلام ويكفر به المعين .

فن أحسن ما يزيل الاشكال فيها ويزيد المؤمن يقيناً ، ماجرى من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والعلماء بعسدهم فيمن انتسب إلى الاسلام . .

كاذكر أنه صلى الله عليه وسلم بعث البراء ومعه الراية إلى رجل تزوج امرأة أبيه ليقتله ويأخذ ماله ؛ ومثل همه بغزو بنى المصطلق لما تبيل إنهم منعوا الزكاة .

ومثل قتال الصديق وأصحابه لمانه الزكاة وسبى ذراريهم وغنيمة أموالمم وتسميتهم موتدين، ومثل إجماع الصحابة فى زمن عمر تكفير قدامة بن مظعون وأصحابه إن لم يتوبوا - عن تأويلهم اشرب الخر بأنها حلال لبعض الخواص . ومثل إجماع الصحابة فى زمن عثان على تكفير أهل المسجد الذين ذكروا كلة فى نهوة مسيامة مع إنهم لم يتبعوه ، وإنما اختلف الصحابة فى قبول توبتهم .

ومثل نحريق على رضى الله عنه أصحابه لما غلوا فيه ، ومثل إجماع التابعين مع بقية الصحابة على كفر المختسار ابن أبى عبيد ومن اتبعه ، مع أنه يدعى أنه يطلب بدم الحسين وأهل الهيت ؛ ومثل إجماع التابعين ومن بعسدهم على قتل الجعد بن درهم وهو مشهور بالعلم والدين . وهلم جوا من وقائم لاتعسد ولا تحصى اه (١).

⁽١) مقيد المستقيد ص ٣١ ص ٤٤ بتصرف يسير .

ويقول الشيخ أبو بطين موضحاً أقوال الإمام ابن تيمية في نفس الموضوع [نقول الشيخ تتى الدين رحمه الله تعالى : إن التكفير والقتل موقوف على بلوغ الحجمة ، يدل كلامه على أن عذين الأمرين ــ وها التكفير والقتل ــ ليسا موقوفين على فهم الحجمة مطلقاً بل على بلوغها ، فقهمها شيء وبلوغها شيء آخر، فلوكان هذا الحسكم موقوفاً على فهم الحجمة ، لم نكفر ونقتل إلا من علمنا أنه معادد خاصة ، وهذا بين البطلان .

بل آخر كلامه رحه الله يدل على أنه يعتبر فهم الحجة في الأمور التي نخفي على كثير من الناس ، وايس فيها مناقضة التوحيد والرسالة ، كالجهل ببعض الصفات

وأما الأمور التي هي مناقصة للقوحيد والإيمان بالرسالة فقد صرح حدالله تعالى في مواضع كثيرة بكفر أصحابها وقتلهم بعد الإستتابة ، ولم يعذرهم بالجهل مع أنا نتحقق أن سبب وقوعهم في الك الأمور إلها هو الجهل بحقيقتها ، فلو علموا أنها كفر تعرج عن الإسلام لم يفعلوها ، وهذا في كلام الشيخ رحه الله تعالى كثيراً اعراك.

ويقول أبو بطين [وكلامه رجمه الله _ يقصد ابن تيمية _ في مثل هذا كثير ، فلم ينخص التكفير بالمعاند مع القطع بأن أكثر هؤلا ، جهال لم يعلموا أن ما قالوه أو فعلوه كفر ، فلم يعذروا بالجهل في مثل هذه الأشياء ، لآن مها ماهو مناقف للتوحيد الذي هو أعظم الواجبات ، ومنها ماهو متصون معارضة الرسالة ورد فصوص الكتاب والسنة الظاهرة المجمع عليها بين علماء السلف وقد نص السلف والأعمة على تكفير أناس بأقوال صدرت مهم مع العلم أنهم غير معامدين . .] إلى أن يقول [. . وذكروا في باب حكم المرتد أشياء كثيرة غير معامدين . .] إلى أن يقول [. . وذكروا في باب حكم المرتد أشياء كثيرة

⁽۱) رسالة ۵ الكفر الذي يمدّر صاحبه بالجهل والذي لايعدّر ۵ لفتي الديار النجدية أبي بطين . ص ۴۹

_ أقوالا وأفعالا _ يكون صاحبها مرتداً ، ولم يقيدوا الحسكم بالمعاند] اهراً .

ويقول أيصاً [فانظر إلى تفريقه بين المقالات الحقية والأمور الظاهرة فقال في المقالات الحقيمة في كفر: قد يقال إنه فيها مخطى، ضال لم تقم عليه الحجة التي يكفر صاحبها، ولم يقل ذلك في الأمور الظاهرة، فكلامه ظاهر في الفرق بين الأمور الظاهرة والخفية، فيكفي بالأمور الظاهر حكمها مطلقاً، ويما يصدر منها من مسلم جهلا ...] اه (٢).

ويتمول الشيخ أبو بطين [فالأمر الذى دل الكتاب والسنة و إجماع العلماء عليه أنه كفر مثل الشرك بعبادة غير الله سبحانه ، فهن ارتحب شيئاً من عذا النوع أو حسنه فهذا لاشك في كفره ، ولا بأس بمن تحققت منه شيئاً من ذلك أن تقول كفر فلان بهذا الفعل] ا ه .

ويقول أيضاً [يهين هذا أن الفقهاء يذكرون في باب حكم المرتد أشياء كثيرة يصير بها المسلم ، رتداً كافراً ، ويستفتحون عدا الباب بقولهم : من أشرك بالله كفر وحكمه أن يستناب فإن تاب وإلا قتل ، والإستتابة إنما تسكون مع معين . .] اه (٣) .

ويقول [.. وأعظم أنواه السكة والشرك بعبادة غير الله ، وهو كقو بإجاع المسلمين ، ولا مانع من تكفير من اتصف بذلك ، كاأن من زبى قيل غلان زان ، ومن رابى قيل فلان مراب والله أعلم] اع

وخلاصة الأمر:

إن تسكفير المعين ابتداء إنما بكون في أمور التوحيد أى أصل الدين.
 لأن أحكام الدنيا تجوى على ظاهر الأمر ، فسكل من تلبس بسكفر أكبر ينقل

٤٧ ص ٤٤ (٢) السابق ص ٤٤ (٢) السابق ص ٤٤.

عن الملة ، فهو كافر بعينه في ظاهر أمره . فإذا مأنوقف البعض عن اطلاق اسم المسكفر عليه ، فلاعتبارات واقعية معينة أملتهما ضرورات الظروف المحيطة بالدعوة في مراحل خاصة (١) ؛ وليس كموقف فقهى يعتقده الداعية 'ويتبناه ؛ وإلا فهو يعطل حدود الله ومخالف حكمه وسنة نهيه صلى الله عليه وسلم (٢) .

به إن التوقف عن تكفير المعين ابتداء إثما يكون في الأمور التي يلزم فيها شيوع العلم بأحكام الرسالة المحمدية ، فلا يصح إلا بعد إقامة الحجمة - في حالة عدم وجود مظنة العلم - فإن أنكر بعد ذلك كفر بعينه .

و إن التوقف عن تكفير المدين مطلقاً ؛ والقول بأن جنس من فعل كذا فهو كافر و لـكن المدين إن فعله فلانستطيع تكفيره ، ماهو إلا لغو لاحتى له وإبطال للاحكام الشرعية ، وبدعة مخالفة للمدى رسول الله صلى الله عليمه وسلم ، وإجماع الصحابة والتابعين وعلماء الأمة .

⁽١) راجع صفحة ٢٦ من هذا البحث.

⁽۲) يقول محمد نعم ياسين [إن الأمور المكفرة تختلف فى قوة دلالتها على المكفر، فمنها مايدل عليه بصريح العبارة لابما يانرم منه، ومنها مايدل على المكفر يمايانزم منه لابصريح العبارة . . . فن وقع فى النوع الأول أمكن الشهادة عليه بالكفر ولا يعذر فيه أحد إلا المكره، وكذلك مايقترب منه من النوع الثانى، كن يدعى أنه إله فإنه يستازم الشريك لله تمالى وإن لم ينف الألوهية عن الله تعالى، ومثله من يدعى إحدى خصائص الإلوهية كحق التحليل والتحريم للعباد.

ومن وقع فيما يؤدى إلى الكفرعن طريق النظر إلى مايازم منه فهذا الذي ينبغي الاحتياط فيه عند تطبيقه على شخص معين . . ومن هنا وجب الاحتياط في تكفير فلان أو فلان إلا أن يصدر منه الكفر الصريح الذي ليس له تأويل معقول سوى الكفر .] اه . (الايمان أركانه وحقيقته ونواقضه ص ١٦١ وبعدها) .

الح الم

وبعد. .

فنحن وإن كناندعو إلى دين الله . إلا أننا ندعو إليه ه على بصيرة ٥٠ قال تعالى : ﴿ قُلْ هَــَدْهُ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهُ عَلَى بِصَــَيْرَةُ أَنَا وَمِنَ اللهُ عَلَى بِصَــَيْرَةً أَنَا وَمِنَ اللهُ عَلَى بِصَــَيْرَةً أَنَا وَمِنَ اللهُ عَلَى بِصَــَيْرَةً أَنَا وَمِنَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى بِصَــَيْرَةً أَنَا وَمِنَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى عَلَيْكُولُو عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَيْكُولُو عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَيْكُولُو عَلَى عَلَيْكُ عَلَى عَلَمُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَمُ عَلَى عَلَمُ عَلَى عَلَمُ

وإن ضرورة ﴿ إجراء الحاكم ﴾ على كل مما يستحقه إنما هي ضرورة شرعية وضرورة واقعية لامحيـ د عنها ، بل إن ضرورتها الشرعية لترتبط بضرورتها الواقعية ارتباطاً شديداً في مجال الدعوة إلى دين الله .

فإنه إلى جانب أن إقامة الحدود سواء على الرتدين أو العصاة المذبين ، هي من شريعة الله التي لا يجوز أن تعطل بأى وجه من الوجوه ، فإن من أهداف الشريعة كذلك تمييز الخبيث من الطيب بل إن القرآن الكرم قد ذخرت آياته بأوصاف المؤمنين والكافرين والمنافقين ، لكى يعرف المؤمن هؤلاء فيكون منهم ومعهم ، ويتقى أوليك فيفارقهم ويكون علهم .

قال تعالى : ﴿ مَا كَانَ الله لَيْدُرِ المُؤْمِنِينِ عَلَى مَا أُنتُمَ عَلَيْهِ حَتَى يُمِيزُ الخبيثُ من الطيب ﴾ (٢).

يقول الأمام الطبرى : [ما كان الله ليدع المؤمنين على ما أنتم عليه من

⁽۱) پوسف ۱۰۸ . (۲) آل عمران ۱۷۹ .

التباس المؤمن منكم بالمنافق ، فلايعرف هذا من هذا ، حتى يميز الخبيث من الطيب، يعنى بذلك حتى يميز الخبيث وهو المنافق المستدر بالكفو من الطيب وهو المؤمن المخلص الصابق الايمان بالحجن والاختبار] اه(١).

وقال نعالى : ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم عومنين يخادعون الله والذين آمنواوما يخدعون إلاأنفسهم ومايشمرون (٢٠).

يقول الأمام أن كثير [. . ولهذا نبه الله سهجانه على صفات المنافقين. لثلا يغتر بظاهر أمرهم المؤمنون فيقع بذلك فساد عربض من عدم الاحتراز منهم مومن اعتقاد إيمامهم وهم كفار في نفس الأمر ، وهمذا من المحظورات الكبار أن يظن بأهل الفجور خير] . اه(٣).

وأى خير ينسب إلى أهل الفجور والكفر أكبر من نسبتهم إلى دين الله ؟ وأى عظور وفساد أعظم من اختلاطهم بالمؤمنين وإفساد ديمهم عليهم والتشبيه لهم وتمويه الحق عليهم ؟ وأى عصر ألزم من عصرنا هذا في المعرفة المستبصرة المميزة للخبيث من الطيب ، خاصة في مجال الدعوة إلى الله .

إن هذا المميز بين أهل الحق وأهل الباطل هو مفرق الطريق الذى الامعدى عنه ؛ ولا فائدة من للماحكة عنسده ولا الجدال . إما إسلام وإما جاهلية . إما إيمان وإما كفر . إما توحيد وإما شرك ..

إن هذه القصية بجب أن تسكون واضعة وحاسمة في ضمير السلم ، وألا

⁽۱) تفسير الطبرى ح ٤ ص ١٨٧ .

٩ - ٨ قرة ٨ - ٩ .

⁽٣) تفسير ابن كثير د ١ ص ٧٩ .

يتردد في تطبيقها على واقع الناس في زمانه ، والتسليم بمقتضى هذه الحقيقة ، و تثبيجة هذا التطبيق على الأعداء والأصدقاء !

وما لم يحسم ضمير المسلم في هذه القضية ، فلن يستقيم له ميزان ، ولن يتضع له منهج ، ولن يخطو خطوة والباطل ، ولن يخطو خطوة واحدة في الطويق الصحيح .

و إذا جاز أن تبق هذه القصية غامضة أو مائمة في نقوس الجماهير من اللهاس ، فما يجوز أن تبق غامضة ولا مائمة في نقوس من يريدون أن يكونوا وعاة لهذا الدين ، وأن يحققوا لأنفسهم هذا الوصف العظيم . .

ربعًا لا ترْغ قلوينا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة ، إنك أنت الوهاب..

اللهم رب جبربل وميكائيل وإسرافيل ، فاطر السموات والأرض ، عالم النيب والشهادة ، أنت تحسكم بين عبادك فيما كانوا فيه مختلفون ، اعدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، إنك تهدى من تشاء إلى همراط مستقيم . .

وصل اللهم على رسولك الأمين وآله وسحهه أجمعين ، ومن تبعه بإحسان. إلى يوم الدين. .

وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ٢٠

أهم مراجع المحث

- ١ القرآن الحرم.
 - ۲ منسير الطبري .
- ٣ تقسير ابن كثير .
 - ٤ تفدير الفرطبي.
 - ه -- تفسير البيضاوي.
- ۳ ۱ النسفی
 ۷ ۱ النیسابوری ۱ غریب القرآن ۹
 - ۸ « الطبرسي « مجمع البيان » .
- م ــ « الطوسى « تفسير الهيان» .
 - ١٠ ﴿ الْأَلُومُ فِي لَا رَوْحُ الْمَاكَ ﴾ .
 - ١١ ١٦ الماسي و عاسن التأويل ،
- ۱۲ « المنار « رشيد رضا ».
 - ۱۳ و الظلال و سيد قطب ه .
 - ۱٤ « الشنقيطي « أضواء البيان » .
 - 10 دفع إيهام الاضطراب « الشنقيطي ».
 - ١٦ أحكام القرآن « ابن العربي » .
 - ۱۷ أحكام القرآن « الجساس » .
 - 1A المفردات في غريب القرآن « الراغب الأصفهاني » .

۱۹ - فتح الباري شرح صحيح البيغاري و ابن حجر ٥ .

٠٠ - شرح النووي على صحيح مسلم.

٧١ - تحقة الأحوذي شرح صحيح الترمذي .

٢٢ - الأحاديث القدمية « طبعة المجاس الأعلى الشئون الإسلامية » ...

٣٣ — زاد المعاد ﴿ أَبِنِ القَبِمِ ﴾ .

٢٤ - الشفأ بتعريف حقوق المصطفى « القاضى عياض » .

۲۵ - البداية والنهاية « أبن كثير » .

٢٦ - النهاية في الفتن والملاحم (ابن كثير » .

۲۷ - الموانقات ۵ للشاطي ۵ .

۲۸ - الاعتصام و الشاطي ٥ .

۲۹ – القروق « للقرافي » ·

۳۰ - شرح تنتيح الفصول « للقراف » .

٣١ - الاحكام و لابن حزم ،

۲۲ - الاحكام و الأمدى » .

۳۳ - إرشاد الفحول a الشوكاني a .

ع٣ - روضة الناظر ﴿ ابن قدامة ﴾ .

٣٥ - قواعد الأحكام « العز بن عبد السلام » .

٣٦ - كشف الأمرار عن أصول غر الاسلام البزدوي و علا الدين.

البخارى ٥.

٧٧ -- مراتب الاجاع «لابن حرم» ونقد مراتب الاجاع « لابن تيمية »

۳۸ - أصول الفقه (محمد أبوزُهرة » .

٢٩ - الجريمة والعقوبة في الشريعة الاسلامية « محمد أبوزهرة » .

٤٠ - نظرية الضرورة الشرعية « وهمة الزحيلي » .

٤١ – نيل الأوطار ﴿ الشُوكَانِي ﴾ .

عه - الحلي ﴿ ابن حزم ﴾ .

٢٣ - الروصة الندية شرح الدور البهية (صديق حسن) .

ع: - بدائم المنائم « السكاماني » .

20 - المغنى ﴿ ابن قدامة ، .

٤٦ - المدونة في قمة الإمام مالك ومقدمات ابن رشد علمها .

٧٧ - التشريم الجنائي في الإسلام ﴿ عِبد القادر عودة ﴾ .

. ٨٤ ـ شرح المقيدة الطحاوية ﴿ ابن أبي المز ﴾ .

. 29 - معارج القيول « حافظ حكى » .

الا بانة عن أصول الديانة ﴿ أبوالحسن الأشعرى ﴾ .

٥١ - أصول الدين « عبد القاهر البغدادى » .

٢٠ - الفرق بين الفرق ﴿ عبد القاهر البغدادي ﴾ .

" ٣٠ - حجة الله البالغة و ولى الله الدهاوي » .

. 30 - تطهير الاعتقاد عن أدران الألحاد و الصنباني .

٥٥ _ الفصل في الملل والأهواء والنحل (ابن حزم) .

٥٦ - اللل والنحل والشهرستاني .

٧٠ _ تذكرة الحفاظ «للذ هي » .

٨٥ - أخبار عمر وابن عمر « الطنطاوي » .

٥٩ ــ الإيمان أركانه وحقيقته ونواقضه (محمد نعيم باسهن) .

٦٠ ــ عُلْرِينَ الْمُعِرِّينِ ﴿ ابْنَ الْقُمِ ﴾ .

١٦ الكواشف الجلية عن معانى الواسطية (عبد العزيز الملمان) .

٦٢ - قد الجيد شرح كتاب التوحيد و الشيخ عبد الرحن آل الشيخ»

٦٣ ــ تيسير العزيز الحيد في شرح كتاب التوحيــ (الشيخ سليان
 آل الشيخ » .

ع - كشف الشهات و عمد بن عبد الوهاب ، .

٥٠ ــ مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد ه محمد بن عبد الوهاب ٥٠

٦٦ ــ مجموعة التوحيد ﴿ لمحمد بن عبد الوهاب وابن تيمية وآخرين ﴾

مر _ الإيمان «ابن تيمية»

٦٨ - الفتاوى الكبرى « لابن تيمية ».

٦٩ ــ مجموعة فتاوى شيخ الإسلام (ابن تيمية) .

٧٠ ـــ الرسالة التَّدَمُويَة ١ بن تيمية ٥ .

٧١ _ مجموعة الرسائل والمسائل « إبن تيمية » .

٧٧ - الصارم السلول على شاتم الرسول « ابن تيمية » .

٧٣ – قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ﴿ أَبِّن تَيْمِية ﴾ .

٧٤ - رسالة في أصول الدين ١ ابن تيمية ٥ .

٥٧ - معارج الوصول إلى أن أصول آلدين وفروعه قد بينها الرسول
 α ابن تيمية α.

٧٧ - اقتضاء الصراط المستقيم ١ ابن تيمية ١ .

٧٧_ رسالة ه الكفر الذى يعذر صاحبه بالجهل والذى لايعذر » لمفق الديار النجدية أبي بطين

فهرست

الصفحة المقدمة

المقدمة

الفصل الأول: مقدمات ضرورية

الفصل الثانى: تأثير عارض الجهل على التوحيد

الفصل الثالث: « « « فى الاسلام على الحقيقة

الفصل الرابع: « « فى أصول الشريعة

الفصل الرابع: « « فى أصول الشريعة

الفصل المادس: شبهات وإيضاحات

الفصل السادس: شبهات وإيضاحات

الفصل السابع: قضية تكفير المعين

- * هل يؤثر عارض الجهل بركن من اركان التوحيد في الحكم باسلام المرء في أحكام الدنيا ؟
 - * وما تأثير ذلك في احكام الثواب والعقاب في الآخرة ؟
 - * وما هو حكم أهسل الفترات ومن لم تبلغه دعوة التوحيد ابتداء ؟
- * وما هو الفرق بين الجهل بالتوحيد ، والجهل بما هو معلوم من الدين بالضرورة ؟
- به وما هو حكم الجاهل بعقائد أهل السنة التي لم تثبت بطريق التواتر ؟
- : ﴿ وما هي الحالات التي لا يكفر فيها شخص بعينه حتى تقوم عليه الحجة ؟
- ** هــذه النساؤلات وغــرها من الشبهات التى قد تثار حولهــا ، اجاب
 عنها في هذا البحث ائهــة اهل السنة والجماعة ، من امثال الطبرى ،
 والقرطبى وابن تيميــة وابن القيم والنووى والشــوكانى والشنقيطى
 وغـــــرهم